البنك الزراعي المصري
Agricultural Bank of Egypt
راعي ارض مصر
AGRICULTURAL
BANK OF EGYPT
تقرير الاستدامة للبنك الزراعي المصري عام 2023
وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير GRI
www.abe.com.eg

البنك الزراعي المصري
Agricultural Bank of Egypt
راعى ارض مصر

فهرس المحتوي

مقدمة

- حول هذا التقرير
- رسالة رئيس مجلس الإدارة
- النقاط الرئيسية عن مدي تطبيق البنك الزراعي المصري للنظام البيئي، الاجتماعي والحوكمة ESGعن عام 2023
- نبذة عن البنك الزراعي المصري
- التزام البنك الزراعي المصريبالاستدامة
- التعاون مع أصحاب المصلحة
- تحديد ما هو الأكثر أهمية

الحوكمة

- الحوكمة المؤسسية
- إدارة المخاطر
- الرقمنة والأمن السيبراني
- تعزيز حلول الخدمات المصرفية الرقمية
- المسئولية المصرفية نحو الاستدامة
- التأثير الاجتماعي
- الشمول المالي
- استثمارات المجتمع

المسئولية المصرفية نحو الاستدامة

- أبرز مؤشرات الأداء الاقتصادي لعام 2023
- دفع النمو الاقتصادي من خلال الزراعة المستدامة

الأثر الاجتماعي

- الشمول المالي
- الاستثمارات المجتمعية

السلامة البيئية

- خلق قيمة مضافة مع نموذج الأعمال الزراعية لـلبنك الزراعي
- استدامة المياه والطعام والطاقة
- سلسلة الإمداد المستدامة لـلبنك الزراعي المصري
- تتبع تأثيرنا البيئي
- البصمة الكربونية
- خطة إزالة الكربون

الموارد البشرية

- إدارة الموارد البشرية
- تنوع الموظفين والاندماج
- اكتساب المواهب
- التعلم والتطوير
- التفاعل ورفاهية الموظفين
- الصحة والسلامة المهنية

نبذة عن التقرير

يسر البنك الزراعي المصري أن يضع بين أيديكم تقريره السنوي عن الاستدامة لعام 2023، الذي يجسد بوضوح مدى توافقنا مع الأهداف الوطنية للدولة المصرية والتزامنا الراسخ بأعلى معايير ممارسات الأعمال الأخلاقية، إضافة إلى استعراض دقيق لمبادرات وانجازات البنك في موائمة عملياته مع الأهداف الأشمل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر.

كما ينطوي هذا التقرير على لمحة عامة عن مدى امتثالنا للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG)، إضافة إلى استعراض مفصّل لأداء وأنشطة البنك في هذه المجالات الرئيسية، مؤكدًا على التزامنا المُطلق بالشفافية تجاه كافة أصحاب المصلحة. وبينما نواصل تعزيز التزامنا بالاستدامة في أعمالنا، نلتزم باطلاع أصحاب المصلحة بشكل سنوي عن تقدمنا وإنجازاتنا السنوية في هذا المسار الحيوي.

النطاق والفترة المشمولة بالتقرير

يسلّط تقرير الاستدامة الأول للبنك الزراعي المصري الضوء على أنشطة وإنجازات البنك في مجالات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية الرئيسية، مع التركيز على القضايا الرئيسية التي تم تحديدها من خلال التقييمات الشاملة للأثر والتفاعل المثمر مع أصحاب المصلحة. تقتصر المعلومات المُقدمة في هذا التقرير على عمليات البنك الزراعي المصري، ما لم ينص على خلاف ذلك. ويستعرض التقرير عمليات البنك على مدار عام 2023، بدءًا من الأول من يناير وحتى الحادي والثلاثين من ديسمبر.
يُمكن تقديم الافصاحات التي تتعدى فترة التقرير عند الاقتضاء إذا كانت ذات صلة بسياق التقرير.
يُشار في متن هذا التقرير إلى البنك الزراعي المصري باسم "البنك الزراعي المصري" أو "البنك" أو "المؤسسة".

أُطر التقارير

حرص البنك الزراعي المصري على إعداد هذا التقرير وفقًا لمعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، كما يوضح التقرير أيضًا مدى مواءمة البنك مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى معايير مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB) الخاصة بالبنوك التجارية، وتوصيات فريق العمل المعني بالإفصاح المالي المتعلق بالمناخ (TCFD) ومبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC).

البيانات الاستشرافية

قد يشتمل هذا التقرير على بيانات استشرافية تتعلق بأعمال البنك، والتي يمكن تمييزها جزئيًا من خلال استخدام مصطلحات تنبؤية مثل "سوف" أو "مخطط لها" أو "مُتوقّع" أو "مُتنبأ به". تُعبّر هذه البيانات عن توّقعات البنك بالنظر إلى الأحداث المستقبلية، إلّا أنها تظل عُرضة للتغيير متأثرة بمخاطر معينة وشكوك وافتراضات. هناك العديد من العوامل التي قد تؤدي إلى اختلاف جوهري في نتائج الشركة الفعلية أو أدائها أو قراراتها أو إنجازاتها عما قد يُستشف من هذه البيانات الاستشرافية.

التصديق الخارجي

قدّمت شركة مصادر المتخصصة في استشارات الاستدامة للشركات (ش.م.م) إقرار تأكيد محدود على محتويات هذا التقرير.
يُرجى الرجوع إلى إقرار التأكيد المحدود لمزيد من التفاصيل.

نقاط الاتصال

خالد بدر
الرئيس التنفيذي للاتصال المؤسسي والتخطيط الاستراتيجي
البريد الإلكتروني: khaled.badr@abe.com.eg

منار نصر
رئيس قطاع الاستراتيجية والاستدامة والتمويل المستدام
البريد الإلكتروني: manar.nasr@abe.com.eg

العنوان:

البنك الزراعي المصري (المقر الرئيسي)
1 شارع نادي الصيد، الدقي، الجيزة، 12611، مصر

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة أصحاب المصلحة الكرام،

إنه لمن دواعي فخري واعتزازي أن أضع بين أيديكم التقرير الاستدامة الأول للبنك الزراعي المصري لعام 2023. يُمثّل هذا التقرير علامة فارقة في مسيرتنا نحو التنمية المستدامة، إذ يجسد التزامنا الراسخ بدمج المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في صميم عملياتنا.
لقد كان عام 2023 عامًا حافلًا بالإنجازات والنمو القوي في جميع قطاعات أعمالنا. فقد عزز البنك مكانته الريادية في تمويل القطاع الزراعي، ليحقق نموًا استثنائيًا في عملياتنا، حيث توسّعت محفظة القروض الائتمانية لتصل إلى 78.826 مليار جنيه مصري، بزيادة قدرها 23٪ عن العام السابق. هذا النمو لا يعكس فقط قوتنا المالية، بل هو أيضًا دليل دامغ على التزامنا العميق بدعم النمو المستدام للقطاع الزراعي، الذي يعد حجر الزاوية في الاقتصاد الوطني وضمان الاستدامة البيئية.

بناء الثقة من خلال الممارسات المسؤولة

إن الثقة التي منحنا إياها عملاؤنا الكرام تتجلى بوضوح في نمو محفظة ودائعنا بنسبة 30٪ لتصل إلى 184.252 مليار جنيه مصري، مما يؤكد على قدرتنا على إدارة الموارد بكفاءة ومسؤولية، وعلى رؤيتنا الثاقبة نحو تحقيق الاستدامة على المدى الطويل.

دعم الشمول الاقتصادي

يركّز البنك بشكل استراتيجي على دعم المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، التي تشكل مجتمعة حوالي 64٪ من إجمالي محفظة قروضنا. تتماشى هذه الجهود مع التزاماتنا البيئية والاجتماعية والحوكمة لتعزيز الشمول الاقتصادي وتمكين المجتمعات المحلية بتوفير سبل العيش الكريم.

الالتزام بالاستدامة البيئية

وانطلاقًا من التزامنا بالركيزة "البيئية" في مبادئنا للاستدامة، وجّه البنك حوالي 80٪ من محفظة الائتمان الخاصة به نحو القطاع الزراعي والصناعات ذات الصلة.

كما أخذ البنك روح المبادرة وقام بتعديل سياساته الائتمانية لدعم المزارعين في مواجهة ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة التي تعتبر حيوية للحفاظ على البيئة. تُشكّل مبادرات التمويل المستدام جزءًا أساسيًا من استراتيجيتنا، حيث تم تخصيص 43٪ من إجمالي محفظة الإقراض للتمويل المستدام، مما يعكس التزامنا بدمج مبادئ الاستدامة في جميع عملياتنا.

مبادرات الزراعة الاستراتيجية

تؤكد زيادة مشاركتنا في الزراعة التعاقدية، التي تجاوزت 2.2 مليار جنيه مصري، على نهجنا الاستراتيجي لتعزيز الإنتاج الزراعي المستدام، ودعم الأمن الغذائي، والاستغلال الأمثل للأراضي. كما تعكس مبادراتنا في قطاع إنتاج الثروة الحيوانية التزامنا بتحسين سبل العيش الكريم لصغار المزارعين ومربي الماشية، وذلك بما يتماشى مع الأهداف الوطنية للدولة.

تشجيع ريادة الأعمال والتنمية

يعد إنشاء 12 مركزًا لتطوير الأعمال في إطار مبادرة "روّاد النيل" مثالًا ساطعًا على تفانينا في تعزيز ريادة الأعمال وتحفيز الاستثمار في مناطق التنمية الجديدة، وضمان تطبيق ممارسات الحوكمة التي تدعم النمو الاقتصادي الشامل.

هذا التقرير هو أكثر من مجرد عرض للمؤشرات المالية، فهو انعكاس لالتزامنا الراسخ بالتنمية المستدامة. وبينما نمضي في مسيرة النمو المستدام، فإننا نتعهد بأن نكون قوة دافعة للتغيير الإيجابي، بما يتماشى مع رؤية الحكومة وتوجيهات البنك المركزي المصري الرامية إلى خلق بيئة اقتصادية متوازنة ومستدامة.

وفي ختام كلمتي، أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان لعملائنا الكرام وموظفينا المخلصين وجميع أصحاب المصلحة على دعمهم وثقتهم المستمرة في رؤيتنا. وبتضافر جهودنا معًا، نحن عازمون على تمهيد الطريق نحو مستقبل أكثر إشراقًا واستدامة.

ولكم منّي كل الشكر والتقدير،

علاء فاروق
رئيس مجلس الإدارة
المصرف الزراعي المصري

أبرز إنجازاتنا في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية خلال عام 2023

64.4 مليون جنيه مصري
إجمالي التبرعات والاستثمارات المجتمعية

71 مليون جنيه مصري
إجمالي الاستثمارات في تدريب الموظفين

36%
نسبة تمثيل الموظفات في قوتنا العاملة

3,342
إجمالي عدد ساعات التدريب على الصحة والسلامة

1,000
إجمالي عدد المتدربين

982,000
ساعة تدريب حصل عليها موظفونا

56%
نسبة التمثيل النسائي في التعيينات الجديدة

2,1754
نسبة حضور الموظفين للتدريبات المتعلقة بمكافحة الفساد والامتثال وميثاق السلوكيات

2.1%
نسبة التمثيل النسائي في الإدارة التنفيذية

25%
نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين

100%
من الشكاوى تم إغلاقها ضمن الإطار الزمني المتفق عليه

عن البنك الزراعي المصري

مسيرة حافلة منذ عام 1930، تأسس البنك الزراعي المصري عام 1930 تحت مسمى "البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي"، حاملًا على عاتقه مهمة تنمية القطاع الزراعي في مصر. برأس مال قدره مليون جنيه مصري، وبموجب مرسوم ملكي، انطلق هذا الصرح في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1931، لتوفير الدعم المالي للمزارعين المصريين ويصبح درعهم الواقي ويدعمهم ويحميهم من براثن البنوك الأجنبية والمرابين.

اليوم، وبعد سنوات وسنوات من العطاء والإنجازات، يقف البنك الزراعي المصري شامخًا كأكبر مؤسسة مالية في العالم العربي متخصصة في خدمة المجتمع الزراعي، حاملًا اسمه الجديد بفخر منذ عام 2016. يعمل البنك كشركة مساهمة مصرية مملوكة بالكامل للحكومة، ويتبع البنك المركزي المصري، ويتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة.

في البنك، نؤمن بأن خدمة المزارعين والجمعيات التعاونية الزراعية والمشاريع التنموية الزراعية والريفية ليست مجرد عمل، بل هي رسالة نبيلة. لذلك، نقدم باقة واسعة من الخدمات البنكية والمالية المصممة خصيصًا لتلبية احتياجاتهم، بل ونتجاوز ذلك بتقديم خدمات بنكية إسلامية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، لنضمن تلبية التنوع في الاحتياجات المالية لعملائنا الكرام.

ويمتد تأثير البنك إلى ما هو أبعد من الخدمات البنكية التقليدية، فهو يمتلك عددًا من الشركات التابعة التي تشكل أذرعًا ممتدة للتنمية القطاع الزراعي، ومنها: الشركة المصرية للتنمية الزراعية والريفية (ECARD) المسؤولة عن توريد مستلزمات الإنتاج الزراعي المدعومة وغير المدعومة، من بذور ومبيدات وأسمدة؛ والشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين التي تتولى مهمة إنشاء وإدارة الصوامع اللازمة لتخزين الحبوب، لحماية مقدراتنا وتحقيق الأمن الغذائي على المستوى الوطني؛ وشركة حراسات للأمن والحراسة (HSS) التي تأسست عام 2019 لتقديم الحلول الأمنية المتكاملة التي تلبي الاحتياجات الخاصة لمختلف القطاعات، مع التركيز على ضمان رضا العملاء.

الحضور في السوق

يمتلك البنك الزراعي المصري شبكة فروع واسعة تغطي جميع أنحاء الجمهورية، وتضم مقرًا رئيسيًا في الجيزة و1,104 فروعًا وبنوكًا قروية، بما في ذلك 21 فرعًا إسلاميًا. هذه الشبكة الواسعة من الفروع هي دليل على التزامنا بالوصول إلى كل مزارع في ربوع مصر، وتقديم خدماتنا لأكثر من مليوني مزارع وسكان الريف. ويعمل في البنك حوالي 17,584 موظفًا، يشكلون عائلة واحدة متماسكة، تسعى جاهدة لتعزيز مكانة البنك كمؤسسة مالية رائدة في دعم القطاع الزراعي والتنمية الريفية في مصر.

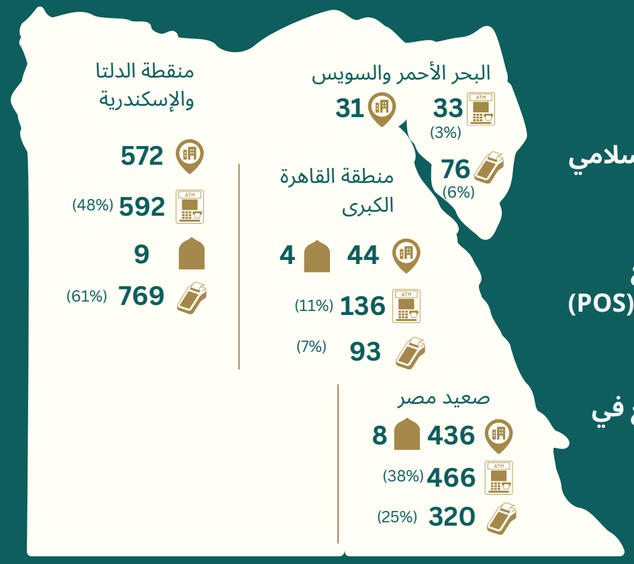

17,584 موظّف

21 فرع إسلامي

1,083 فرع

1,258 نقطة بيع بالتجزئة (POS)

1,227 صرّاف آلي

1,074 نقطة بيع في الفروع

2 مليون عميل

الشركات التابعة للبنك الزراعي المصري

	% Ownership
الشركة المصرية للتنمية الزراعية والريفية (ECARD):	**99.9%**
الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين:	**40%**
حراسات للأمن والحراسة (HSS):	**20%**

الالتزام بالاستدامة في البنك الزراعي المصري

01 الزراعة المستدامة

يلتزم البنك بإحياء القطاع الزراعي والصناعات المرتبطة به. فمن خلال توفير الخدمات المالية المستهدفة، يهدف البنك إلى تشجيع الممارسات التي تعزز من الزراعة المستدامة، بما يضمن إدارة حكيمة لمواردنا الطبيعية وتخفيف الأثر البيئي. وتشمل استراتيجيتنا طرح منتجات مالية تدعم أحدث الأساليب والتقنيات الزراعية المستدامة التي تحترم بيئتنا.

02 الشمول المالي

من الركائز الأساسية لاستراتيجية البنك هي العمل على توسيع نطاق خدماته ليشمل الفئات السكانية المستبعدة ماليًا، خاصة في المناطق الريفية، إضافة إلى تمكين المزارعين ورواد الأعمال من خلال ربطهم ببرامج الدعم الحكومي، مما يعزز المساواة الاقتصادية والشمول المالي.

03 تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة

نحن شركاء النمو للشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ندعمها ببرامج مالية مصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتها، مما يسهم في خلق فرص عمل جديدة وتنويع الاقتصاد في جميع أنحاء مصر.

04 التقدم التكنولوجي

يلتزم البنك الزراعي المصري بتحديث البنية التحتية المصرفية لضمان أن تكون الخدمات المصرفية أكثر سهولة وكفاءة وصداقة للبيئة. ومع أدواتنا الرقمية المبتكرة مثل المحفظة الإلكترونية المتنقلة، نحد من الحاجة إلى التعاملات المصرفية المادية، مما يقلل من بصمتنا البيئية ويمنح عملائنا تجربة مصرفية سلسة ومريحة.

05 تشجيع الاستثمار في الزراعة

دورنا يتجاوز الدعم المالي البحت، نحن نسعى جاهدين لتحفيز الاستثمار في جميع مجالات الإنتاج الزراعي، لنضمن تحقيق أقصى استفادة من هذا القطاع الحيوي، ونحسن من جودة وكمية الإنتاج الزراعي والحيواني بما يتماشى مع تطلعات وأولويات وطننا.

04 التميّز في الحوكمة

شرع البنك في أكبر رحلة تطوير وإعادة هيكلة له منذ تأسيسه عام 1930، ليصبح نموذجًا يحتذى به في الحوكمة الرشيدة. وتستند هذه التحولات إلى مبادئ الشفافية والكفاءة والالتزام بالمعايير المصرفية الدولية، مما يضمن الالتزام بممارسات الحوكمة الصارمة.

التعاون مع أصحاب المصلحة

يُدرك البنك الزراعي المصري الدور المحوري الذي يلعبه أصحاب المصلحة في تحقيق مساعيه الرامية إلى تعزيز الاستدامة. ومن هذا المنطلق، يعمل البنك على بناء شراكات فاعلة تسهم في تعظيم الأثر الإيجابي وتقديم منافع ملموسة للمجتمع، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة العالمية. ومن خلال هذا التعاون البنّاء، يرسم البنك الزراعي المصري قصة نجاح تتجلى في التقدم والابتكار والمسؤولية، ويوسع آفاق الإنجاز في مجال الخدمات المصرفية المستدامة. انطلاقًا من هذه القاعدة الراسخة، يولي البنك أهمية قصوى للعمل التعاوني مع العملاء والموظفين والمجتمع. ويشدد البنك على أهمية التواصل المفتوح لفهم احتياجات وتوقعات جميع الأطراف المعنية بوضوح. ومن خلال هذا النهج، يسعى البنك الزراعي المصري إلى بناء علاقات إيجابية ودائمة. ويلتزم البنك الزراعي المصري بتطبيق أعلى الممارسات المصرفية الأخلاقية، ويهدف إلى إحداث تأثير كبير ودائم في المجتمع. ويعمل البنك على دمج آراء ومقترحات أصحاب المصلحة في استراتيجياته التشغيلية، بما يضمن التحسين المستمر ومواءمة عملياته مع احتياجاتهم وتطلعاتهم.

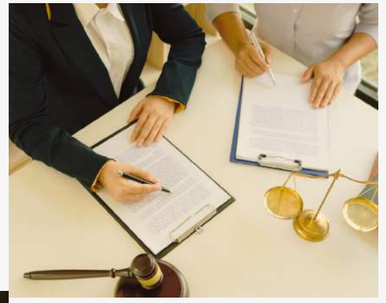

العملاء

رضا العملاء، والالتزام بتطبيق ممارسات مصرفية أخلاقية وتوفير خدمات ومنتجات عالية الجودة بأسعار عادلة، مع الحفاظ على سرية بياناتهم ومعلوماتهم الشخصية.

كيفية التواصل؟ نتواصل مع عملائنا الكرام من خلال استطلاعات الرأي والاجتماعات الشخصية والخدمات المصرفية الإلكترونية والزيارات إلى الفروع ووسائل التواصل الاجتماعي ومراكز خدمة العملاء.

المجتمعات المحلية

نؤمن بمسؤوليتنا الاجتماعية ونحرص على دعم المجتمعات المحلية من خلال الاستثمار المجتمعي والتبرعات والعمل التطوعي.

كيفية التواصل؟ نتواصل مع المجتمعات المحلية من خلال الخطابات الرسمية ووسائل التواصل الاجتماعي والزيارات الميدانية.

الجهات الحكومية والهيئات الرقابية

نعمل جنبًا إلى جنب مع الحكومة المصرية لدعم خططها وبرامجها الوطنية للتنمية المستدامة (رؤية مصر 2030، الاستراتيجية الوطنية لتغيير المناخ 2050، مبادئ التمويل المستدام والتوجيهات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي المصري).

كيفية التواصل؟ نتواصل مع هذه الجهات من خلال الإفصاحات العامة (مثل التقارير التنظيمية) والاستطلاعات (مثل استطلاعات التمويل المستدام وفقًا للبنك المركزي المصري) والمشاورات والمنتديات والمؤتمرات.

الموظفون

نحرص على توفير بيئة عمل صحية وآمنة، وتقديم برامج تدريبية وتطويرية لتعزيز مهاراتهم وقدراتهم، مع الحفاظ على سرية بياناتهم ومعلوماتهم الشخصية، وتوفير الموارد اللازمة لهم.

كيفية التواصل؟ نتواصل مع موظفينا من خلال الاستطلاعات السنوية والتواصل الداخلي عبر البريد الإلكتروني والشبكة الداخلية وبرامج التعلم والتطوير والدورات التدريبية.

المستثمرون وشركاء الأعمال

الالتزام بأعلى معايير الحوكمة المؤسسية، واستقلالية مجلس الإدارة وتنوعه، وتطبيق السياسات على مستوى البنك، والإفصاح الشفاف عن الأداء في المحاور البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والالتزامات والاستراتيجيات المتعلقة بها.

كيفية التواصل؟ نتواصل مع المستثمرين وشركاء الأعمال من خلال الإفصاحات ربع السنوية والسنوية، بما في ذلك البيانات الصحفية عن الأرباح والمكالمات مع المحللين والمستثمرين والاجتماعات الفردية والجماعية مع المستثمرين والمؤتمرات الاستثمارية.

الموردون

تطبيق ممارسات الشراء المسؤول وإدارة سلسلة التوريد المستدامة، بما في ذلك الشراء الأخضر.

كيفية التواصل؟ نتواصل مع الموردين من خلال المكالمات الهاتفية والجماعية واستطلاعات الرأي والاجتماعات الفردية والاجتماعات الافتراضية.

تحديد الأولويات الاستراتيجية

تقييم الأهمية النسبية

في عام 2023، قطعنا خطوة هامة في رحلتنا نحو الاستدامة من خلال إجراء أول تقييم شامل للأهمية النسبية، وذلك لتحديد وترتيب أولويات الموضوعات التي تحمل في طياتها تأثيرًا كبيرًا على عملياتنا المصرفية، وعلى السياق الوطني الأوسع الذي نعمل فيه. وقد بنينا تقييمنا هذا على منهجية متينة تتكون من أربع خطوات رئيسية:

التحليل الأولي واستيعاب السياق

انطلق البنك في رحلة استكشافية شاملة، حيث أجرينا بحثًا مكتبيًا معمقًا لاستكشاف مجموعة واسعة من الاتجاهات الرئيسية والقضايا والموضوعات ذات الأهمية المحتملة. وقد سعينا من خلال هذا التحليل الأولي إلى تكوين فهم أعمق للسياق الذي نعمل فيه، وتحديد المخاطر والفرص التي قد تواجه البنك الزراعي المصري بشكل أشمل. كما هدفنا إلى تقييم مدى التوافق بين هذه العوامل والجوانب المختلفة لعملياتنا، بما في ذلك المخاطر الاستراتيجية وأنشطة إدارة المخاطر والمشاريع الحالية والمستقبلية.

تحديد المواضيع الجوهرية

بعد استكمال تحليلنا للسياق الاستراتيجي وإجراء حوار بناء مع أصحاب المصلحة، شرعنا في تحديد مجموعة واسعة من المواضيع ذات الصلة بقطاع الخدمات المصرفية، مسترشدين في ذلك بأفضل الممارسات والمعايير العالمية مثل مبادرة التقارير العالمية (GRI) ومعايير مجلس معايير محاسبة الاستدامة(SASB) ، بالإضافة إلى مرئيات قيمة من منصات تصنيف الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية. ثم قمنا بتنقية هذه المجموعة بعناية، مركزين على المواضيع الأكثر ارتباطًا بالتحديات والفرص في السياق الوطني المصري، وتلك التي تتقاطع بشكل وثيق مع أهداف البنك الزراعي المصري الاستراتيجية.

التشاور مع أصحاب المصلحة

لضمان الحصول على منظور شامل ومتكامل، حرصنا على إشراك أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين في عملية تحديد الأولويات، وذلك من خلال سلسلة من المقابلات وورش العمل التفاعلية، بهدف تحديد القضايا الرئيسية وفهم تصوراتهم لأولويات الاستدامة. وقد أتاحت لنا هذه المشاورات فرصة ذهبية للحصول على مرئيات معمقة حول الأهمية النسبية لمختلف المواضيع من وجهة نظر شركائنا في النجاح.

ترتيب أولويات المواضيع الجوهرية واعتمادها

استنادًا إلى مدخلات أصحاب المصلحة القيمة، قمنا بإجراء تقييم دقيق وشامل لترتيب أولويات المواضيع الجوهرية التي تم تحديدها. وقد تضمنت هذه العملية تقييمًا لكل موضوع من حيث مدى تماشيه مع الأولويات الوطنية الحالية، والامتثال لمتطلبات البنك المركزي المصري، وأهميته بالنسبة للإطار التشغيلي للبنك الزراعي المصري. وبعد ذلك، تم التحقق من صحة كل موضوع بعناية واعتماده، ثم تصنيفه بناءً على أهميته وتأثيره المحتمل على أداء البنك واستدامته على المدى الطويل.

الركيزة	الموضوع الجوهري	وصف الموضوع
	ممارسات الزراعة المستدامة	نؤمن بأن الأرض هي مصدر رزقنا، ومن واجبنا رعايتها وحمايتها للأجيال القادمة، ولذلك نسعى جاهدين لتعزيز الممارسات الزراعية الصديقة للبيئة، من خلال تمويل المشاريع التي تدعم الزراعة المستدامة، والاستخدام الأمثل للمياه، واعتماد الطاقة المتجددة، بما يحقق التوازن بين الإنتاجية الزراعية والمحافظة على مواردنا الطبيعية الثمينة.
	تأثير تغير المناخ والتخفيف آثاره	ندرك تمامًا حجم التحديات التي يفرضها التغير المناخي، ونسعى للعب دور فاعل في مواجهتها، وذلك من خلال تقييم بصمتنا الكربونية وإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ ضمن عملياتنا ومحافظنا الاستثمارية، سعيًا إلى تقليل آثارنا البيئية والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.
	الإدارة البيئية	نعتبر الحفاظ على البيئة مسؤولية جماعية، ونعمل على تعزيز كفاءة استخدام الموارد الطبيعية في عملياتنا المصرفية، وذلك بتبني ممارسات صديقة للبيئة في كافة جوانب عملنا، من خلال الحد من النفايات وإعادة التدوير والتخلص السليم من النفايات الإلكترونية، لنترك بيئة نظيفة وصحية للأجيال القادمة.
	التنمية الريفية وإشراك المجتمع	نؤمن بأن التنمية المستدامة لا تتحقق إلا من خلال تمكين المجتمعات الريفية وتحسين جودة الحياة فيها، ولذلك نسعى لدعم هذه المجتمعات من خلال توفير الخدمات المالية والتعليم والاستثمار في البنية التحتية المحلية، إلى جانب المساهمات المجتمعية والعمل التطوعي، بما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة ورفع مستوى معيشة سكان الريف.
	الشمول المالي	نسعى جاهدين لضمان وصول الخدمات المالية إلى جميع شرائح المجتمع، خاصة الفئات المهمشة وتطوير منتجات مالية تلبي احتياجات صغار المزارعين، بما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتمكين الجميع من المشاركة في الاقتصاد الوطني.
	ممارسات العمل وحقوق الإنسان	نلتزم بأعلى معايير ممارسات العمل العادلة واحترام حقوق الإنسان في جميع عملياتنا وسلاسل التوريد والممارسات الشرائية المسؤولة، إيمانًا منا بأن احترام حقوق الإنسان هو أساس التنمية المستدامة.
	الأمن الغذائي	نساهم في تحقيق الأمن الغذائي من خلال تمويل المبادرات والمشاريع التي تهدف إلى تعزيز إنتاج وتوزيع الغذاء، ومكافحة الجوع وسوء التغذية، بما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي لجميع أفراد المجتمع.
	تنوّع الموظفين ومشاركتهم	نؤمن بأن التنوع والشمول في بيئة العمل يعززان الإبداع والابتكار ويساهمان في تحقيق النجاح المستدام، ولذلك نسعى لخلق بيئة عمل متنوعة وشاملة من خلال تطبيق سياسات مناهضة للتمييز، وإجراء استطلاعات رأي منتظمة، وتوفير آليات للموظفين للتعبير عن آرائهم، وتنفيذ برامج إشراك الموظفين، بما يضمن بيئة عمل إيجابية ومحفزة للجميع.
	تدريب الموظفين وتطويرهم	نعتبر الاستثمار في تطوير مهارات وقدرات موظفينا هو الاستثمار الأمثل لمستقبل البنك، ولذلك نوفر لهم فرصًا مستمرة للتدريب والتطوير المهني، بما في ذلك التدريب على مفاهيم الاستدامة.
	صحة وسلامة الموظفين	نهتم بصحة وسلامة موظفينا، ونوفر لهم بيئة عمل آمنة وصحية، حيث نطبق أعلى معايير السلامة المهنية، ونقدم لهم برامج تدريبية وتوعوية حول الصحة والسلامة، بالإضافة إلى توفير التأمين الصحي والمزايا الأخرى التي تضمن رفاهيتهم.
	الحوكمة المؤسسية	نلتزم بأعلى معايير الحوكمة الرشيدة والشفافية في جميع عملياتنا وأنشطتنا، حيث نحرص على تطبيق هياكل حوكمة قوية، وتقديم تقارير شفافة، وإجراء عمليات تدقيق منتظمة لضمان الامتثال.
	التكنولوجيا والابتكار	نؤمن بأن التكنولوجيا والابتكار هما المحركان الأساسيان للتقدم والتنمية، ولذلك نستثمر في التقنيات الحديثة لتحسين الكفاءة التشغيلية والاستدامة، ونعمل على تشجيع الابتكار.
	خصوصية وأمن البيانات	نعتبر حماية بيانات عملائنا وموظفينا مسؤولية أساسية، ونطبق أحدث التقنيات والإجراءات الأمنية لضمان سرية وأمان هذه البيانات.
	ثقافة الشركات الأخلاقية	نحرص على غرس ثقافة مؤسسية قوية قائمة على الأخلاق والنزاهة والشفافية في جميع مستويات البنك، وذلك من خلال البرامج التدريبية والمبادرات التوعوية التي تستهدف الموظفين.

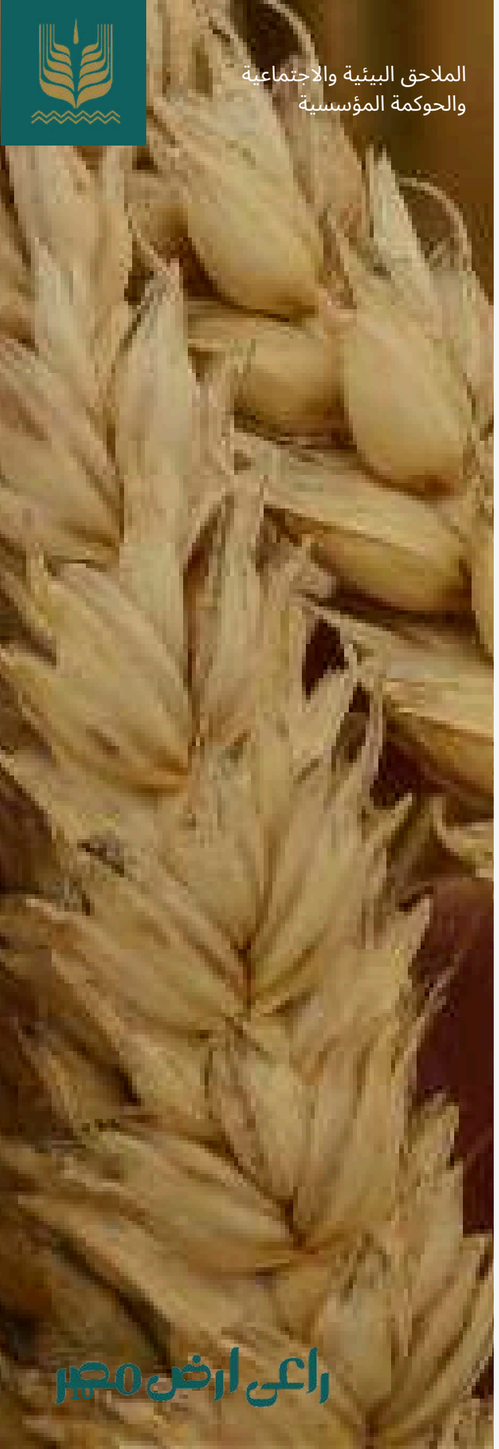

تحديد الأولويات الاستراتيجية

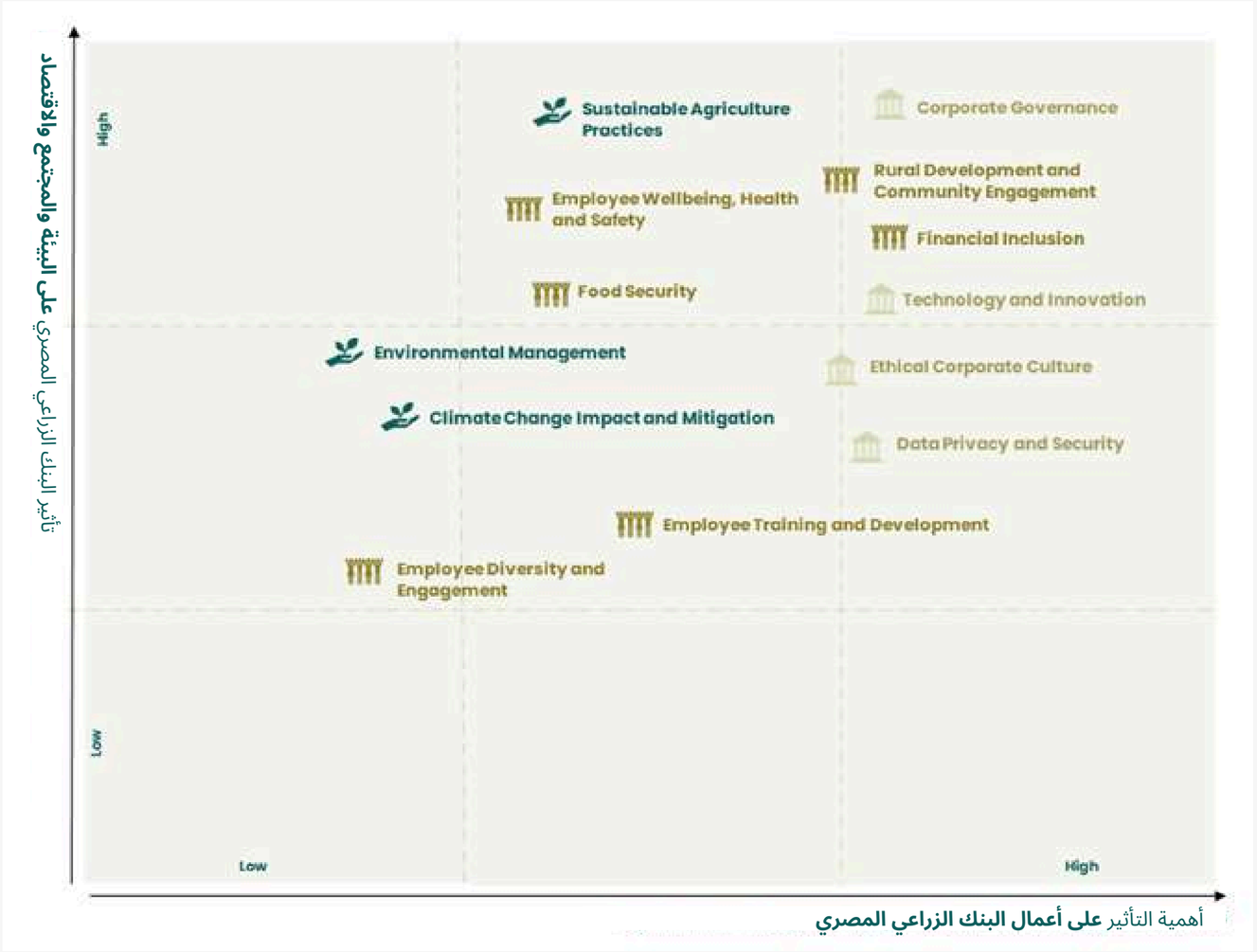

مصفوفة الأهمية النسبية لعام 2023

البنك الزراعي المصري
Agricultural Bank of Egypt
راعى ارض مصر

الحوكمة

يتخطى التزام البنك الزراعي المصري بالحوكمة مجرد تطبيق اللوائح المصرفية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بل يمتد ليشمل ترسيخ ثقافة الامتثال والشفافية في جميع أركان المؤسسة. وفي هذا الفصل، نستعرض كيف أن تفانينا في تطبيق مبادئ الحوكمة السليمة لا يقتصر فقط على الالتزام بأفضل الممارسات والمتطلبات التنظيمية، بل يمثل أيضًا قوة دافعة لتحولنا الرقمي، بما يضمن الشفافية والمساءلة ويعزز ثقة أصحاب المصلحة والمرونة المؤسسية للبنك.

الحوكمة المؤسسية

في البنك الزراعي المصري، نؤمن بأن حماية حقوق عملائنا والوفاء بالتزاماتنا التنظيمية والقانونية هما وجهان لعملة واحدة. وانطلاقًا من المبادئ الأساسية التي أرساها البنك المركزي المصري، نتبنى استراتيجية حوكمة فعالة توجهنا في منع ومعالجة أي محاولات للاحتيال أو الفساد. كما نسعى جاهدين لغرس ثقافة مؤسسية قوية، حيث يتحلى كل موظف بسلوك يتماشى مع أعلى معايير الحوكمة والأخلاقيات المهنية.

مجلس الإدارة

يُدرك البنك الزراعي المصري الأهمية الكبيرة التي يضطلع بها مجلس إدارته، والذي يتولى مسؤولية حماية مصالح مساهمي البنك والإشراف على عملياته بكل دقة ومهنية وأمانة. ولضمان الحوكمة الفعّالة والرشيدة، يحافظ البنك على فصل واضح للمسؤوليات بين أعضاء المجلس، مع الحرص على تحقيق التوازن في تكوينه ليشمل أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين ومستقلين. ويضمن هذا التنوع في الخلفيات والمهارات الوظيفية والخبرات في مجال الحوكمة توفير رؤى متعددة ومتكاملة لمجلس الإدارة، مما يساعده على اتخاذ القرارات الصائبة والفعالة.

مسؤولية مجلس الإدارة

يتحمل مجلس إدارة البنك المسؤولية الكاملة عن الإشراف على إدارة مخاطر الامتثال، مع اعتماد سياسة الامتثال الخاصة بالبنك، بما في ذلك التأسيس الرسمي لوظيفة امتثال دائمة وفعالة.

12
عضو مجلس إدارة

75%
أعضاء غير تنفيذيين

25%
أعضاء مستقلين

عضو المجلس	المنصب	نسبة حضور اجتماعات المجلس	تاريخ الانضمام للمجلس
السيد / علاء فاروق	رئيس مجلس الإدارة (تنفيذي)	100%	20-03-2020
السيد/ سامى عبدالصادق محمد موسى	نائب رئيس مجلس الإدارة (تنفيذي)	100%	07-03-2017
السيد / محمد إيهاب صلاح الدين محمد	نائب رئيس مجلس الإدارة (تنفيذي)	100%	02-06-2020
السيد / محمد طارق زكريا محمد	عضو غير تنفيذي (متخصص)	55%	07-02-2018
السيد / علي محمد علي شعراوي	عضو غير تنفيذي (متخصص)	73%	07-02-2018
السيد / محمد عبدالرحمن محمد حجازي	عضو تنفيذي (متخصص)	91%	07-02-2021
السيد / حسام الدين مصطفى علي	عضو غير تنفيذي (متخصص)	91%	20-06-2019
السيد / علي حلمي أحمد السيد	عضو غير تنفيذي (متخصص)	55%	07-02-2021
السيد / عادل مبروك محمد غيطاس	عضو غير تنفيذي (متخصص)	100%	07-02-2021
السيد / عاطف سعد علي عويضة	عضو غير تنفيذي (ممثل وزارة التموين والتجارة الداخلية)	100%	20-06-2019
السيد/ محمد سليمان محمد سليمان	عضو غير تنفيذي (ممثل وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي)	64%	07-02-2021
السيد/ رامي محمد السعيد يوسف	عضو غير تنفيذي (ممثل وزارة المالية)	64%	07-02-2021

الحوكمة المؤسسية

اللجان المعاونة لمجلس الإدارة

اللجنة	المسؤوليات
لجنة المراجعة	تضطلع لجنة المراجعة بمهمة حيوية في ضمان امتثال البنك لأعلى معايير الحوكمة والشفافية، وذلك من خلال إجراء تقييمات دورية لفعالية إدارة مخاطر الامتثال. تتأكد اللجنة من أن إجراءات الامتثال تتمتع بالكفاءة والقدرة على الكشف عن أي انحرافات أو مخالفات ومعالجتها بشكل استباقي داخل البنك. بالإضافة إلى ذلك، تشرف اللجنة على أداء أنظمة مراقبة الامتثال الخاصة بالبنك لضمان عملها على النحو المنشود، مع ضمان معالجة أي قصور في عمليات الامتثال بشكل فوري ومستمر وفعال، بما يحافظ على نزاهة العمليات والالتزام بالمعايير التنظيمية في جميع عمليات البنك.
لجنة الاستراتيجية	تشرف لجنة الاستراتيجية على عمليات التخطيط الاستراتيجي للبنك، وتضمن توافقها مع رؤيته وأهدافه طويلة الأجل. كما تعمل اللجنة على تطوير مبادرات استراتيجية مناسبة، ومراجعة استراتيجية البنك بشكل دوري، واقتراح التعديلات اللازمة والحصل على موافقة مجلس الإدارة عليها.
لجنة المخاطر	تتولى لجنة المخاطر مسؤولية مراجعة وتطبيق سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر في البنك، وتحديد الأدوار والمسؤوليات الرئيسية في هذا المجال. كما تقوم اللجنة بفحص شامل لإطار عمل وإجراءات إدارة المخاطر في البنك، وتطوير استراتيجيات فعّالة للتعامل مع مختلف أنواع المخاطر التي قد تواجه البنك. ويضمن هذا النهج الشامل أن يحافظ البنك على ممارسات قوية لإدارة المخاطر تتوافق مع أهدافه التشغيلية.
اللجنة التنفيذية	تضطلع اللجنة التنفيذية بدور محوري في الإدارة الاستراتيجية للموارد المالية للبنك، حيث تتولى مسؤولية اتخاذ القرارات الحاسمة فيما يتعلق بمنح وتجديد وتعديل ومراجعة التسهيلات الائتمانية، بالإضافة إلى إعادة هيكلة برامج السداد. وتتمتع اللجنة بسلطة تحديد الحد الأقصى لعدد مرات إعادة الجدولة وإعادة الهيكلة، وتحديد الاحتياجات الائتمانية الإضافية، واتخاذ القرارات بشأن تمديد أو تأجيل أو استمرار التسهيلات المنتهية الصلاحية. كما تتمتع اللجنة بصلاحية الموافقة على التسهيلات التي تنطوي على استثناءات من سياسة الائتمان ضمن نطاقها ونطاق لجانها الفرعية، بالإضافة إلى منح وتجديد وتعديل التسهيلات الائتمانية المدعومة بضمانات نقدية بنسبة 100٪. وتقوم اللجنة بمراجعة دورية لأرصدة الحسابات الجارية بالعملتين المحلية والأجنبية، وتتخذ القرارات المتعلقة بالمساهمات في رؤوس أموال الشركات في حدود صلاحياتها. وتضطلع اللجنة أيضًا بدور هام في تطوير وتحديث سياسات الائتمان، حيث تقوم بمراجعة شروط سياسة الائتمان المقدمة واقتراح التعديلات اللازمة على مجلس الإدارة. كما تمتد صلاحياتها إلى الموافقة على التعديلات على شروط وأحكام وتسعير منتجات وبرامج التمويل متناهي الصغر والخدمات المصرفية للأفراد، مع إبلاغ مجلس الإدارة بهذه القرارات. وتلتزم اللجنة بتقديم تقارير شهرية إلى مجلس الإدارة حول أنشطتها وقراراتها، وتعقد اجتماعاتها بانتظام كل شهر لضمان المتابعة المستمرة والدقيقة لكافة الملفات والقضايا المتعلقة بإدارة الموارد المالية للبنك.

اللجنة	المسؤوليات
لجنة الحوكمة والترشيحات	تتولى لجنة الحوكمة والترشيحات دورًا حيويًا في ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة في البنك، وضمان تطبيقها على كافة المستويات. وتعمل اللجنة كعين يقظة على ممارسات الحوكمة في البنك، وتقوم بمراجعة دورية للإجراءات وتقديم توصيات للتحسين المستمر. كما تقترح اللجنة التعديلات اللازمة على سياسات الحوكمة، التي تُرفع بعد ذلك إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها. ومن خلال هذا الدور الحيوي، تضمن اللجنة التزام البنك بأفضل الممارسات وتلبية التوقعات التنظيمية باستمرار.
لجنة المزايا والأجور	تعمل لجنة المزايا والأجور على تقييم دوري لسياسات المكافآت الحالية، وإطار العمل العام للمزايا والمكافآت والحوافز.
لجنة الالتزام	تقوم لجنة الامتثال بمراجعة دورية لمدى التزام البنك بالمتطلبات التنظيمية والقانونية، واقتراح التعديلات اللازمة على السياسات، والتأكد من تنفيذها بشكل فعّال. كما تتولى اللجنة مسؤولية معالجة أي مخالفات أو انتهاكات، وإبلاغ مجلس الإدارة بالمخاطر المحتملة، وتقييم تأثير التغيرات التنظيمية على عمليات البنك. بالإضافة إلى ذلك، تقدم اللجنة المشورة في المسائل القانونية، وتراقب آليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتحلل المتطلبات التنظيمية لضمان الاتساق في تطبيقها عبر جميع فروع وشركات البنك التابعة.

اللجان الأخرى

بالإضافة إلى اللجان المذكورة أعلاه، يضم هيكل الحوكمة في البنك الزراعي المصري لجانًا متخصصة أخرى، مثل لجنة الموارد البشرية ولجنة الاستثمار ولجنة التسوية. وتلعب كل لجنة دورًا حيويًا في دعم الأهداف الاستراتيجية للبنك وتعزيز سلامة عملياته، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة للبنك والمجتمع ككل.

الحوكمة المؤسسية

إطار الحوكمة

تهيئة بيئة عمل وظروف عمل مواتية

حظر استخدام المخدرات والكحول	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	خصوصية المراسلات البريدية والإلكترونية
واجبات الموظفين المهنية	الاحتيال الداخلي والخارجي	خصوصية وأمن المعلومات
سلوكيات الموظفين	الالتزام بالمتطلبات القانونية والرقابية وكذا القواعد واللوائح والتعليمات	التفرقة والتمييز العنصري والتحرش
رفاهية الموظفين	تقديم الهدايا نيابة عن الموظفين	قبول الهدايا أو المبالغ المالية من العملاء أو الموردين أو أية أطراف أخرى
تقديم الهدايا نيابة عن الموظفين	التصريحات العامة والإعلانات	

ميثاق السلوكيات

يؤكد ميثاق سلوكيات العاملين والإدارة العليا في البنك الزراعي المصري على أهمية الحفاظ على المعايير الأخلاقية والسلوك المهني في العمليات المصرفية. فهو يشدد على ضرورة تحلي الموظفين بالنزاهة والأمانة والثقة في تعاملاتهم، سواء داخل البنك أو خارجه. ويهدف البنك إلى تهيئة بيئة عمل صحية والحفاظ على ثقة العملاء من خلال الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية والمهنية.

ويذكّر الميثاق الموظفين بمسؤوليتهم عن تقديم خدمات مصرفية متميزة، والامتثال للمتطلبات التنظيمية، وحماية أصول البنك وأسراره بكل أمانة ونزاهة. كما يؤكد على أهمية المنافسة العادلة بين البنوك، ويحدد عواقب عدم الالتزام بأحكامه، والتي قد تؤدي إلى التحقيق أو فرض عقوبات وفقًا للوائح وقائمة الجزاءات الخاصة بالبنك.

القيم الأساسية للبنك الزراعي المصري

01 العمل	02 النزاهة	03 الشرف
04 الإخلاص	05 الأمانة	06 الإنجاز

التوعية بسياسة حوكمة الشركات وتطبيقها

2,1754

معدل حضور العاملين للتدريبات المتعلقة بمكافحة الفساد والامتثال وميثاق السلوكيات

الأخلاقيات والالتزام

100%

معدل حل الشكاوى الواردة

الحوكمة المؤسسية

سياسة تعارض المصالح

تهدف سياسة تعارض المصالح في البنك الزراعي المصري إلى تعزيز بيئة عمل تتسم بالشفافية والتعاون، حيث تضع مصلحة جميع الأطراف المتعاملة مع البنك على رأس الأولويات. وتطبق هذه السياسة قواعد وإرشادات أخلاقية واضحة لمنع الاستغلال وإدارة تعارض المصالح المحتمل بفعالية، ويكمن هدفها الأساسي في القضاء على التأثيرات الشخصية أو العائلية أو المتحيزة التي قد تؤثر على واجبات الموظف أو تسمح لطرف بالاستفادة على حساب الآخرين دون موافقة، وبالتالي ضمان الإنصاف والمساواة في جميع التعاملات.

وتماشيًا مع توجيهات البنك المركزي المصري، تسعى هذه السياسة أيضًا إلى تعزيز الثقة المتبادلة بين جميع الأطراف المعنية بالبنك، بما في ذلك العاملين والإدارة والعملاء والشركاء الخارجيين. ويجب على جميع المنتسبين للبنك أن يتصرفوا بما يحقق المصلحة الفضلى للبنك، وتجنب أي سلوك قد يؤدي إلى إساءة استخدام أصول البنك أو تحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة، ومنع المنافسة التي قد تضر بالبنك، واستخدام سلطاتهم للأغراض المخصصة لها فقط.

منع تعارض المصالح والتخفيف من آثاره

يلتزم البنك الزراعي المصري بضمان عدم تأثير تعارض المصالح سلبًا على عملياته أو رفاهية عملائه الكرام أو مصالح أصحاب المصلحة الآخرين، وذلك من خلال اتباع نهج استباقي للإدارة الفعالة لمثل هذه التعارضات. ويتعين على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع العاملين، وكذلك الأطراف الأخرى المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالبنك، الإفصاح عن أي مصالح مالية، مباشرة كانت أو غير مباشرة، قد يحصلون عليها أو يمثلوها في المعاملات أو الأمور التي قد تؤثر على البنك أو تؤدي إلى تعارض محتمل في المصالح، مما يضمن أن تكون جميع الإجراءات متوافقة مع المعايير الأخلاقية وسياسات الحوكمة الخاصة بالبنك.

يستعين البنك بعدد من الأساليب لإدارة وتجنب تعارض المصالح، والتي تتضمن:

- وضع مؤشرات للكشف المبكر عن تعارض المصالح، مثل:
  - انخفاض في الربحية.
  - عدم الرضا الوظيفي أو التعيين غير المناسب.
  - تراكم فائض المخزون ومواد العمل.
  - التفاوت في دخل العاملين مقارنة بمتوسط السوق.
  - استعداد المقترضين لقبول عمولات ورسوم أعلى من التي تفرضها المؤسسات الخيرية، أو تقديم عوائد أعلى لعملاء محددين.
- ملاحظة الرؤساء لأي مظاهر ثراء غير مبررة لدى المرؤوسين.
- تطبيق البروتوكولات والأنظمة والضوابط لمعالجة تعارض المصالح الناشئ وتقليل المخاطر المرتبطة به.
- التطبيق الصارم للسياسة واتخاذ الإجراءات التصحيحية في حالات عدم الامتثال.
- تقديم التدريب المستمر للموظفين على مسائل تعارض المصالح ومبادئ الحوكمة.
- الاحتفاظ بسجلات شاملة لجميع الإفصاحات المتعلقة بتضارب المصالح.

الإبلاغ عن المخالفات

في البنك الزراعي المصري، نؤمن بأن بناء ثقافة الشفافية والمساءلة هو حجر الزاوية لحماية مصالح البنك وعملائه وموظفيه. ومن هذا المنطلق، أطلقنا سياسة الإبلاغ عن المخالفات، التي تشمل جميع موظفي البنك وكذلك شركائنا الخارجيين. ويشجّع البنك كل من يلاحظ أو يشك في أي سلوك يتعارض مع قيمنا ومبادئنا، أو أي حالة فساد أو احتيال أو انتهاك لميثاق السلوكيات، على الإبلاغ عنه فورًا بكل ثقة وسرية.

وحرصًا منا على توفير بيئة آمنة ومشجعة للإبلاغ، أنشأنا قنوات اتصال متعددة وشفافة للإبلاغ عن المخاوف المتعلقة بالفساد أو حالات سوء السلوك، تضمن سرية هوية المبلغ وحمايته من أي إجراءات انتقامية. وتشمل هذه القنوات: عنوان بريد إلكتروني مخصص، والإبلاغ الشخصي، وقنوات البوابة الداخلية. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل حول سياسة الإبلاغ عن المخالفات وكيفية استخدام هذه القنوات من خلال وثائق السياسة أو عبر رابط مخصص على البوابة الداخلية.
ومنذ إطلاق هذه القنوات، تلقى البنك ثلاث شكاوى، وتم تصنيف شكوى واحدة منها على أنها حالة إبلاغ عن مخالفات.

الحوكمة المؤسسية

سياسة الالتزام المصرفي والامتثال التنظيمي

يُدرك البنك الزراعي المصري الدور الحيوي للالتزام المصرفي والامتثال التنظيمي في صون سلامة واستدامة عملياته. وتأتي هذه السياسة لتحدد المبادئ والمعايير والإجراءات التي يضمن من خلالها البنك التزامه الكامل باللوائح والمعايير المحلية والدولية، وتبنيه لممارسات أخلاقية ومسؤولة في كافة عملياته.

وفي إطار سعى البنك المركزي المصري في تحسين جودة العمل، قام بتوجيه البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية في الأخذ بما ورد في ورقة توصيات مجموعة العمل المالي (FATF)، ومن ثم توحيد نهج المصارف في الالتزام بالأنظمة والمعايير والتعليمات الدولية والمحلية، مما يحافظ على سمعة المؤسسات المالية والائتمانية ومصداقيتها وعلى مصالح جميع الاطراف بها، ويوفر لها الحماية من العقوبات القانونية والإدارية ٠

سياسة الالتزام المصرفي والامتثال التنظيمي

وظيفة الامتثال في كل وحدة:

لابد من تواجد مسئول التزام بكافة الفروع والقطاعات والمناطق وإدارات المركز الرئيسي للبنك والمؤسسات التابعة لدعم قطاع الالتزام بالبنك في ادارة الرقابة على الالتزام ومكافحة الأنشطة المالية غير المشروعة مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب. حيث يعد مسئول الالتزام بالفرع/القطاع/المنطقة/ المركز الرئيسي الموظف المسئول عن المتابعة اليومية للالتزام بكافة سياسات وإجراءات البنك في مجالات اعرف عميلك ومكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى كافة القوانين المنظمة للنشاط المصرفي بصفة خاصة والنشاط الاقتصادي بصفة عامة، وكذلك اللوائح والقواعد السارية التي تصدرها السلطات الرقابية مثل البنك المركزي المصري وغير ذلك من القوانين واللوائح والقواعد السارية ذات الصلة. وفى حالة اكتشاف اية خروقات في هذا الشأن، يتم إخطار قطاع الالتزام المصرفي والحوكمة المؤسسية. ويجب ان يدرك كل منهم انه ينبغي عليه اتباع سياسة الالتزام، كما يتم منحهم الصلاحية والاستقلالية المناسبة لتفعيل وظيفة الالتزام في وحداتهم.

للمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على سياسة الالتزام المصرفي والامتثال التنظيمي للبنك الزراعي المصري

راعى ارض مصر

الحوكمة المؤسسية

سياسة حماية حقوق العملاء

تُمثل سياسة حماية حقوق العملاء في البنك الزراعي المصري حجر الزاوية في بناء علاقات مستدامة وقائمة على الثقة مع عملائنا الكرام، وتعزيز مكانة القطاع المصرفي المصري ككل. وتحدد هذه السياسة إطارًا واضحًا وشفافًا لتعاملات البنك مع عملائه، يرتكز على مبادئ الإنصاف والشفافية وحماية البيانات الشخصية. بالإضافة إلى ذلك، تحدد السياسة إجراءات فعالة لمعالجة شكاوى العملاء، وتدعم المبادرات التي تهدف إلى تعزيز الثقافة المالية لدى العملاء، بما يمكنهم من اتخاذ قرارات مالية مستنيرة.

الهيكل التنظيمي لوحدة حماية حقوق العملاء

في إطار سعينا الدائم لتطوير خدماتنا وتحسين تجربة عملائنا، قام قطاع الالتزام والحوكمة في البنك بتعزيز هيكله التنظيمي ليتماشى مع التوجيهات الهادفة إلى حماية حقوق العملاء، حيث تم إنشاء "الإدارة العامة لحماية حقوق العملاء" لضمان الالتزام التام بأعلى معايير حقوق العملاء، وتضم إدارتين رئيسيتين:

1. **إدارة شكاوى العملاء ومعالجة البنك المركزي:** تتولى هذه الإدارة مسؤولية التعامل مع جميع شكاوى العملاء والرد عليها بفعالية وكفاءة، بالإضافة إلى ضمان الالتزام الكامل بتوجيهات البنك المركزي المصري في هذا المجال. وتعمل الإدارة كحلقة وصل بين العملاء وإدارة البنك، لضمان حل المشكلات وتلبية احتياجات العملاء بشكل سريع ومرضٍ.

2. **إدارة مراجعة المنتجات المصرفية والتواصل:** تضطلع هذه الإدارة بمهمة مراجعة وتقييم جميع المنتجات والخدمات المصرفية التي يقدمها البنك، للتأكد من أنها عادلة وشفافة ومتوافقة مع اللوائح والقوانين ذات الصلة. كما تتولى الإدارة مسؤولية إدارة التواصل مع العملاء، وتزويدهم بالمعلومات اللازمة حول المنتجات والخدمات المتاحة لهم، لضمان أن يكون العملاء على دراية كاملة بخياراتهم وحقوقهم.

للمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على سياسة حماية حقوق العملاء للبنك الزراعي المصري

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واجه البنك أربع قضايا قانونية علنية بطبيعة مختلفة تتعلق بمزاعم فساد تورط فيها بعض موظفيه. وقد تم الفصل في بعضها بينما لا يزال البعض الآخر قيد التحقيق والنظر في المحاكم. ويعكس هذا التنوع التعقيدات والتحديات التي تواجه البنك في مكافحة الفساد، إلا أننا نؤكد التزامنا الراسخ بالشفافية والنزاهة في التعامل مع جميع هذه القضايا، وضمان اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في ضوء نتائج التحقيقات.

قنوات الإبلاغ عن شكاوى العملاء

في البنك الزراعي المصري، نؤمن بأن التواصل الفعّال مع عملائنا الكرام هو حجر الزاوية لبناء علاقات ثقة متينة وراسخة. ولذلك، نضع تحت تصرفهم مجموعة متنوعة من قنوات الاتصال المباشرة، بما يضمن سهولة وصولهم إلينا وإيصال صوتهم وشكاواهم بكل يسر وشفافية. هذا النهج يؤكد التزامنا الراسخ بالحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة مع عملائنا، وضمان رضاهم عن خدماتنا ومنتجاتنا.

يوفّر البنك صفحة "**اتصل_بنا**" على الموقع الإلكتروني الرسمي كبوابة إلكترونية سهلة الاستخدام لتقديم الشكاوى والاستفسارات، حيث يمكن للعملاء ملء نموذج الاتصال أو إرسال بريد إلكتروني إلى فريق خدمة العملاء المتخصص. تسهم هذه القناة بشكل أساسي في تقديم خدمة عملاء فعالة، حيث تضمن الاستجابة السريعة والفعالة لجميع استفسارات وشكاوى العملاء، بما يعكس التزام البنك بالشفافية والمساءلة والتحسين المستمر لخدماته من خلال التعامل بشكل استباقي مع الشكاوى.

- الموقع الإلكتروني
- الخط الساخن
- البريد الإلكتروني
- صندوق البريد
- الهاتف
- الفاكس

مكافحة الجرائم المالية

يُعد الالتزام بقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب جزءًا لا يتجزأ من واجبات جميع موظفي البنك الزراعي المصري. ويتعين على كل موظف إجراء تدابير العناية الواجبة اللازمة للتحقق من هويات العملاء وأغراض معاملاتهم المالية، وذلك لضمان توافق جميع المعاملات مع الأنشطة التجارية والدخل المعلن للعملاء.

كما يقع على عاتق الموظفين مسؤولية مراقبة أي أنشطة مصرفية مشبوهة أو غير اعتيادية والإبلاغ عنها فورًا إلى مسؤول الالتزام في منطقتهم أو إدارتهم، أو مباشرةً إلى مسؤول الالتزام في المقر الرئيسي للبنك.

للمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على ميثاق السلوكيات للبنك الزراعي المصري

إدارة المخاطر

في إطار إدارة المخاطر في البنك الزراعي المصري، نتعامل مع مجموعة متنوعة من المخاطر، تشمل تلك المرتبطة بعدم الامتثال والمخاطر الناشئة عن إغفال التمويل المستدام. وتصنف هذه المخاطر على النحو التالي:

المخاطر المادية: تشمل التهديدات البيئية والمناخية، مثل الجفاف والفيضانات والأعاصير، والتي يمكن أن تعطّل الصناعات وسلاسل التوريد، مما يؤثر على قطاعات حيوية مثل الزراعة والطاقة. وقد تؤدي أيضًا إلى تأثيرات طويلة الأجل على معدلات التضخم بسبب انخفاض الإنتاج الزراعي، مما يهدد الاستقرار الاقتصادي.

المخاطر الائتمانية: تنشأ هذه المخاطر عندما يفشل العملاء في سداد التزاماتهم المالية تجاه البنك، وقد تتفاقم هذه المخاطر إذا لم يلتزم العملاء بمبادئ التمويل المستدام، مما قد يؤدي إلى فرض غرامات أو تعويضات عن الأضرار البيئية أو الاجتماعية، وبالتالي التأثير على الضمانات أو الأصول.

المخاطر الاجتماعية: قد يتعرض البنك لمخاطر اجتماعية إذا لم يولِ اهتمامًا كافيًا للأبعاد الاجتماعية في المشاريع التي يمولها، مثل حقوق العمال وسلامتهم، مما يستلزم تعزيز ثقافة الاحترام والعدالة والمساواة.

مخاطر العقوبات: تشمل هذه الفئة العقوبات القضائية أو الإدارية أو التأديبية التي قد يتعرض لها البنك نتيجة عدم الامتثال للقوانين واللوائح والأنظمة والمعايير المحلية والدولية.

المخاطر البيئية: تؤثر عمليات المؤسسات المالية، مثل استهلاك الطاقة والتخلص من النفايات، سلبًا على البيئة، وإن كانت أقل نسبيًا من القطاعات الأخرى، إلا أن تأثيرها التراكمي على البيئة لا يمكن إغفاله.

المخاطر القانونية والتنظيمية: تنشأ هذه المخاطر نتيجة عدم الامتثال للقوانين واللوائح والممارسات المعمول بها، والتي قد يتمخّض عنها:

- مخاطر التقاضي: الدعاوى القانونية المرفوعة نتيجة عدم الامتثال.
- مخاطر العقود والمعاملات: المخاطر التي قد تنشأ بسبب سوء تفسير أو عدم تطبيق القواعد القانونية ذات الصلة في العقود أو المعاملات.
- المخاطر التشريعية: المخاطر التي قد تنشأ نتيجة التغيرات في التشريعات واللوائح.

مخاطر السمعة: تعد السمعة الطيبة أحد أهم أصول البنك، وقد تتعرض للخطر إذا ركّز فقط على الربح ولم يراع البنك الجوانب البيئية والاجتماعية في عملياته التمويلية. ويتمثل ذلك في تمويل المشاريع ذات الآثار البيئية أو الاجتماعية السلبية، مما قد يؤدي إلى تكوين تصوّر عام سلبي عن البنك، ويقلل من كفاءته، ويسبب دعاية سلبية فعلية أو كاذبة، ويعطل الأعمال، ويؤدي إلى عدم الامتثال للقوانين واللوائح الحالية. وتجدر الإشارة إلى أن مخاطر السمعة قد تكون أكثر تكلفة من الخسائر المالية المباشرة، حيث تؤثر على فرص العمل المستقبلية والثقة في نزاهة البنك ككل وتعيق نموه وتطوره على المدى الطويل.

دعم صغار المزارعين

يتبنى البنك الزراعي المصري نهجًا شاملًا لتمويل صغار المزارعين، تتناول بدقة المخاطر المتعددة التي تكتنف العمليات الزراعية. وإدراكًا منه للخسائر المالية الفادحة التي يمكن أن تنجم عن التحديات اللوجستية، مثل سوء نقل المنتجات، يولي البنك أولوية قصوى لإدارة اللوجستيات بكفاءة عالية. ومن خلال إجراء تحليل معمق وشامل لسلسلة التوريد بأكملها، يمتد دعم البنك ليغطي جوانب حيوية تتجاوز حدود القروض التقليدية، مثل توفير المواد الخام وخدمات النقل اللوجستي. ولا تسهم هذه الاستراتيجية في ضمان جودة المنتجات فحسب، بل تحد أيضًا من المخاطر المالية التي قد يتعرض لها صغار المزارعين.

التخفيف من المخاطر التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة

في ظل تحديات البنية التحتية التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة في مناطق مثل الوادي الجديد وسيناء، يعمل البنك الزراعي المصري على تمويل حلول متطورة لضخ المياه بالطاقة الشمسية، بالتعاون مع مستشارين متخصصين في هذا المجال. من خلال تطبيق تقنيات الري الحديثة، يمكن زيادة الإنتاج إلى ثلاثة أضعاف، مما يبرز إمكانات النمو الهائلة المتاحة. ويؤمن البنك بأن هناك فرصة سانحة لتعزيز القطاعات المستدامة بيئيًا واجتماعيًا عبر تقديم حوافز مجزية أكثر، مع زيادة أسعار الفائدة على الصناعات الأكثر تأثيرًا على البيئة من حيث انبعاثات الكربون.

تقييم المخاطر في البنك الزراعي المصري

يُعد البنك الزراعي المصري نموذجًا في دمج الاستدامة داخل عملياته اليومية، حيث يطبق نظامًا متطورًا لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية (ESRM) كجزء لا يتجزأ من ممارساته المؤسسية. من خلال هذا النظام، يحرص البنك على إجراء تقييمات شاملة للمخاطر البيئية والاجتماعية للمشاريع التي يمولها، مما يضمن تحديد وتخفيف التأثيرات المحتملة بدقة وفعالية.
ومع تركيزه العميق على قطاع الزراعة، يُخصص البنك حوالي 80% من محفظته لدعم الزراعة والصناعات المرتبطة بها، مثل التقنيات المتقدمة وأنظمة الري الحديثة. تمتد سياسة البنك الشاملة لإدارة المخاطر لتشمل جميع مراحل التمويل، قبل وبعد إتمامه، مع تنفيذ إجراءات متابعة دقيقة لضمان إدارة المخاطر بشكل مستمر.
ولمواجهة المخاطر القصوى، يقوم البنك بتفعيل مبادرات للتوعية الاجتماعية تستهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة والعملاء الأفراد، لضمان الاستخدام الأمثل للقروض وتقديم الدعم المالي والفني اللازم للمقترضين. كما تتضمن استراتيجيته التدريب المكثف لموظفي البنك العاملين مع صغار المزارعين والشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز من قدرتهم على تقديم الدعم الفعال.
إضافة إلى ذلك، يأخذ البنك في الاعتبار المخاطر غير المتوقعة، مثل التحديات الجيوسياسية، لضمان استمرارية الاستقرار والمرونة. ومن خلال هذا النهج المتكامل، يضمن البنك تحقيق الربحية لكل من المزارعين والبنك نفسه، مما يساهم في تعزيز التأثير الاقتصادي الهائل للقطاع الزراعي، الذي يشكل 45% من الناتج المحلي الإجمالي لمصر.

إدارة المخاطر

إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية

يُولي البنك الزراعي المصري اهتمامًا بالغًا بدمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في صميم جميع أنشطته وعملياته، بدءًا من إدارة الموارد البشرية والشؤون القانونية، مرورًا بالمشتريات وتطوير المنتجات، وصولًا إلى صياغة الاستراتيجيات وتنفيذ السياسات. ويتمثل الهدف الأسمى لهذا النهج في الإدارة الفعالة للآثار البيئية والاجتماعية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، مما يسهم في تعزيز الاستدامة على المدى الطويل وتحقيق أداء مالي متميز.

إننا ندرك تمامًا العلاقة الوثيقة بين المخاطر المصرفية وعمليات تمويل المشاريع، والتي تتأثر بشكل كبير بمدى الامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية. إذ إن عدم الامتثال يمكن أن يترتب عليه عواقب جسيمة، بما في ذلك الآثار البيئية والاجتماعية السلبية، تشمل تأثيرات سلبية على البيئة والمجتمع، مثل مخاطر الصحة المهنية وتراجع الحصة السوقية. ولا تقتصر هذه النتائج على خسائر مالية مباشرة من التمويلات غير القابلة للاسترداد فحسب، بل تشكل أيضًا مخاطر جسيمة على ربحية البنك وسمعته، خاصة مع الشركاء والمؤسسات الدولية.

ومن خلال إعطاء الأولوية للحوكمة البيئية والاجتماعية، يلتزم البنك الزراعي المصري بالحفاظ على أعلى معايير الالتزام، مما يضمن حماية نزاهة عملياته ويساهم بشكل إيجابي في تحقيق التنمية المستدامة. ويضمن هذا النهج الاستباقي أن يظل البنك صامدًا في مواجهة المخاطر المحتملة، مع الوفاء بالتزاماته الراسخة تجاه المسؤولية الاجتماعية والإدارة البيئية.

الإجراءات الرئيسية لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في البنك الزراعي المصري:

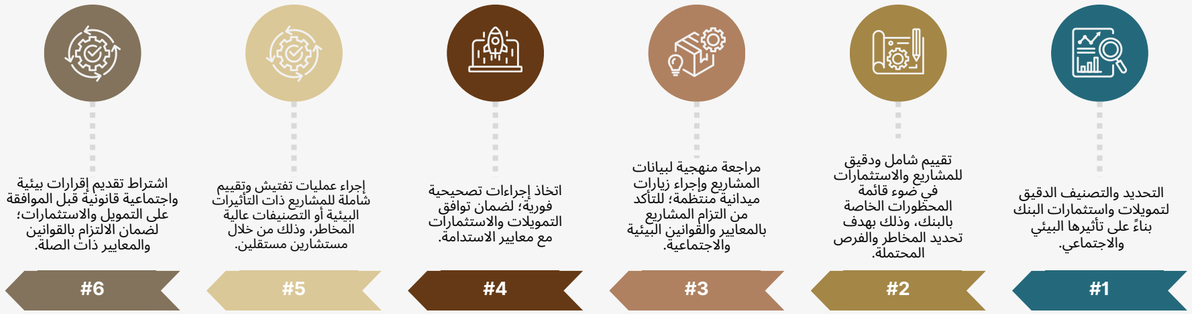

إدارة مخاطر المناخ

يعمل البنك الزراعي المصري بجدية على التصدي لمخاطر تغير المناخ من خلال جهود مؤسسية متكاملة في تحديد المخاطر وإدارتها ومراقبتها بعناية. ويشمل ذلك تصنيف وتخفيف مختلف المخاطر المرتبطة بتغير المناخ، مع تعزيز تمويل المشاريع التي تساهم في التخفيف من آثاره السلبية والتكيف معها. كما يحرص البنك على إجراء دراسات شاملة حول مخاطر تغيّر المناخ في المشاريع المزمع تمويلها، وتطبيق حلول مبتكرة واستراتيجيات فاعلة لإدارة المخاطر. علاوة على ذلك، يركز البنك على زيادة الوعي والمعرفة لدى موظفيه حول قضايا تغير المناخ ومواءمة سياسات التمويل المستدام مع أهداف التنمية المستدامة، وتعظيم فعاليتها في تحقيق التنمية المستدامة. ويُعزز التعاون الوثيق مع الاستشاريين البيئيين المعتمدين من وزارة البيئة قدرة البنك على تقييم المخاطر البيئية المرتبطة بالمشاريع، مما يساعده في اتخاذ قرارات ائتمانية مستنيرة ومسؤولة بيئيًا.

الرقمنة وحماية المعلومات

الانطلاق نحو آفاق الرقمية: رحلة التحول

قطع البنك شوطًا كبيرًا في تنفيذ خطته الطموحة للتحول الرقمي، والتي تركز على رقمنة الخدمات بشكل كامل وتعزيز الشمول المالي، بما يضمن وصول الخدمات المصرفية إلى كافة شرائح المجتمع.

أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني
تم تطبيق هذه الأنظمة بشكل خاص في القطاع الزراعي والمناطق الريفية في مصر، مما يسهل على المزارعين والمجتمعات الريفية إجراء معاملاتهم المالية بسهولة ويسر.

المنتجات الرقمية والتطبيقات الذكية
تم إطلاقها مجموعة من المنتجات الرقمية والتطبيقات الذكية التي تتماشى مع احتياجات العملاء المتطورة، مما يسهل استخدام الخدمات المصرفية الرقمية ويوفر لهم قنوات دفع بديلة ومريحة.

إنشاء الفروع الإلكترونية

بالتعاون مع شركة إي فاينانس، أنشأ البنك فروعًا إلكترونية أو مراكز خدمات إلكترونية متكاملة تقدم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، مما يضمن تقديم خدمات مصرفية مريحة وسريعة تتجاوز قيود ساعات العمل التقليدية. بالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق منصة الخدمات المصرفية عبر الهاتف في مارس، مما يعزز وصول العملاء إلى الخدمات المصرفية في أي وقت ومن أي مكان.

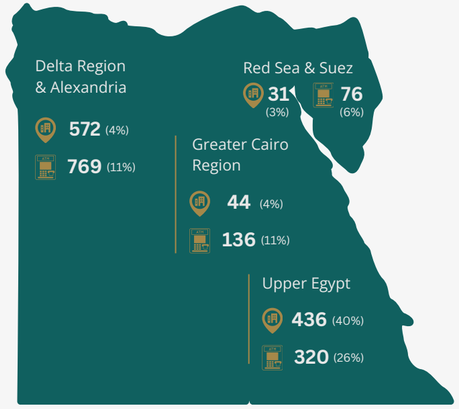

القروض الزراعية الرقمية

رح البنك الزراعي المصري قروضًا رقمية بالكامل لإنتاج المحاصيل الزراعية عبر منصة "أجري مصر" بالتعاون مع "إي سوق"، مما يسهم في دعم المزارعين من خلال تقديم خدمات قروض سريعة وسهلة الوصول.

بطاقات البنك الذكية

طرح البنك البطاقات الذكية بالشراكة مع البنك المركزي المصري وشركة إي فاينانس والمجلس القومي للمرأة، بهدف تبسيط المعاملات المالية وتشجيع استخدام وسائل الدفع الرقمية الآمنة والموثوقة.

تحديث مركز البيانات

في خطوة نحو تعزيز البنية التحتية الرقمية، أطلق البنك مشروعًا متكاملًا لتحديث وترقية مركز البيانات في المقر الرئيسي للبنك الزراعي المصري، وقد تم بناء هذا النظام التكنولوجي الجديد وفقًا لأحدث المعايير الدولية، ليدعم الاحتياجات التشغيلية للبنك ويلبي متطلبات العملاء المتزايدة. كما يضمن هذا النظام المتطور القدرة على توسيع نطاق الخدمات والمنتجات الرقمية مع الحفاظ على أعلى معايير الجودة والأمان.

تطوير الحلول المصرفية الرقمية المتطورة

المحفظة الإلكترونية

تُعد محفظة البنك الزراعي المصري بوابة العملاء الرقمية لتسهيل المدفوعات وربط بطاقاتهم المصرفية عبر منصة "ميزة" الرقمية، مما يعزز تجربة المستخدم بشكل كبير ويدفع عجلة الشمول المالي إلى الأمام. وقد شهدت هذه الخدمة إقبالًا متزايدًا، حيث بلغ حجم المعاملات 18.2 مليون جنيه مصري، ووصل عدد المستخدمين إلى 2,756 عميل، مع نسبة تمثيل للمرأة بلغت 2%، مما يعكس جهود البنك الحثيثة لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية للفئات المستبعدة ماليًا.

حجم المعاملات
18.2مليون جنيه مصري

عدد العملاء
2,756

نسبة السيدات
2%

حالا دايرة

تُمثل "حالا دايرة" بديلًا رقميا مبتكرًا لجمعيات الادخار التقليدية، وقد أطلقها البنك الزراعي المصري في عام 2023. ومنذ انطلاقها، سجلت المنصة حجم معاملات بلغ 256,800 جنيه مصري، واجتذبت 58 عميلًا. وتؤكد هذه المبادرة الرائدة سعي البنك الدؤوب إلى تحديث وتيسير الوصول إلى الخدمات المالية، مع ضمان أعلى مستويات الأمان والحماية للعملاء. وتوفر "حالا دايرة" مجموعة متنوعة من الخيارات للأفراد، تتباين من حيث القيم والأدوار، تخضع جميعها لإشراف دقيق من البنك، مما يضمن حماية العملاء وتقديم الدعم اللازم لهم في كل خطوة.

حجم المعاملات
256,800جنيه مصري

عدد العملاء
58

تطبيق تحويشة

في عام 2023، أطلق البنك الزراعي المصري بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة تطبيق "تحويشة" الرقمي، ليخطو خطوة رائدة نحو رقمنة مجموعات الادخار والإقراض التقليدية في القرى (VSLA). ويقدم "تحويشة" حلاً رقميًا متكاملاً وشاملًا لصناديق الادخار القروية، حيث يتولى البنك إدارة عمليات الادخار والإقراض بكفاءة وشفافية، بالإضافة إلى تدريب النساء على تنظيم وإدارة هذه الصناديق، وفتح حسابات مصرفية خاصة بهن. ومنذ انطلاقته، حقق "تحويشة" نجاحًا باهرًا، حيث بلغ حجم المعاملات 64,660 جنيهًا مصريًا، وخدم 135 عميلة، بنسبة تمثيل للمرأة بلغت 100%. وتعد هذه المبادرة خطوة هامة نحو تمكين المرأة الريفية ودمجها في النظام المصرفي الرسمي، مما يسهم في تمكينهن اقتصاديًا وضمان أمنهن المالي في المستقبل.

حجم المعاملات
64,660 جنيه مصري

عدد العملاء
135

نسبة السيدات
100%

تطوير الحلول المصرفية الرقمية المتطورة

المنصة الزراعية

أطلق البنك الزراعي المصري نظامًا تكنولوجيًا متطورًا، مصممًا وفق أحدث المعايير الدولية، لدعم احتياجاته التشغيلية ومتطلبات عملائه الكرام. ويأتي ذلك من خلال رقمنة عملية إقراض القروض الزراعية، مما يضمن القدرة على توسيع نطاق الخدمات والمنتجات الرقمية مع الحفاظ على أعلى مستويات الجودة والأمان. ويمكن للعملاء الآن التقدم بطلب للحصول على قروض زراعية بسهولة ويسر من أي مكان وفي أي وقت.

بطاقات ميزة للخدمات المالية الرقمية

في عام 2023، ركز البنك الزراعي المصري على دمج الخدمات المالية الرقمية في مختلف أوجه الحياة، لا سيما في المجتمعات الريفية والمناطق المستبعدة ماليًا، وذلك من خلال برامج بطاقة ميزة المتنوعة. وقد شهدت بطاقة "ميزة - الفلاح"، المصممة خصيصًا لخدمة أصحاب الحيازات الزراعية، إقبالًا كبيرًا، حيث بلغ عدد المستفيدين منها 3 ملايين عميل في عام 2023. وتمثل هذه البطاقة أداة فاعلة في مسيرة التحول الرقمي للمجتمعات الزراعية وتمكينها من الاستفادة من الخدمات المالية الحديثة. وفي نفس السياق، أتاحت بطاقة ميزة للمتقاعدين، التي تتيح عمليات السحب النقدي الآمنة والمعاملات الإلكترونية بكل سهولة، خدماتها لأكثر من 420,491 مستخدمًا، وفر شريان حياة ماليًا مهمًا لكبار السن، وهي شريحة غالبًا ما تكون مهمشة في الخدمات المالية التقليدية. ولم يقتصر البنك على ذلك، بل قدم أيضًا بطاقة ميزة مسبقة الدفع لكل المصريين، بما في ذلك غير المتعاملين مع البنوك، وبطاقات الخصم المباشر التي تستهدف مستخدمي الخدمات المصرفية الإسلامية. وتضمن هذه الخدمات المتنوعة الوصول إلى الخدمات المالية على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، وهو أمر بالغ الأهمية في المناطق الريفية والأقل تطورًا.

من خلال هذه المبادرات الطموحة، لا يسعى البنك الزراعي المصري إلى تعزيز الشمول المالي فحسب، بل يضمن أيضًا وصول الخدمات المالية الرقمية إلى أكثر شرائح المجتمع احتياجًا. ويعكس هذا التركيز الاستراتيجي على الشمول الرقمي التزامًا راسخًا بتحويل المشهد المالي في مصر إلى منظومة أكثر شمولية واستدامة، حيث يتم تصميم الخدمات المالية الحديثة لتلبية الاحتياجات المتنوعة لكافة شرائح المجتمع، وخاصة تلك التي لم تحظ بالخدمات الكافية في السابق.

Transaction Volume
10.9مليار جنيه مصري

عدد العملاء
195,920

بطاقة ميزة - الفلاح
قاعدة العملاء
3.1 مليون عميل

بطاقة ميزة مسبقة الدفع
قاعدة العملاء
1.4 مليون عميل

بطاقة ميزة للمتقاعدين
قاعدة العملاء
420,491

راعي ارض مصر

البنك الزراعي المصري
Agricultural Bank of Egypt
راعي أرض مصر

المصرفية المسؤولة

في إطار التزامه برؤية مصر 2030، التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة اقتصاديًا واجتماعيًا وتحسين جودة الحياة لجميع المواطنين، يضع البنك الزراعي المصري نصب عينيه دعم الأهداف الوطنية لأهداف التنمية المستدامة. وتركز جهودنا الدؤوبة على النهوض بالقطاع الزراعي وزيادة إنتاجيته، ودفع عجلة التنمية في المناطق الريفية، وتوسيع مظلة الخدمات المالية لتشمل المناطق المستبعدة ماليًا، بما يضمن العدالة والمساواة في الوصول إلى الفرص الاقتصادية.

وكجزء لا يتجزأ من استراتيجيتنا الطموحة، نكرس جهودنا لتعزيز الشمول المالي، وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة، والارتقاء بالخدمات المصرفية من خلال التحول الرقمي في جميع فروعنا.

ويعمل البنك بلا كلل على توسيع نطاق خدماته، وتحديث بنيته التكنولوجية، وزيادة عدد فروعه المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية، وذلك للمساهمة بفعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة في مصر.

أبرز إنجازات الأداء الاقتصادي لعام 2023

في البنك الزراعي المصري، تشكل الاستدامة والمصرفية المسؤولة العمود الفقري لعملياتنا، لا سيما في دعم القطاع الزراعي المصري، الذي يعتبر ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني. وقد أسهمت جهودنا الدؤوبة خلال عام 2023 في إرساء قاعدة صلبة للنمو المستقبلي، كما أنها تؤكد على التزامنا الراسخ بالعمل المصرفي المسؤول. إن نجاحنا المالي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتزامنا الراسخ بالممارسات الأخلاقية، وهو أمر بالغ الأهمية لازدهار القطاع الزراعي وتحقيق رفاهية الشعب المصري. ومن خلال التمسك بهذه المبادئ، فإننا نضمن أن نمونا يساهم في تعزيز النسيج الاجتماعي والاقتصادي لمصر.

شهد عام 2023 تحقيق البنك الزراعي المصري قفزات نوعية في أدائه التشغيلي، كما عزز مكانته الرائدة في مجال تمويل الزراعة. وقد بدأت خططنا التطويرية الطموحة في مختلف القطاعات تؤتي ثمارها، مما أدى إلى زيادة مستويات رضا وثقة العملاء بفضل الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة.

78.8مليار جنيه مصري
حجم محفظة القروض الائتمانية
(بنمو سنوي قدره 23%)

47 مليار جنيه مصري
حجم محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

16.7مليار جنيه مصري
حجم تمويلات الشركات الكبرى

14.8مليار جنيه مصري
حجم محفظة التجزئة المصرفية للأفراد
(بنمو سنوي قدره 29%)

35.8مليار جنيه مصري
حجم التمويل متناهي الصغر للأفراد والشركات

184.3مليار جنيه مصري
حجم محفظة الودائع
(بنمو سنوي قدره 30%)

97,336
عدد عملاء التجزئة المصرفية

23.6مليار جنيه مصري
حجم القروض الزراعية

10.2مليار جنيه مصري
حجم تمويلات مشروعات الثروة الحيوانية

توسّع محفظتي القروض والودائع

شهدت محفظة القروض الائتمانية بالبنك نموًا استثنائيًا، حيث بلغت **78.8 مليار جنيه مصري** بنهاية ديسمبر 2023، مسجلة بذلك زيادة سنوية ملحوظة **بنسبة 23٪**، ونموًا هائلاً على مدى عامين بلغ 142٪. ويُعد هذا التوسع في الإقراض دليلًا قاطعًا على قوّة وفعالية سياسات الائتمان التي يتبناها البنك الزراعي المصري، والتي ترتكز على ربط الإقراض بالإنتاج بشكل وثيق، مما يعود بالنفع على إجمالي **543,177 عميلًا**. ويؤكد هذا النجاح الباهر نجاعة استراتيجية البنك واعتماده لسياسات ائتمانية حصيفة تربط بين الإقراض والإنتاج، مما يمكن البنك من القيام بدوره التنموي الحيوي في تمويل المشروعات الزراعية والأنشطة الصناعية المرتبطة بها، وتحفيز الاستثمار في جميع القطاعات الإنتاجية الزراعية، بما يحقق رؤية الحكومة الرشيدة في تعظيم الإنتاجية والقيمة المضافة للقطاع الزراعي في مصر.

142%
معدل النمو في القروض الائتمانية مقارنة بعام 2021

وفي الوقت ذاته، سجلت محفظة الودائع نموًا قويًا بنسبة 30٪، حيث ارتفعت من 141.2 مليار جنيه مصري في عام 2022 إلى **184.2 مليار جنيه مصري** في عام 2023، بمعدل نمو فاق 200٪ في غضون عامين فقط. ويعكس هذا النمو المذهل ثقة العملاء الراسخة في قدرة البنك على إدارة مدخراتهم وتسهيل معاملاتهم بكفاءة وفقًا لأحدث الأنظمة المصرفية المتطورة، وهو ما يؤكده أيضًا النمو الملحوظ في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، حيث بلغت قيمة معاملات الائتمان حوالي **14.8 مليار جنيه مصري**، استفاد منها نحو **97,336 عميلًا**، وهو ما يمثل 18٪ من إجمالي محفظة الائتمان، بمعدل نمو بلغ 29٪ مقارنة بالعام السابق.

200%
معدل النمو في محفظة الودائع مقارنة بعام 2021

محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

يولي البنك الزراعي المصري اهتمامًا بالغًا بدعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والتي تشكل الآن حوالي 64٪ من إجمالي محفظة القروض. ويعتبر هذا القطاع ركيزة أساسية لتعزيز الاقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل جديدة، لا سيما في المجال الزراعي الحيوي.
وبحلول نهاية ديسمبر 2023، نجح البنك في تمويل ما يقرب من 438,943 مشروعًا متناهي الصغر للأفراد والشركات، بقيمة تمويلات ضخمة بلغت 35.796 مليار جنيه مصري، محققًا بذلك معدل نمو ملحوظ بنسبة 9٪. كما بلغ عدد الشركات الصغيرة الممولة 6,614 شركة، بقيمة تمويلات إجمالية تصل إلى 6.497 مليار جنيه مصري، بمعدل نمو 11٪. وفي الوقت نفسه، شهد عدد الشركات المتوسطة الحجم الممولة زيادة كبيرة من 98 إلى 118 شركة، حيث تلقت تمويلات بقيمة 4.989 مليار جنيه مصري، مسجلة معدل نمو قوي بلغ حوالي 50٪. ويعكس هذا النمو اللافت التزام البنك الزراعي المصري الراسخ بدعم هذا القطاع الحيوي وتعزيز دوره في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

64%
نسبة قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من إجمالي محفظة القروض

35.8 مليار جنيه مصري
تمويلات المشروعات متناهية الصغر

6.5 مليار جنيه مصري
تمويلات المشروعات الصغيرة

5 مليار جنيه مصري
تمويلات المشروعات المتوسطة

أبرز إنجازات الأداء الاقتصادي لعام 2023

محفظة الاستثمار

يدير البنك الزراعي المصري استثماراته بحكمة استراتيجية، حيث بلغت محفظة استثماراته 11.4 مليار جنيه مصري، موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية، مما يعكس التزامه الراسخ بتحقيق النمو والتنويع في استثماراته. ويأتي قطاع الأغذية والزراعة في مقدمة القطاعات المستفيدة، حيث تم توجيه استثمارات ضخمة بقيمة 8.4 مليار جنيه مصري إليه. ويؤكد هذا التخصيص السخي على التزام البنك بدوره الوطني المحوري في دعم هذا القطاع الحيوي الذي يشكل حجر الأساس للاستقرار الاقتصادي والأمن الغذائي في البلاد. ومن خلال هذا الاستثمار المكثف في الزراعة، يسعى البنك جاهدًا إلى الارتقاء بالإنتاجية والكفاءة الزراعية، ودعم سبل عيش المزارعين، وضمان قدرة القطاع على تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة لسكان مصر.

وجاء قطاع الكيماويات والبتروكيماويات في المرتبة الثانية في قائمة استثمارات البنك، حيث تم ضخ 2.8 مليار جنيه مصري فيه، مما يسهم في تعزيز القدرات الصناعية وتطويرها. كما حظي قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باستثمارات بقيمة 144 مليون جنيه مصري، إيمانًا من البنك بأهمية التكنولوجيا ودورها المحوري في اقتصاد اليوم. وإضافة إلى ذلك، تم تخصيص 62.7 مليون جنيه مصري لمجموعة من المجالات الأساسية الأخرى، مثل الخدمات المصرفية والأمن والتأمين، فضلًا عن مبادرات الاستدامة البيئية. ولا تقتصر أهمية هذه الاستثمارات على تنويع المخاطر فحسب، بل إنها تساهم أيضًا في دفع عجلة النمو في مختلف القطاعات الاقتصادية. ويجسد هذا النهج المتوازن كفاءة البنك الزراعي المصري في إدارة أصوله، حيث يهدف إلى تحقيق عوائد مجزية مع دعم التنمية الاقتصادية الشاملة للبلاد.

وتحرص سياسة الاستثمار في البنك الزراعي المصري على ضمان التزام جميع المشاريع بالمتطلبات البيئية التنظيمية على الصعيدين الوطني والمحلي، باعتبار ذلك أولوية قصوى. علاوة على ذلك، يلتزم البنك بالقوانين الوطنية والمعاهدات البيئية الدولية، ويتبنى نهجًا استباقيًا في إدارة المخاطر البيئية الناشئة عن المشاريع الممولة. وسيتم رفض أي مشروع مقترح يتبين عدم استيفائه لهذه المتطلبات الصارمة.

وسعيًا إلى تعزيز الكفاءة والإنتاجية، يعمل البنك الزراعي المصري على إعداد تصنيف بيئي للمشاريع، مع التركيز بشكل خاص على كفاءة الطاقة والموارد، والحد من النفايات، وإعادة التدوير. كما يواصل البنك استراتيجيته الناجحة في استخدام المنتجات الأكثر نظافة بيئيًا، ويبذل جهودًا حثيثة لمكافحة التلوث بكافة أشكاله.

8
مشروعات الغذاء والزراعة
8.4 مليار جنيه مصري

1
مشروعات الكيماويات والبتروكيماويات
2.8 مليار جنيه مصري

2
مشروعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
144 مليون جنيه مصري

الاستثمارات غير المباشرة

شهدت محفظة الاستثمارات غير المباشرة للبنك الزراعي المصري نموًا استثنائيًا وتفاعلًا ملحوظًا خلال عام 2023. فقد ارتفعت قيمة محفظة استثمارات البنك بشكل لافت من **890 مليون جنيه مصري في عام 2022 إلى 2 مليار جنيه مصري في عام 2023**، مما يؤكد على تعزيز كبير في قدرات البنك على إدارة الأصول وتنميتها. ويعكس هذا النمو المذهل زيادة سنوية ملحوظة **بنسبة تقارب 124.72٪**، مما يجسد التوسع القوي للبنك وبُعد نظره في تنمية محفظة استثماراته. وعلاوة على ذلك، كثف البنك نشاطه في عمليات التوريق في السوق، حيث ارتفعت استثماراته في هذا المجال **من 69 مليون جنيه مصري في عام 2022 إلى 108 مليون جنيه مصري في عام 2023**. كما شهدت القيمة الصافية للأصول (NAV) للصناديق التي يديرها البنك زيادة كبيرة بلغت نحو 50٪، الأمر الذي يبرز نجاح الاستثمارات الاستراتيجية التي ينتهجها البنك، ويؤكد على قدرته الفائقة في إدارة الأصول والتزامه بتحقيق أداء مالي قوي ومستدام.

124.7%
معدل النمو السنوي في محفظة الاستثمارات غير المباشرة

دعم البنك الزراعي المصري للتنمية المستدامة عبر سندات توريق "تساهيل"

يخطو البنك الزراعي المصري خطوة هامة نحو ترسيخ دعائم التنمية المستدامة من خلال استثماراته غير المباشرة الاستراتيجية، ويتجلى هذا الالتزام جليًا في اكتتابه في "سندات توريق تساهيل المستدام"، الذي يبلغ قيمته نحو 350 مليون جنيه مصري. ويعد هذا الاستثمار خطوة رئيسية، حيث يدعم أول سندات توريق للاستدامة الاجتماعية في مصر أصدرتها شركة "تساهيل للتمويل". ويهدف هذا السند بالأساس إلى توجيه التمويلات نحو مشاريع تنموية حيوية، مع تركيز خاص على تمكين المرأة وتعزيز فرص العمل للشباب، مما يسهم في إحداث تأثير اجتماعي ملموس ومستدام.

يأتي هذا الاستثمار في التمويل المستدام كجزء من استراتيجية البنك الزراعي المصري الشاملة لدمج مفاهيم الاستدامة في محفظته الاستثمارية. ومن خلال هذه الخطوة، يرسي البنك الزراعي المصري نموذجًا يحتذى به للمؤسسات المالية الأخرى في مصر، مما يبرهن على قدرة القطاع المالي على دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال منتجات مالية هادفة ومؤثرة. ويؤكد هذا التناغم مع أهداف التنمية المستدامة على دور البنك الزراعي المصري كمحفز أساسي لتعزيز التمويل المسؤول والموجه نحو تحقيق أثر إيجابي واسع النطاق في المنطقة.

350 مليون جنيه مصري

دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال الزراعة المستدامة

محفظة الشركات

شهد دور البنك في تمويل المشاريع والشركات الكبرى نموًا كبيرًا وملموسًا. فخلال الفترة الممتدة بين ديسمبر 2022 وديسمبر 2023، ارتفع عدد الشركات الكبرى التي حظيت بتمويل من البنك من 119 إلى 166 شركة، في زيادة تعكس توسعًا كبيرًا في قاعدة عملاء البنك من الشركات الكبرى. بالإضافة إلى ذلك، شهد حجم التمويل المقدم لهذه الشركات نموًا استثنائيًا، حيث ارتفع من 10.6 مليار جنيه مصري إلى 16.7 مليار جنيه مصري خلال نفس الفترة، أي بمعدل نمو غير مسبوق يبلغ حوالي 58٪.
إن هذه الأرقام المذهلة تعكس إنجازًا بارزًا للبنك، حيث لم يقتصر دوره على زيادة عدد الشركات والمشاريع التي يمولها فحسب، بل قام أيضًا بزيادة حجم التمويل المقدم لكل منها، مما يؤكد على دوره المتنامي والمحوري في دعم المشاريع الكبرى وتسهيل تنفيذها.

ومن خلال توفير موارد مالية ضخمة لهذه الشركات والمشاريع، يلعب البنك دورًا حاسمًا في تحفيز التنمية الاقتصادية وتعزيز النمو المستدام. وتشير هذه المشاركة المتزايدة إلى تنامي الثقة في قدرة البنك على تقييم ودعم المشاريع والشركات الواعدة، مما يساهم بدوره في دفع عجلة التقدم الاقتصادي للبلاد بشكل عام.

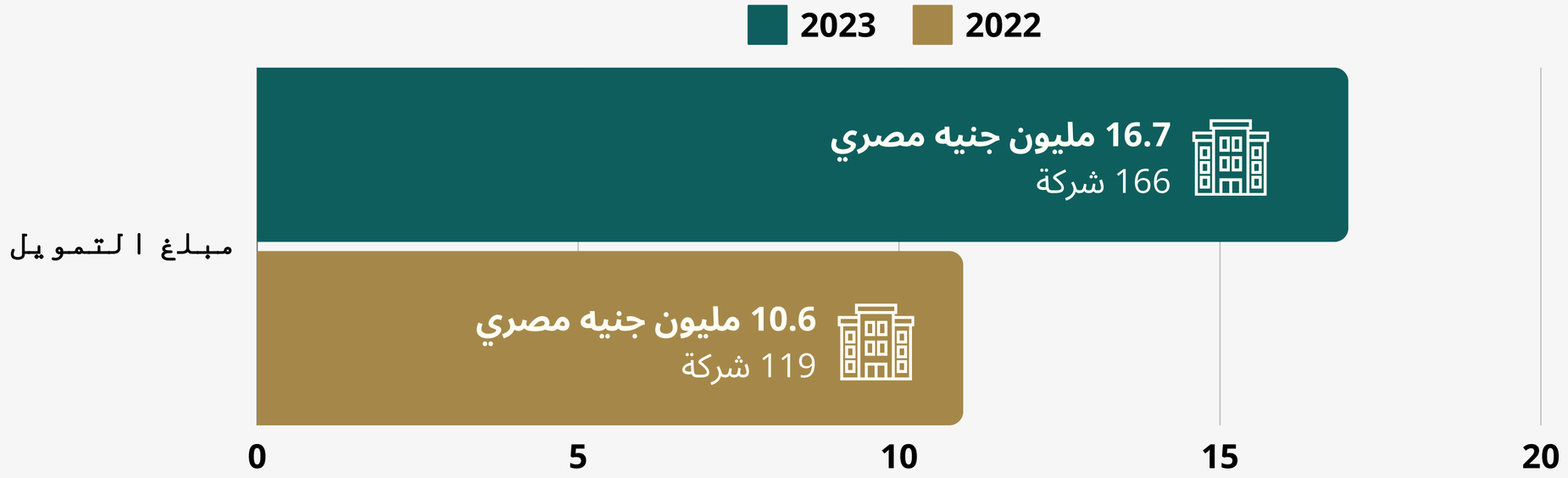

دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال الزراعة المستدامة

يؤمن البنك الزراعي المصري إيمانًا راسخًا بأهمية تعزيز الزراعة المستدامة ودعم المجتمعات الريفية في مصر. وفي عام 2023، قمنا بزيادة استثماراتنا بشكل كبير في الممارسات الزراعية المستدامة بيئيًا والمشاريع التي تستهدف تحسين أوضاع صغار المزارعين والقطاع الزراعي بشكل عام.

القروض الزراعية

تحتل قروض البنك الموجهة لدعم وتمويل القطاع الزراعي والصناعات المرتبطة به مكانة محورية في محفظة البنك الائتمانية، حيث **تمثل حوالي 80% منها**. في عام 2023، قام البنك بمضاعفة حجم التمويل المخصص لإنتاج المحاصيل الزراعية، مما قدم دعمًا حيويًا لصغار المزارعين بعائد 5%. كما حرص البنك على تعديل فئات الإقراض للمحاصيل الزراعية عدة مرات في غضون أقل من عام، حيث تراوحت هذه التعديلات بين 25% و70%، بهدف مساعدة المزارعين على مواجهة الارتفاع الكبير في تكاليف مدخلات الإنتاج.

وقد بلغ حجم تمويل قروض المحاصيل الزراعية 23.629 مليار جنيه مصري، مقارنةً بحوالي 10.5 مليار جنيه مصري في نهاية ديسمبر 2022، مسجلًا بذلك نموًا استثنائيًا بنسبة 123%. ويتطلع البنك إلى توسيع قاعدة المستفيدين من قروض الإنتاج النباتي، مستهدفًا صغار المزارعين والمنتجين في المناطق الريفية والمشاريع الزراعية في المناطق التنموية الجديدة، مما يساهم في تحفيز الاستثمار في القطاع الزراعي وتعزيز دوره الحيوي في الاقتصاد الوطني.

123%
معدل نمو قروض المحاصيل مقارنةً بعام 2022

الحفاظ على توريدات القمح في مصر

يلعب البنك الزراعي المصري دورًا محوريًا في سلسلة توريد القمح في مصر، حيث يعمل كنقطة تجميع رئيسية لاستقبال القمح المحلي من المزارعين والموردين. وبالنيابةً عن الهيئة العامة للسلع التموينية، طور البنك نظامًا متكاملًا لاستقبال القمح عبر شبكة منشآته التخزينية الواسعة، والتي تضم 190 موقعًا للتخزين على مستوى الجمهورية، قادرة على استيعاب ما يصل إلى 850,000 طن من القمح خلال موسم الحصاد، مما يجعلها من بين أكبر مناطق تخزين واستقبال القمح في مصر.

وفي عام 2023، استقبلت مواقع التخزين التابعة للبنك أكثر من 66,862 طنًا من القمح من المنتجين المحليين، بقيمة إجمالية بلغت 6.67 مليار جنيه مصري. وتؤكد هذه الأرقام الأثر الاقتصادي العميق لهذا البرنامج على كل من القطاع الزراعي والأمن الغذائي الوطني.

دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال الزراعة المستدامة

الزراعة التعاقدية

تُعتبر الزراعة التعاقدية محورًا استراتيجيًا أساسيًا في جهودنا لضمان تأمين أسواق مستقرة ومستدامة للمزارعين، وضمان أن منتجاتهم تفي بأعلى المعايير المطلوبة. وتلعب مبادرات البنك الزراعي المصري في مجال الزراعة التعاقدية دورًا حيويًا في دمج صغار المزارعين ضمن سلسلة التوريد الزراعية، مما يسهم في زيادة دخلهم وتحقيق التنمية الزراعية والريفية في كافة أنحاء مصر. وفي عام 2023، ارتفع إجمالي التمويل المخصص للزراعة التعاقدية إلى أكثر من **2.2 مليار جنيه مصري**، موزعًا على مجموعة متنوعة من المحاصيل. ويؤكد هذا الاستثمار الضخم على التزام البنك الراسخ بتعزيز الاستدامة الزراعية ودعم الرفاهية الاقتصادية للمجتمعات الريفية. وتتم هذه المبادرات من خلال عقود ثلاثية تجمع بين البنك والمزارعين والمصنعين، مما يضمن تحقيق منافع متبادلة لجميع الأطراف المعنية. ولا يقتصر هذا النهج التعاوني على دعم الاستقرار الاقتصادي للمزارعين فحسب، بل يساهم أيضًا في تحقيق استدامة الممارسات الزراعية، مما يؤثر بشكل إيجابي كبير على الاقتصاد الوطني وسبل عيش المجتمعات الريفية.

الفراولة التعاقدية

في إطار الزراعة التعاقدية، تم تخصيص استثمار بقيمة 61 مليون جنيه مصري لدعم الزراعة التعاقدية للفراولة، وهي من المحاصيل ذات الطلب المرتفع في الأسواق. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز الربحية الزراعية من خلال التركيز على محاصيل ذات عائد اقتصادي كبير تُزرع تحت ظروف مستدامة ومراقبة بعناية. وتدعم هذه المبادرة المزارعين من خلال تزويدهم بالموارد والدعم الفني اللازمين لزراعة هذا المحصول المربح، مما يسهم في زيادة دخلهم ويدفع بعجلة الاقتصاد المحلي نحو النمو.

61 مليون جنيه مصري

بنجر السكر التعاقدي

تستهدف مبادرة الزراعة التعاقدية لبنجر السكر، التي تم استثمار 1.7 مليار جنيه مصري فيها، تعزيز غلة المحاصيل وتحقيق الاستدامة من خلال توفير التمويل والدعم الاستراتيجي اللازمين. ومن خلال التركيز على بنجر السكر الحيوي لإنتاج السكر، تلعب هذه المبادرة دورًا محوريًا في دعم القطاع الزراعي وضمان توريدات مستقرة من هذه السلعة الأساسية، مما يسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

1.7 مليار جنيه مصري

زراعة قصب السكر في صعيد مصر

تُعد مبادرة زراعة قصب السكر في صعيد مصر إحدى أبرز المبادرات التي أطلقها البنك، حيث تم استثمار مبلغ ضخم يبلغ 4.2 مليار جنيه مصري فيها. وتهدف هذه المبادرة الطموحة إلى تحقيق نقلة نوعية في التنمية الزراعية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في صعيد مصر، الذي يتمتع بإمكانات زراعية هائلة ويمكن أن يستفيد بشكل كبير من مثل هذه الاستثمارات الاستراتيجية. ومن خلال تشجيع الممارسات الزراعية المستدامة والصديقة للبيئة، لا تساهم هذه المبادرة في تنشيط الاقتصاد المحلي فحسب، بل تضمن أيضًا استدامة الإنتاجية الزراعية على المدى الطويل. وتتجلى آثار هذه المبادرة الإيجابية في زراعة 130,000 فدان من قصب السكر، مما يسهم في زيادة الإنتاج الزراعي في المنطقة ويدعم سبل عيش العديد من المزارعين، ويعزز دورهم في تحقيق الأمن الغذائي.

4.2 مليار جنيه مصري

130,000
فدان مزروع بقصب السكر

القمح التعاقدي

تركز مبادرة الزراعة التعاقدية للقمح، التي حظيت باستثمار قدره 12.9 مليون جنيه مصري، على تحقيق استقرار إمدادات القمح وتعزيز ممارسات الزراعة المستدامة. وقد حققت هذه المبادرة نجاحًا كبيرًا، حيث استفاد منها أكثر من 5000 مزارع وشملت مساحة تصل إلى **14,000 فدان.** وتأتي هذه المبادرة لتساهم في الحفاظ على الأمن الغذائي من خلال ضمان توفير توريدات مستقرة من القمح، إضافة إلى توفير مصدر دخل ثابت ومستدام للمزارعين.

12.9 مليون جنيه مصري

14,000
فدان مزروع بالقمح

راعي ارض مصر

دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال الزراعة المستدامة

قروض منتجات الثروة الحيوانية

في عام 2023، حقق البنك الزراعي المصري إنجازات بارزة في مجال تعزيز إنتاج الثروة الحيوانية، حيث خصص محفظة تمويلية ضخمة بلغت قيمتها حوالي 10.2 مليار جنيه مصري لمشاريع الإنتاج الحيواني. ويُبرز هذا الاستثمار الكبير التزام البنك بتطوير القطاع الزراعي، مع التركيز بشكل خاص على الثروة الحيوانية، بما يتماشى مع الأهداف الوطنية الطموحة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الأمن الغذائي.

وقد شكل دعم صغار المربين والمزارعين أحد الركائز الأساسية في استراتيجية البنك. وعمل البنك جاهدًا على تشجيع اعتماد سلالات الماشية المحسنة وراثيًا، التي تتميز بإنتاجيتها العالية واستدامتها البيئية، وذلك بهدف تعزيز كفاءة إنتاج اللحوم والألبان، وتقليل اعتماد مصر على المنتجات الحيوانية المستوردة، مما يعزز من الاكتفاء الذاتي للبلاد.

ولم يقتصر دعم البنك على ذلك، بل استثمر أيضًا 335 مليون جنيه مصري في إنشاء وتطوير 84 مركزًا لجمع الألبان. وتلعب هذه المراكز دورًا حيويًا في تحسين عمليات جمع منتجات الألبان ومراقبة جودتها وتخزينها وتجهيزها، مما يساهم في تعزيز سلسلة القيمة الإجمالية لصناعة الألبان وزيادة قدرتها التنافسية.

ومن خلال هذه المبادرات الطموحة، يهدف البنك الزراعي المصري إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، والتي تتضمن تعزيز الأوضاع الاقتصادية للمجتمعات الريفية، وزيادة الاكتفاء الذاتي في إنتاج اللحوم والألبان، وضمان تنافسية القطاع الزراعي في الأسواق المحلية والدولية. ومن خلال التركيز على هذه الاستثمارات المستهدفة، لا يقتصر دور البنك الزراعي المصري على تلبية الاحتياجات الفورية لتعزيز إنتاج الثروة الحيوانية فحسب، بل يمتد إلى المساهمة في تحقيق الاستدامة طويلة الأجل والنمو الاقتصادي المستدام للقطاع الزراعي في مصر، مما يعود بالنفع على الأجيال الحالية والمقبلة.

البنك الزراعي المصري
Agricultural Bank of Egypt
راعى أرض مصر

الأثر الاجتماعي

يكرس البنك الزراعي المصري جهوده لإحداث تغيير اجتماعي ملموس من خلال برامج مالية هادفة تهدف إلى تعزيز التمكين الاقتصادي ودعم الممارسات البيئية المستدامة. ويتجلى هذا التفاني في مجموعة من المبادرات التي تهدف إلى النهوض بالمجتمعات الريفية، ودعم صغار رواد الأعمال، وتعزيز استدامة الموارد في جميع أنحاء مصر. ومن خلال عدد من المشروعات الرائدة مثل "باب رزق"، يلعب البنك دورًا حاسمًا في بناء مجتمع أكثر مرونة اقتصاديًا وواعيًا بالبيئة. ولا يقتصر هذا النهج الشامل على تلبية الاحتياجات المالية بتلبية الاحتياجات المالية الآنية فحسب، بل يمتد إلى إرساء أسس متينة للتنمية المستدامة على المدى الطويل.

الشمول المالي

يتجاوز التزام البنك الزراعي المصري بالشمول المالي المفهوم التقليدي للخدمات المصرفية، إذ أننا في البنك نتبنى رؤية مستقبلية طموحة، حيث نقوم بتوسيع نطاق أعمالنا واستكشاف أسواق جديدة واعدة تحمل في طياتها فرص نمو هائلة. ومع تركيزنا بشكل خاص على تمكين الشباب ورواد الأعمال والنساء، نسعى جاهدين لنكون البنك الأكثر مرونة وشمولية في القطاع. ومن أجل تلبية الاحتياجات المالية المتنوعة للأفراد، نعمل على تعزيز التجربة الرقمية لعملائنا الكرام، وضمان حصولهم على الخدمات المالية بكل سهولة ويسر. بالإضافة إلى ذلك، نلتزم بتوسيع نطاق برامجنا لمحو الأمية المالية، وتزويد الأفراد بالمهارات والمعرفة اللازمة لإدارة شؤونهم المالية بفعالية واتخاذ قرارات مالية سليمة. ومن خلال هذه الجهود المتضافرة، نطمح إلى تمكين رواد الأعمال الطموحين من الوصول إلى الخدمات المالية الشاملة، مما يدفع عجلة النمو الاقتصادي ويضمن تحقيق الشمول المالي على نطاق واسع في المجتمع.

برنامج باب رزق

يأتي برنامج التمويل "باب رزق" كأداة محورية لتمكين المجتمعات الريفية في مصر اقتصاديًا، حيث يستهدف الفئات المهمشة في القرى ويقدم دعمًا مخصصًا للمرأة الريفية والمعيلة. ويساهم البرنامج في مساعدة هؤلاء النساء على إطلاق مشاريعهن الخاصة في مجالات متنوعة، مثل تربية الدواجن والماشية، أو في الصناعات المنزلية التقليدية مثل إنتاج الأغذية ومنتجات الألبان والحرف اليدوية البسيطة والتجارة. وما يميز "باب رزق" هو تقديم حلول تمويلية متناهية الصغر بفوائد منخفضة، وإجراءات تقديم سهلة، وخيارات سداد مرنة تتناسب مع احتياجات المستفيدين، بما في ذلك صغار التجار، والحرفيين، والباعة الجائلين.

334 مليون جنيه مصري
إجمالي قروض برنامج باب رزق نمو سنوي بنسبة 81%

ويتمثل الهدف الرئيسي لبرنامج "باب رزق" في تحفيز إطلاق وتوسيع المشروعات المتناهية الصغر في المناطق الريفية. فمن خلال تقديم الدعم المالي الضروري، يهدف البرنامج إلى خلق فرص جديدة ومستدامة لكسب العيش، وتحسين مستويات دخل المشاركين فيه بشكل ملموس، مما يسهم في رفع مستوى المعيشة لشريحة كبيرة من سكان الريف في مصر، ويعزز من الاستقرار والنمو الاقتصادي داخل هذه المجتمعات.

60%
نسبة المرأة من مستفيدي قروض باب رزق

ولم يتوقف دور "باب رزق" عند التمويل فقط، بل لعب دورًا مهمًا في تعزيز الشمول المالي والتثقيف المالي في المناطق الريفية من خلال فتح حسابات مصرفية وتوزيع بطاقات "ميزة" مسبقة الدفع على المواطنين في تلك المناطق. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم برامج تثقيفية وتوعوية حول الشؤون المالية لنحو **27,450 مستفيدًا**، وتوجيههم إلى فروع البنك للاستفادة من الخدمات المصرفية المتنوعة والحصول على القروض. وقد شملت هذه الجهود تقديم معلومات تفصيلية عن قروض "باب رزق" متناهية الصغر، التي تهدف إلى خلق فرص دخل جديدة، وتحسين مستويات المعيشة، ورفع مستوى الدخل الفردي.

27,450
عدد المستفيدين

المشروع الوطني لمراكز تجميع الألبان

يجسد مشروع مراكز تجميع الألبان الجهود الاستراتيجية التي يبذلها البنك الزراعي المصري، والتي تتماشى تمامًا مع استراتيجية الشمول المالي التي يتبناها البنك المركزي المصري. ويعتبر هذا المشروع الوطني ركيزة أساسية في التزام البنك بتحقيق الشمول المالي، حيث يساهم بشكل مباشر في خلق فرص عمل مستدامة في مختلف حلقات سلسلة القيمة الزراعية. ومن خلال تسهيل الوصول إلى التمويل لمربي ماشية الألبان ورواد الأعمال في هذا القطاع، لا يقتصر دور البنك على تحسين جودة وكفاءة إنتاج الألبان فحسب، بل يمتد إلى تمكين صغار المشغلين الأصغر من الاندماج بفعالية في النسيج الاقتصادي الأوسع، وبالتالي تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

ويُعد هذا المشروع الرائد ثمرة تعاون مثمر بين وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ووزارة الإنتاج الحربي وغيرها من الجهات الحكومية المعنية. وقد صُمِّم هذا المشروع بعناية لإنشاء مراكز تجميع ألبان جديدة، وتعزيز كفاءة المراكز القائمة، وضمان استيفائها لأعلى معايير الجودة، سواء للاستهلاك الطازج أو لأغراض التصنيع، بما في ذلك التصدير إلى الأسواق العالمية.

وبحلول نهاية عام 2023، نجح المشروع في توفير تسهيلات ائتمانية بقيمة تقارب 335 مليون جنيه مصري إلى 84 مركزًا لتجميع الألبان. ويمثل هذا الدعم المالي حجر الزاوية في تمكين هذه المراكز من إجراء التحديثات اللازمة للبنية التحتية وتحقيق التحسينات التشغيلية المطلوبة. وعلاوة على ذلك، يتجاوز نطاق البرنامج مجرد تقديم المساعدة المالية، حيث يوفر دعمًا لوجستيًا وفنيًا وماليًا حيويًا يساهم في تطوير وتحديث قطاع الألبان بشكل شامل.

335 مليون جنيه مصري
حجم التسهيلات الائتمانية

84
مركز لتجميع الألبان

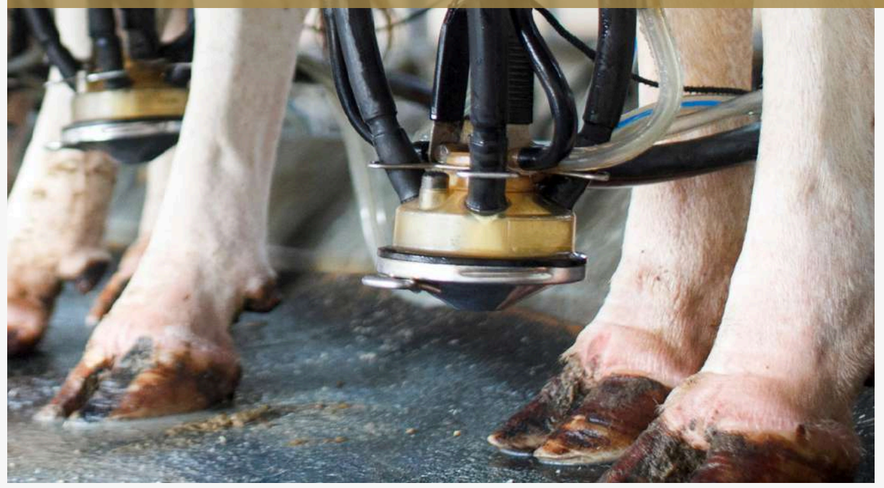

الشمول المالي

مبادرة رواد النيل

تُعتبر مبادرة رواد النيل، التي يرعاها البنك المركزي المصري، نبراسًا في مسيرة تعزيز ريادة الأعمال كقاطرة حيوية للنمو الاقتصادي في مصر. وفي إطار هذه المبادرة الطموحة، أطلق البنك الزراعي المصري 12 مركزًا لخدمات تطوير الأعمال (BDS) في محافظات مختلفة، مع رؤية طموحة للتوسع إلى 30 مركزًا على مستوى الجمهورية. هذه المراكز ليست مجرد نقاط تقديم خدمات، بل هي منصات ابتكارية تمكّن رواد الأعمال من تحويل أفكارهم إلى مشروعات ناجحة، وتعزز من قوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتصبح محركًا رئيسيًا في الاقتصاد الوطني.

204 مليون جنيه مصري
حجم التمويلات المقدمة

تجسد مشاركة البنك الزراعي المصري في مبادرة رواد النيل التزامه العميق بتسريع وتيرة النمو الاقتصادي عبر دعم ريادة الأعمال، في إطار توجهات البنك المركزي المصري. وبحلول نهاية عام 2023، أثمرت هذه الجهود عن نتائج باهرة، حيث قدمت المبادرة 22,930 وحدة خدمية وصرفت تمويلات بقيمة 203.9 مليون جنيه مصري. وقد أحدث هذا الدعم الكبير نقلة نوعية في تحسين القدرات المالية والفنية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء مصر.

22,930
خدمة مقدمة

مبادرة الري

تُعد مبادرة الري نقلة نوعية نحو إعادة تشكيل البنية التحتية الزراعية في مصر، حيث ترتكز على تمويل تأهيل وتجهيز قنوات الري، والانتقال من أساليب الري بالغمر التقليدية إلى أنظمة ري حديثة ومتطورة. وهذا التحول ليس مجرد تحديث تقني، بل هو خطوة استراتيجية نحو تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة، والارتقاء بإدارة الموارد المائية، وتحقيق قفزة نوعية في إنتاجية المحاصيل. وتتميز هذه المبادرة بتوفيرها دعمًا فنيًا مكثفًا من قبل نخبة من الخبراء والمتخصصين من وزارات الموارد المائية والري والزراعة واستصلاح الأراضي، مما يضمن تنفيذها بكفاءة عالية وتحقيق أهدافها الطموحة.

1.036 مليار جنيه مصري
حجم التمويلات المقدمة

وفي عام 2023، خصصت المبادرة تمويلات ضخمة بلغت حوالي 1.036 مليار جنيه مصري، استفاد منها 251,025 مستفيدًا، بما في ذلك مالكي الأراضي الزراعية التقليدية والجمعيات الزراعية التي تضم ملاك الأراضي المستفيدين من أنظمة الري المحدثة. ومن خلال تسهيل التحول إلى أساليب ري أكثر كفاءة وترشيدًا لاستخدام المياه، لا تساهم هذه المبادرة في الحفاظ على الموارد المائية الحيوية فحسب، بل تدعم أيضًا الأهداف الأوسع للاستدامة البيئية والنمو الاقتصادي في مصر، مما يعود بالنفع على الأجيال الحالية والمقبلة.

251,025
عدد المستفيدين

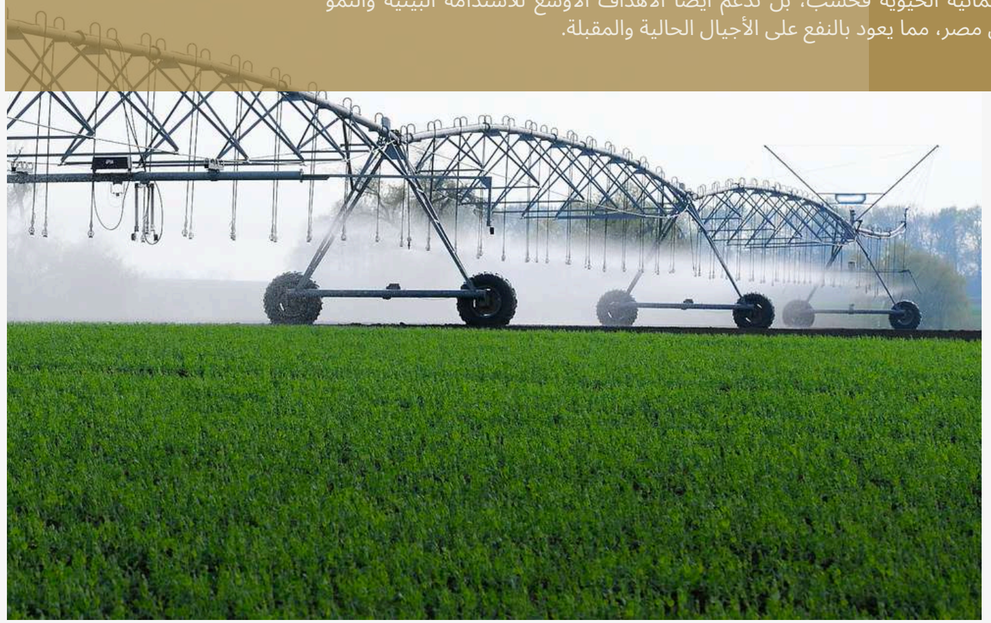

الشمول المالي

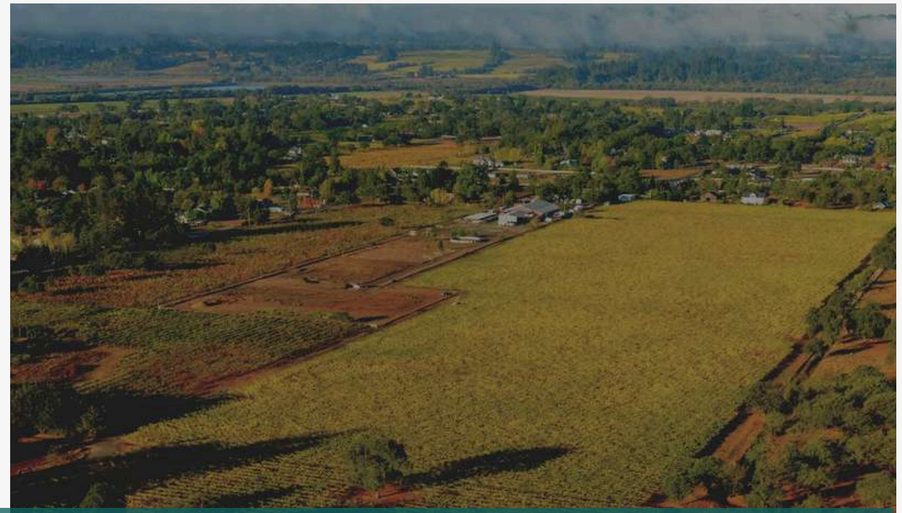

مبادرة أرض الخير

تُعد مبادرة "أرض الخير" ثمرة تعاون مثمر بين البنك الزراعي المصري وشركة أرض الخير، وتهدف إلى النهوض بالثروة الحيوانية في مصر وتحقيق تنمية مستدامة في هذا القطاع الحيوي. وتوفر هذه المبادرة التمويل اللازم لشراء سلالات ماشية ذات جودة جينية فائقة مخصصة لإنتاج اللحوم، وذلك بمعدل فائدة سنوي بسيط ومتناقص قدره 5٪، في إطار مبادرة البنك المركزي المصري لدعم هذا القطاع.

لكن الدعم المالي ليس هو العامل الوحيد الذي تقدمه المبادرة، بل تتجاوز ذلك لتقدم دعمًا شاملًا يشمل خدمات غير مالية هامة لأصحاب المزارع، بالإضافة إلى دعم فني متخصص من خلال شركة أرض الخير. ويشمل هذا الدعم برامج تثقيفية وتدريبية مكثفة للعمال لتعظيم الاستفادة من المشروع وتحقيق أفضل النتائج. وحتى آخر إحصائية للمبادرة، بلغ إجمالي التمويل المخصص للمبادرة 225 مليون جنيه مصري، استفاد منها 410 مستفيد، 45٪ منهم من السيدات، مما يبرز التزام المبادرة القوي بتعزيز الشمول المالي والمساواة بين الجنسين.

225 مليون جنيه مصري
حجم التمويلات المقدمة

40
عدد المستفيدين

45%
نسبة المستفيدات السيدات

مبادرة هيلثي ميلك

تأتي مبادرة "هيلثي ميلك" كنتيجة لتعاون مميز بين البنك الزراعي المصري وشركة هيلثي ميلك، حيث تهدف إلى تطوير تربية قطيع من الماشية المستوردة لإنتاج حليب عالي الجودة من سلالات منتقاة بعناية لضمان إنتاجية مرتفعة، حيث يتم توجيه كامل الإنتاج لصالح الشركة لإنتاج اللبن الطبيعي ومشتقاته. ولا يقتصر أثر المشروع على تعزيز إنتاج الألبان فحسب، بل يساهم أيضًا في توفير فرص عمل للشباب في محافظة الشرقية، وتمكين شباب ونساء القرى من تربية الماشية لإنتاج الألبان، مما يؤدي إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري. وفي عام 2023، بلغت أرصدة التمويل المخصصة لهذه المبادرة 142.4 مليون جنيه مصري، استفاد منها 112 مستفيدًا، 35٪ منهم من السيدات.

142.4 مليون جنيه مصري
حجم التمويلات المقدمة

112
عدد المستفيدين

35%
نسبة المستفيدات السيدات

فتح آفاق جديدة للجميع

في البنك الزراعي المصري، نتخطى حدود الخدمات المصرفية التقليدية بتوجهاتنا الطموحة نحو تحقيق الشمول المالي. فنحن نُبادر بتبني نهج مستقبلي يهدف إلى توسيع قطاعات أعمالنا واستكشاف أسواق جديدة تحمل في طياتها فرص نمو واعدة. ومع تركيزنا بشكل خاص على تمكين رواد الأعمال الشباب والنساء، نطمح إلى أن نصبح البنك الأكثر مرونة وشمولية في القطاع المصرفي.
وفي سبيل تحقيق هذا الهدف ومن أجل تلبية الاحتياجات المالية المتنوعة للأفراد، نعمل بلا كلل على تعزيز التجربة الرقمية لعملائنا الكرام، وضمان حصولهم على الخدمات المالية بكل سهولة ويسر، وفي أي وقت ومن أي مكان. وإلى جانب ذلك، نلتزم بتوسيع نطاق برامجنا للتثقيف المالية لتزويد الأفراد بالمهارات والمعرفة اللازمة لإدارة شؤونهم المالية بفعالية واتخاذ قرارات مالية سليمة، مما يساهم في بناء مستقبل مالي مستقر وآمن لهم ولأسرهم. ومن خلال هذه الجهود المتضافرة، نطمح إلى تمكين رواد الأعمال الطموحين من الوصول إلى الخدمات المالية الشاملة، مما يدفع عجلة النمو الاقتصادي ويضمن تحقيق الشمول المالي على نطاق واسع في المجتمع.

يؤمن البنك الزراعي المصري بأن التنمية المستدامة لا تتحقق إلا من خلال التعاون والشراكة. ولذلك، يلتزم البنك بتعزيز التنمية الريفية المستدامة من خلال إقامة شراكات استراتيجية مع الجهات التنفيذية الرئيسية في جميع المحافظات. ويتضمن هذا النهج التعاوني مشاركة فاعلة مع كيانات بارزة مثل المجلس القومي للمرأة ووزارة التخطيط ووزارة الشباب والرياضة. ومن خلال مواءمة هذه الشراكات مع الأهداف الوطنية للتنمية، يضمن البنك الزراعي المصري تحقيق تنمية شاملة ومتكاملة للمجتمعات الريفية، تعزز من نسيجها الاقتصادي والاجتماعي.
وتمتد هذه المبادرات لتندمج بسلاسة في خطط التنمية الأوسع، حيث نستغل نقاط القوة لكل شريك لتعظيم الأثر وتحقيق أفضل النتائج. ومن خلال هذا النموذج التعاوني الفعال، لا يكتفي البنك بمواءمة جهوده مع الأولويات الوطنية، بل إنه يعزز أيضًا بشكل كبير من فعالية مساهماته في التنمية. ويتيح هذا النهج الاستراتيجي للبنك تقديم مساهمات جوهرية وهادفة في تمكين المجتمعات الريفية اقتصاديًا واجتماعيًا، مما يدل على التزامه الصادق بتحسين جودة الحياة والرفاهية الاقتصادية لسكان الريف، وبناء مستقبل أكثر إشراقًا لهم ولأجيالهم القادمة.

فتح آفاق جديدة للجميع

كارت الفلاح (كارت ميزة)

يقدم "كارت الفلاح" دعمًا حقيقيًا وفعالًا للمزارعين المصريين من خلال تذليل العقبات المتعلقة بالحصول على الأسمدة والمستلزمات الزراعية الأخرى بأسعار مدعومة، مما يحميهم من تقلبات الأسعار في السوق السوداء ويضمن لهم الحصول على احتياجاتهم الزراعية بسهولة ويسر من أي مكان داخل محافظاتهم. بالإضافة إلى ذلك، تساعد البطاقة في توجيه المزارعين نحو زراعة محاصيل محددة ذات عوائد اقتصادية مجزية، مما يساهم في زيادة دخلهم وتحسين مستوى معيشتهم.

ولا تقتصر مزايا "بطاقة الفلاح" على ذلك، بل تُستخدم أيضًا لصرف الدعم النقدي المشروط لمالكي الأراضي الذين يلتزمون بالسياسات الزراعية للدولة، وكذلك لصرف الوقود اللازم لزراعة أراضيهم من محطات الوقود من خلال النظام الإلكتروني لتوزيع المنتجات البترولية.

وبهذا، يستفيد المزارع من الكارت في الحصول على الدعم العيني من خلال طلبات الحصول على المواد الكيماوية والأسمدة المدعومة من الدولة، كما تُفتح أمامه أبواب الاستفادة من مجموعة واسعة من الخدمات بالتعاون مع البنك الزراعي المصري، مثل الحصول على القروض الميسرة وسداد السلف الزراعية المرتبطة بـ"كارت الفلاح"، ما يعزز من قدرة المزارعين على تحقيق أقصى استفادة من مواردهم الزراعية.

مبادرة "تحويشة"

في إطار سعيه لتعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي في مصر، أعلن المجلس القومي للمرأة عن إطلاق تطبيق "تحويشة"، وهو أول تطبيق رقمي لجمعيات الادخار والإقراض يستهدف الفتيات والنساء في جميع قرى ومحافظات مصر. تأتي هذه المبادرة بالتعاون مع البنك الزراعي المصري وبدعم من البنك المركزي المصري، مما يتيح للمجلس القومي للمرأة أن يكون وكيلاً مصرفيًا للبنك الزراعي المصري من خلال إنشاء حساب مصرفي مشترك لكل مجموعة من السيدات مرتبط بالتطبيق المحمول وبطاقة ميزة للمدفوعات الإلكترونية.

يوفر تطبيق "تحويشة" حلًا رقميًا من برامج وأدوات مبتكرة للسيدات المصريات، مقدماً بديلاً عصريًا لأساليب الادخار التقليدية التي تعتمد على جمعيات التحويش. من خلال الربط بين التطبيق والهاتف المحمول وبطاقة ميزة للمدفوعات الإلكترونية، يتحول التطبيق إلى حساب مصرفي مشترك لكل مجموعة من النساء، مما يسهم في تحقيق نقلة نوعية في تعزيز الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في المجتمعات الريفية، ودفع عجلة التحول الرقمي في كافة أرجاء البلاد.

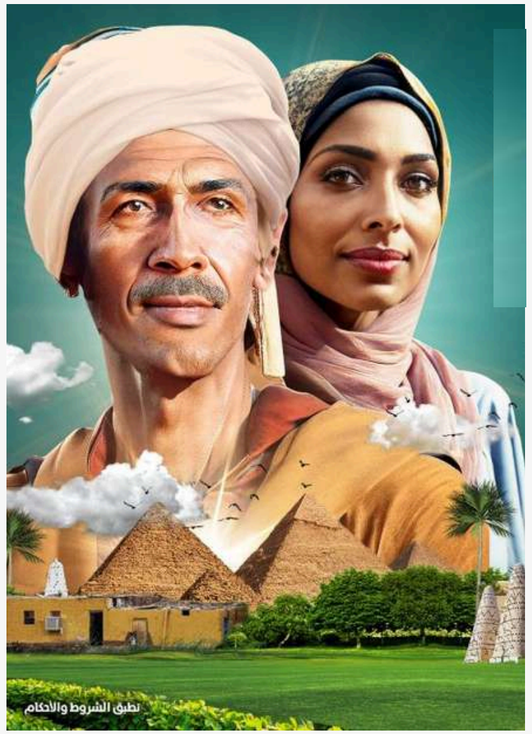

الاستثمارات المجتمعية

يلتزم البنك الزراعي المصري التزامًا راسخًا باستراتيجيته للمسؤولية المجتمعية، واضعًا نصب عينيه دعم الأسر الأقل حظًا في ربوع الريف المصري. وباعتباره شريكًا استراتيجيًا في مبادرة "حياة كريمة"، يعمل البنك على تنفيذ برامج متكاملة تغطي جميع محافظات مصر، تهدف إلى تقديم دعم شامل يتنوع بين المساعدات العينية وتوفير المواد الغذائية الأساسية وحتى مساعدة الشباب المقبلين على الزواج، مع تركيز خاص على المجتمعات الريفية التي تستهدفها مبادرة "حياة كريمة". بهذه الجهود، لا يكتفي البنك بتحقيق التزاماته الاجتماعية، بل يسهم بفعالية في تحسين جودة الحياة لآلاف الأسر في جميع أنحاء مصر، مضيفًا لمسة من الأمل والاستقرار لمستقبلهم.

64.4 مليون جنيه مصري

مساهمات المسؤولية الاجتماعية خلال عام 2023

في عام 2023، بلغت مساهمات البنك في إطار المسؤولية الاجتماعية نحو 64.4 مليون جنيه مصري. وقد تم توجيه هذه الاستثمارات الهامة بعناية نحو مجموعة واسعة من المبادرات المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية ودعم الفئات الأكثر هشاشة. هذه الاستثمارات ليست مجرد أرقام تُسجل، بل هي قصص نجاح تُكتب بيد البنك الزراعي المصري، لتؤكد على دوره الريادي في تعزيز التكافل المجتمعي وتحقيق التنمية المستدامة في أرجاء مصر.

نظرة شاملة على مساهمات البنك خلال عام 2023

الدعم الغذائي للأسر الأشد احتياجًا

من خلال حملة "إيد واحدة لمستقبل الوطن"، قدّم البنك دعمًا غذائيًا هائلًا بقيمة 27 مليون جنيه مصري، ليصل إلى الأسر الأكثر فقرًا في كافة محافظات مصر، مُلبيًا احتياجاتهم الغذائية الأساسية ومساهمًا في ضمان وصول المساعدات إلى من هم في أمسّ الحاجة إليها.

27 مليون جنيه مصري

توفير الأجهزة الكهربائية لدعم المقبلين على الزواج

في إطار مبادرة "إيد واحدة لمستقبل الوطن"، خصص البنك 24 مليون جنيه مصري لتوفير الأجهزة الكهربائية الضرورية للأسر الأكثر احتياجًا، لمساعدة الأزواج الجدد في جميع المحافظات على بدء حياتهم الزوجية بكرامة وراحة، وتخفيف عنهم عبء البداية في حياتهم الزوجية.

24 مليون جنيه مصري

المساعدات الغذائية في عيد الأضحى

تعزيزًا لروح التضامن خلال المناسبات الدينية الكبرى، قام البنك بتقديم 6 ملايين جنيه مصري كمساعدات غذائية للأسر الأشد احتياجًا في 20 محافظة مشاركة في مبادرة "حياة كريمة" خلال عيد الأضحى المبارك، مما أدخل الفرحة والطمأنينة إلى قلوب آلاف الأسر في هذا الوقت الخاص من العام.

6 مليون جنيه مصري

توزيع المواد الغذائية خلال شهر رمضان

إدراكًا لأهمية الشهر الكريم وما يحمله من بركة واحتياجات إضافية، قام البنك بتوزيع مواد غذائية بقيمة 5 ملايين جنيه مصري على الأسر الأشد احتياجًا في 20 محافظة، ضمن مبادرة "حياة كريمة"، مما ساهم في تمكين هذه الأسر من استقبال رمضان بكرامة وفرح.

5 مليون جنيه مصري

الاستثمارات المجتمعية

تطوير المدارس الزراعية

إيمانًا بأهمية التعليم في النهوض بالقطاع الزراعي، خصص البنك مليون جنيه مصري لتطوير مدرستين زراعيتين في دمياط، بهدف تحسين البيئة التعليمية وتوفير فرص تعليمية أفضل لطلاب القطاع الزراعي، مما يمهد الطريق لجيل جديد من المزارعين المبدعين والمؤهلين.

1 مليون جنيه مصري

سداد ديون الأسر المحتاجة

في محافظة الفيوم، خصص البنك مبلغ 250,000 جنيه مصري لمساعدة الأسر المثقلة بالديون على تخفيف أعبائها المالية، مما يمكّنها من بدء حياة جديدة خالية من القيود المالية. هذه المبادرة تفتح أمام تلك الأسر باب الأمل وتمنحها فرصة لاستعادة الاستقرار والكرامة.

250,000 جنيه مصري

تمكين ذوي الهمم بالمعدات الأساسية

في مركز حسن حلمي بمحافظة الوادي الجديد، قدم البنك دعمًا بقيمة 250,000 جنيه مصري لتوفير المعدات الأساسية لذوي الهمم، بهدف تحسين جودة حياتهم وزيادة مستوى استقلاليتهم.

250,000 جنيه مصري

توفير أجهزة لعلاج وحماية أشجار النخيل

في خطوة لحماية التراث الزراعي في الوادي الجديد، استثمر البنك 240,000 جنيه مصري لتوفير أجهزة متطورة لعلاج وحماية أشجار النخيل، مما يضمن استدامة هذا القطاع الحيوي الذي يمثل شريان حياة للعديد من الأسر

240,000 جنيه مصري

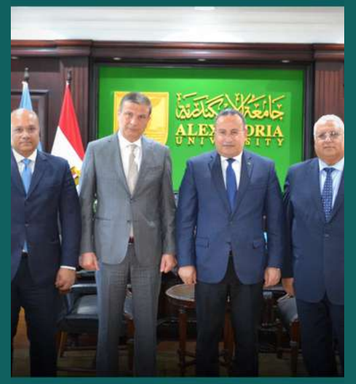

تمويل الرسوم الجامعية للطلاب المتفوقين

في إطار دعمه للتفوق الأكاديمي، خصص البنك 96,000 جنيه مصري لدعم الطلاب المتفوقين من المدارس الثانوية الزراعية على مستوى الجمهورية، من خلال تغطية رسومهم الجامعية وتشجيعهم على مواصلة رحلتهم الأكاديمية.

96,000 جنيه مصري

الاستثمارات المجتمعية

حياة كريمة

قافلة الخير

في بادرة إنسانية كريمة، أطلق البنك الزراعي المصري "قافلة الخير" في مارس 2023، تزامنًا مع حلول شهر رمضان المبارك. هدفت هذه المبادرة النبيلة إلى تقديم مساعدات غذائية عاجلة للأسر الأكثر احتياجًا في القرى، ورسم البسمة على وجوههم خلال هذا الشهر الفضيل. وقد قام البنك بشراء كراتين طعام وتوزيع قسائم شرائية بقيمة إجمالية بلغت 5 ملايين جنيه مصري، لتوفير المواد الغذائية الأساسية لآلاف الأسر في 20 محافظة على مستوى الجمهورية. وتم تحديد الأسر المستحقة بعناية فائقة بالتعاون مع المحافظين ووزارة التضامن الاجتماعي في كل محافظة، لضمان وصول المساعدات إلى مستحقيها الفعليين.

المساعدات الغذائية في عيد الأضحى

استمرارًا لجهوده الإنسانية، أطلق البنك الزراعي المصري مبادرة للمساعدات الغذائية في يونيو 2023، استعدادًا لعيد الأضحى المبارك. وقدم البنك قسائم شرائية بقيمة 6 ملايين جنيه مصري لتوفير اللحوم والمواد الغذائية لأكثر من 15,000 أسرة محتاجة في 25 محافظة على مستوى الجمهورية، بما في ذلك الدقهلية وجنوب سيناء والإسكندرية ودمنهور، لتمكينهم من الاحتفال بالعيد ومشاركة فرحته. وتم توزيع هذه المساعدات من خلال منافذ الشركة القابضة للصناعات الغذائية التابعة لوزارة التموين، بعد تحديد الأسر المستفيدة بالتنسيق مع المحافظين ووزارة التضامن الاجتماعي في كل محافظة لضمان وصولها إلى مستحقيها.

إيد واحدة لمستقبل الوطن

أطلق البنك الزراعي المصري حملة "إيد واحدة... لمستقبل الوطن" خلال الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر 2023، في مبادرة إنسانية نبيلة تهدف إلى مد يد العون للأسر الأكثر احتياجًا في القرى، وتوفير الدعم اللازم لهم خاصة في مجال الغذاء. وقد نجحت الحملة في تحقيق أهدافها النبيلة، حيث قام البنك بتوزيع قسائم شرائية بقيمة إجمالية بلغت حوالي 27 مليون جنيه مصري، مما أتاح توفير المواد الغذائية الأساسية لحوالي 135,000 أسرة في جميع محافظات الجمهورية، بما في ذلك الغربية والإسكندرية وكفر الشيخ والدقهلية والمنوفية وبورسعيد والشرقية وأسوان والمنيا والبحيرة. ولم يقتصر دعم البنك على توفير الغذاء فحسب، بل امتد ليشمل تقديم تبرعات عينية بقيمة حوالي 24 مليون جنيه مصري لآلاف الشباب المقبلين على الزواج من الأسر الأكثر احتياجًا، وذلك لمساعدتهم على بدء حياتهم الجديدة وتأسيس أسرهم في بيئة مستقرة.

وتميزت هذه الحملة بالتنسيق الوثيق مع المحافظين المحليين ووزارة التضامن الاجتماعي لضمان وصول المساعدات إلى مستحقيها الفعليين. كما قام رئيس مجلس إدارة البنك، إلى جانب فريق الإدارة العليا، بزيارة تسع محافظات وعقد مؤتمرات عامة بالتعاون مع المحافظين ونوابهم، وذلك للتواصل المباشر مع المجتمعات المحلية والاطلاع على احتياجاتهم عن كثب. واستضاف رئيس مجلس الإدارة أيضًا عددًا من المحافظين لتسليم هذه المساهمات وتسليط الضوء على الدور الحيوي الذي يلعبه البنك في دعم المجتمع والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، قام رؤساء المناطق والقطاعات بتمثيل البنك في زيارة المحافظات المتبقية خلال هذه الفترة، مما يؤكد على التزام البنك بتقديم الدعم الشامل لجميع أنحاء الجمهورية.وتُعد حملة "يدًا بيد من أجل مستقبل الوطن" نموذجًا مشرفًا للشراكة الفعالة بين القطاع المصرفي والمؤسسات الحكومية والمجتمع المدني، من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة وتحسين جودة حياة المواطنين، خاصة في المناطق الأكثر احتياجًا. وتؤكد هذه الحملة على الدور الريادي الذي يلعبه البنك الزراعي المصري في خدمة المجتمع، وتجسد التزامه الراسخ بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

البنك الزراعي المصري
Agricultural Bank of Egypt
راعى أرض مصر

الموارد البشرية

في البنك الزراعي المصري، لا نعتبر إدارة رأس المال البشري مجرد أولوية، بل هي مكون أساسي لا غنى عنه في استراتيجيتنا الشاملة ومبادئنا الجوهرية. ويتمثل نهجنا في تنمية رأس المال البشري في غرس ثقافة عمل جماعي تقوم على المشاركة الفعالة والتعاون المثمر، والطموح المشترك نحو بناء بيئة عمل مثالية—بيئة تعزز من دعم الموظفين وتحفيزهم. إننا نؤمن بأن تمكين الموظفين من تحمل مسؤولية أدوارهم هو مفتاح النجاح، حيث يعزز ذلك من إحساسهم بالمسؤولية والانتماء داخل المؤسسة، ويدفعهم لتقديم أفضل ما لديهم. كما يلتزم البنك الزراعي المصري بتعزيز التنوع والشمول، إيمانًا منا بالقيمة العظيمة التي تكتسبها المؤسسة من تنوع وجهات النظر والخلفيات. ومن خلال تسهيل التعاون والتكامل بين مختلف القطاعات والإدارات، يحقق البنك حالة من التآزر والتكامل، مما يسهم في بناء ثقافة تنظيمية متماسكة وموحدة. ولأن الابتكار والإبداع هما عماد النجاح في عالم يتغير بسرعة، يشجع البنك بقوة على إطلاق العنان لهذه القوى الإبداعية، مما يمكننا من التكيف بسرعة مع تطورات السوق المتسارعة والحفاظ على ريادتنا التنافسية. وتعمل هذه الأولويات الاستراتيجية مجتمعة على دفع عجلة النمو والنجاح المستدام للبنك الزراعي المصري، وتحقيق رؤيته الطموحة في أن يكون مؤسسة مالية رائدة ومتميزة في خدمة الاقتصاد الوطني والمجتمع.

إدارة رأس المال البشري

في البنك الزراعي المصري، لا نعتبر إدارة رأس المال البشري مجرد إجراء روتيني، بل هي استراتيجية متكاملة تهدف إلى تعزيز كفاءة موظفينا وتحقيق أقصى استفادة من إمكاناتهم. ويتمثل نهجنا في إدارة رأس المال البشري في تبني رؤية متعددة الأبعاد مع تركيز استراتيجي على تحقيق التحول الرقمي في أنشطة الموارد البشرية، حيث نعمل على تبسيط العمليات وتحسين الكفاءة. إضافة إلى ذلك، يلتزم البنك بتوفير بيئة عمل محفزة وإيجابية، وتطوير سياسات الموارد البشرية باستمرار لتعزيز الإنتاجية وتحقيق نتائج إيجابية. وكذلك يحرص البنك على الاستثمار في جذب وتطوير الكفاءات والمواهب الواعدة، والذي يعد ركيزة أساسية في استراتيجية البنك تمكننا من تنمية المهارات والقدرات التي تدفع بالنمو المستدام.

كما نسعى باستمرار لتحسين أنظمة إدارة الأداء، والحوافز، والمزايا لضمان توافقها مع أهدافنا الاستراتيجية. وفي هذا السياق، نولي اهتمامًا خاصًا بتطوير وتدريب كوادرنا البشرية لخدمة مختلف قنوات البنك بكفاءة عالية، وضمان تحقيق التكامل والتناغم بين جميع الإدارات والأقسام بما يخدم أهدافنا العامة.

تطوير وظيفة الموارد البشرية

يعمل البنك على تحديث وتطوير وظيفة الموارد البشرية لتلبية احتياجات مختلف قطاعات البنك وتحقيق التوافق التام مع الأهداف الاستراتيجية والتنظيمية.

تحسين السياسات

يمضي البنك قدمًا في رحلة التطوير المستمر لسياساته، حيث أجرى تعديلات استراتيجية لعام 2023 لضمان مواكبة أحدث التطورات وتحقيق التوافق مع الاحتياجات والمعايير المتغيرة.

رقمنة الأنشطة

يتبنى البنك التحول الرقمي بشكل كامل في جميع أنشطة الموارد البشرية، بهدف تبسيط العمليات وتعزيز الكفاءة عبر المؤسسة. وقد شمل هذا التحول تحديثًا شاملًا لقاعدة البيانات، مما يعزز من قدرة البنك على إدارة القوى العاملة بكفاءة عالية، ويضمن تحقيق أقصى درجات التفاعل والتناغم في العمل.

مواءمة الأداء مع الأهداف

من خلال تحسين أنظمة إدارة الأداء والحوافز والمزايا، يضمن البنك توافق جميع مكونات الأداء مع الأهداف الاستراتيجية للبنك، مما يعزز من كفاءة الأداء وفعاليته.

تنمية المواهب

يركز البنك على استقطاب وتطوير الكفاءات والمواهب الواعدة، وبناء قاعدة صلبة من القادة المستقبليين القادرين على قيادة البنك نحو آفاق جديدة من النجاح ودعم النمو المستدام داخل المؤسسة.

السياسات الرئيسية لعام 2023

- سياسة التوظيف والاختيار
- سياسة تعارض المصالح
- سياسة الاتصال الداخلي
- سياسة التنقل الداخلي
- سياسة الحضور
- سياسة أمن المعلومات والتزام الموارد البشرية
- سياسة بيئة العمل
- سياسة الاحتفاظ بالملفات
- سياسة ضمان الجودة

تنوّع وشمول العاملين

في البنك الزراعي المصري، نعتبر التنوع والشمول والمساواة بين الجنسين قيمًا أساسية نحرص على تجسيدها في واقع عملنا. ويعكس تكوين قوتنا العاملة، التي تضم 17,584 موظفًا، هذا الالتزام الراسخ، حيث نولي اهتمامًا خاصًا بتمكين المرأة ودعمها في مختلف المجالات، إذ تشكل السيدات نسبة 36٪ من إجمالي موظفينا. كما نحرص على توفير فرص متكافئة للجميع، حيث تشكل الإدارة الوسطى 9٪ من قوتنا العاملة، في حين تمثل الإدارة العليا 1٪. وإيمانًا منا بأهمية دمج كافة فئات المجتمع في بيئة العمل، فإننا نوظف حاليًا 250 شخصًا من ذوي الهمم، مما يضمن أن قوتنا العاملة تعكس التنوع الغني في المجتمع المصري. ويؤكد هذا التنوع في القوى العاملة على التزامنا الراسخ بتوفير بيئة عمل شاملة، حيث يتم تقدير جميع الموظفين واحترامهم وتوفير الدعم اللازم لهم لتحقيق النمو والتطور المهني. فنحن نؤمن بأن التنوع يمثل قيمة مضافة حقيقية، وأن بيئة العمل التي تحتضن مختلف الأفكار والخلفيات والقدرات تساهم في تعزيز الابتكار والإبداع وتحقيق النجاح المستدام.

17,584
إجمالي القوى العاملة

56%
نسبة التمثيل النسائي في التعيينات الجديدة

36%
التمثيل النسائي

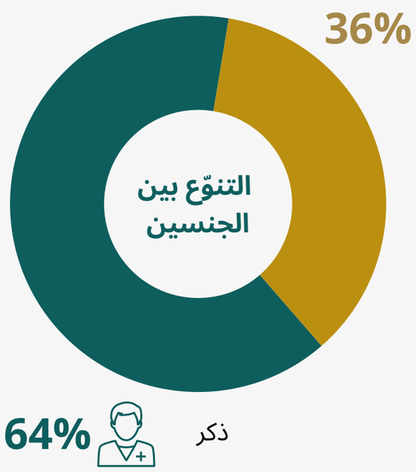

36% أنثى

64% ذكر

استقطاب المواهب

في البنك الزراعي المصري، يمثل استقطاب المواهب الرفيعة أولوية قصوى، حيث نؤمن بأن الكفاءات البشرية المتميزة هي المحرك الأساسي للابتكار والنجاح المؤسسي. ولتحقيق ذلك، نتبع عملية دقيقة ومدروسة لتحديد وتوظيف الأفراد ذوي الكفاءات العالية الذين يمكنهم المساهمة الفعالة في تحقيق رؤيتنا وأهدافنا الاستراتيجية. نحن لا نبحث فقط عن أفضل الكفاءات، بل نقدم لهم عروضًا مميزة تتناسب مع خبراتهم وتطلعاتهم المهنية، مع مراعاة التوافق مع نظام التعويضات المعتمد في البنك. وفي عام 2023، رحبنا بانضمام 4,563 موظفًا جديدًا إلى أسرة البنك، مما يعكس التزامنا المستمر بتعزيز فريقنا بالمهنيين المهرة والقادرين على دفع البنك الزراعي المصري نحو آفاق جديدة من النجاح والتميز.

4,563
إجمالي التعيينات الجديدة
خلال عام 2023

برامج التدريب العملي

أطلق البنك الزراعي المصري برنامجًا متميزًا للتدريب الصيفي لطلاب الجامعات، حيث استضاف 1,000 متدرب ومتدربة في صيف 2023، وكان 25٪ منهم من أبناء وبنات موظفي البنك. وقد تم توزيع المتدربين على مختلف الإدارات والفروع في القاهرة والمحافظات الأخرى خلال الفترة من يوليو إلى سبتمبر، حيث اكتسبوا خبرة عملية قيمة في العمليات المصرفية وخدمة العملاء، وعملوا جنبًا إلى جنب مع نخبة من المهنيين ذوي الخبرة. ويهدف هذا البرنامج إلى توفير فرص تدريب عملي حقيقية وتعزيز روح الابتكار لدى الشباب، مما يساهم في إعدادهم لسوق العمل وتأهيلهم ليكونوا قادة المستقبل في القطاع المصرفي. وتؤكد هذه المبادرة على التزام البنك الزراعي المصري بتنمية المواهب الشابة والوفاء بمسؤوليته الاجتماعية، مما يعود بالنفع على كل من المتدربين والقوى العاملة في البنك على حد سواء.

1,000
عدد المتدربين
خلال عام 2023

التعلّم والتطوير

يُعد التعلّم والتطوير أحد الركائز الأساسية لثقافتنا المؤسسية، حيث نؤمن بأن الاستثمار في تنمية مهارات موظّفينا وقدراتهم هو مفتاح النجاح والتميز. ولذلك، نقدم برنامجًا تدريبيًا شاملًا ومتنوعًا يغطي مجموعة واسعة من الموضوعات، بدءًا من الموضوعات الاستراتيجية وصولًا إلى المهارات الفنية المتخصصة، مما يضمن تلبية احتياجات جميع فئات الموظفين. وفي عام 2023، أثمرت جهودنا في التعلم المستمر عن تسجيل 982,000 ساعة تدريبية، بمتوسط 79 ساعة تدريب لكل موظف، مما يعكس التزامنا العميق بتعزيز النمو المهني والتميز في قوتنا العاملة.

982,000
إجمالي عدد
الساعات التدريبية

التعلّم والتطوير

فرص التدريب خلال عام 2023

في عام 2023، حرص البنك الزراعي المصري على توفير مجموعة واسعة ومتنوعة من فرص التدريب لموظفيه، مما يعكس التزامه برعاية المواهب وتشجيع النمو والتطور في جميع أنحاء المؤسسة. وقد قدم البنك 45,500 فرصة تدريبية، محققًا بذلك 91٪ من الهدف المخطط له، واستثمر مبلغًا كبيرًا بلغ 71 مليون جنيه مصري في مبادرات التدريب لهذا العام. امتدت هذه الفرص لتشمل طيفًا واسعًا من البرامج، من المحلية والدولية، إلى الداخلية والخارجية، مما يضمن تنوعًا يواكب احتياجات الموظفين المختلفة. وتضمنت البرامج برامج استراتيجية، وبرامج إلزامية، وبرامج إدارية، وبرامج توعية وتطوير المهارات الشخصية، وبرامج معتمدة، وغيرها من العروض التدريبية القيمة. وكان من بين الإنجازات البارزة لهذا العام تفعيل 6,673 دورة تدريبية عبر الإنترنت، مما أتاح لموظفينا الوصول إلى موارد تعليمية متقدمة بكل يسر وسهولة. ولضمان تحقيق أقصى استفادة من هذه البرامج التدريبية، خضع جميع موظفي البنك لتقييمات الأداء ومراجعات تطوير المسار الوظيفي في عام 2023، مما يؤكد على التزام المؤسسة بتنمية الكفاءات وتعزيز التميز المهني وتوفير فرص التطور الوظيفي لجميع أفراد فريق العمل.

خضع 100% من موظفي البنك الزراعي المصري لتقييمات الأداء وتطوير المسار الوظيفي في عام 2023.

البرامج الاستراتيجية

قدم البنك الزراعي المصري 2,645 فرصة ضمن البرامج الاستراتيجية التي صُممت بعناية لمعالجة الموضوعات الحيوية التي تعتبر أساسية لنمو المؤسسة المستدام وتعزيز تأثيرها المجتمعي. وقد أولت هذه البرامج أهمية خاصة للاستدامة، حيث تناولت مجموعة واسعة من الموضوعات مثل الشمول المالي، وممارسات الاستدامة، والتمويل المستدام. ومن خلال دمج مبادئ الاستدامة في مبادراتنا الاستراتيجية، لم نسعَ فقط لتعزيز تأثيرنا البيئي والاجتماعي، بل أيضًا لخلق قيمة طويلة الأجل لجميع أصحاب المصلحة. وقد مكّنت هذه البرامج موظفينا من اكتساب خبرات عملية ومرئيات عميقة حول كيفية تطبيق الممارسات المستدامة في مهامهم وأدوارهم، مما يدفع البنك نحو مستقبل أكثر اهتمامًا بالبيئية ومسؤولية اجتماعية.

البرامج الإلزامية

بلغت فرص التدريب ضمن البرامج الإلزامية 10,459 فرصة، وشملت مجالات أساسية مثل تدريب الموظفين الجدد، وأمن المعلومات، وحقوق العملاء.

برامج تدريب الإدارة الوسطى

تضمنت برامج تدريب الإدارة الوسطى 1,766 فرصة، حيث ركزت بشكل خاص على تطوير مهارات القيادة والإدارة.

برامج التوعية وتطوير المهارات الشخصية

قدمت برامج التوعية وتطوير المهارات الشخصية 1,681 فرصة، حيث تم التركيز على تنمية مهارات حيوية مثل التواصل الفعّال والتعلم من خلال التجربة.

البرامج المعتمدة

بلغت الفرص المعتمدة 562 فرصة تدريبية، وتنوعت الموضوعات التي غطتها هذه البرامج لتشمل مجالات متخصصة مثل التمويل المتناهي الصغر والمراجعة الداخلية.

الفرص التدريبية الإضافية

بالإضافة إلى البرامج المذكورة أعلاه، تم توفير فرص تدريب إضافية متنوعة على مدار العام، ليصل إجمالي الفرص التدريبية إلى 28,375 فرصة، مما يضمن حصول موظفي البنك الزراعي المصري على تجربة تعلم شاملة ومتنوعة.

إشراك الموظفين ورفاهيتهم

نحن في البنك الزراعي المصري نؤمن إيمانًا راسخًا بأن موظفينا هم أثمن ثرواتنا، وأن تعزيز مشاركتهم ورفاهيتهم هو مفتاح نجاحنا المستدام. ولذلك، نحرص على بناء ثقافة مؤسسية تقوم على قيم أساسية متينة، مثل التعاون والتواصل والمسؤولية والنزاهة، وهي القيم التي توجه كل جانب من جوانب تعاملنا مع موظفينا وأساس نهجنا في إشراك الموظفين وتمكينهم. نحن ندرك تمامًا أن الموظف المنخرط والمتحمس، الذي يتمتع بصحة جيدة ورفاهية نفسية، هو أكثر إبداعًا وإنتاجية، وأكثر التزامًا بتحقيق أهدافنا المشتركة. ولذلك، نولي اهتمامًا بالغًا للمبادرات التي تخلق بيئة عمل داعمة تحفز على الابتكار، وتشجع على الحوار المفتوح والصريح، وتوفر فرصًا متميزة للنمو الشخصي والمهني. كما نؤمن أيضًا بأن الاستثمار في رفاهية وتفاعل موظفينا لا يقتصر على تعزيز الرضا والأداء الفردي فحسب، بل يساهم أيضًا في تحقيق نجاح مستدام وشامل للبنك الزراعي المصري، كواحدة من المؤسسات المالية الرائدة التي تؤمن بأن قوة فريقها هي مفتاح تميزها.

إدارة الشكاوى

في البنك الزراعي المصري، نعي تمامًا أن إدارة الشكاوى بفعالية ليست مجرد ضرورة، بل هي ركيزة أساسية للحفاظ على بيئة عمل صحية ومنسجمة، قائمة على الاحترام المتبادل والثقة. وإنطلاقًا من إدراكنا بأن الاستجابة السريعة والمنصفة لشكاوى الموظفين أمر حاسم في بناء الثقة وتعزيز الرضا بين فريق العمل، فقد أنشأنا ست لجان متخصصة مكلفة بإدارة جميع الشكاوى المقدمة من الموظفين. وقد تم تجهيز هذه اللجان بالخبرات والسلطات اللازمة للتحقيق الشامل في أي قضايا أو مشاكل يطرحها الموظفون، والعمل على حلها بشكل عادل وفعال. ومن خلال توفير عملية إدارة شكاوى تتميز بالشفافية وسهولة الوصول، نضمن أن يتم الاستماع إلى جميع المخاوف والشكاوى المقدمة من الموظفين، ومعالجتها والتوصل إلى حلول مناسبة لها في الوقت المناسب، مما يرفع معنويات فريق العمل ويعزز من تفاعلهم مع المؤسسة وانتمائهم لها. ومن خلال التزامنا القوي بإدارة شكاوى فعّالة، نُعيد تأكيد قيمنا الراسخة في العدالة والمساءلة والاحترام، مع الحرص على أن يشعر كل فرد في عائلة البنك الزراعي المصري بأنه مُقدَّر ومسموع.

إنشاء اللجنة الرياضية

في إطار حرصه على تعزيز الرفاهية والنشاط بين موظفيه، أعلن البنك الزراعي المصري عن تأسيس اللجنة الرياضية الخاصة بموظفيه، بعد اتخاذ جميع الخطوات اللازمة بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة. وتعمل اللجنة حاليًا على وضع الخطط والبرامج اللازمة لتعزيز النشاط البدني والارتقاء بمستوى الصحة واللياقة البدنية بين الموظفين.

تعزيز رفاهية الموظفين من خلال لجنة الرحلات في البنك الزراعي المصري

تولي لجنة الرحلات في البنك الزراعي المصري اهتمامًا خاصًا بتعزيز رفاهية الموظفين، وذلك من خلال تقديم خدمات مباشرة ودعم مالي سخي يغطي حتى 50٪ من نفقات الرحلات. وفي عام 2023، نجحت اللجنة في تسهيل تنظيم 530 رحلة و1,333 رحلة صيفية، مما أتاح للموظفين فرصة الاسترخاء والترفيه واستكشاف أماكن جديدة، وتجديد طاقاتهم وشحن هممهم. وتؤكد هذه المبادرات على التزام البنك الراسخ بتوفير بيئة عمل متوازنة ومحفزة، حيث يهتم برفاهية موظفيه ويسعى جاهدًا لتحقيق التوازن الأمثل بين حياتهم العملية والشخصية.

دعم الرعاية الطبية بالشراكة مع شركة الأهلي الطبية

انطلاقًا من إيمانه بأهمية صحة وسلامة موظفيه، أبرم البنك الزراعي المصري شراكة استراتيجية مع شركة الأهلي الطبية، كطرف ثالث مسؤول عن إدارة الخدمات الصحية، وذلك لتوفير دعم صحي شامل ومتكامل لجميع أفراد فريق العمل. ومن خلال هذا التعاون المثمر، يحصل الموظفون على باقة واسعة من الخدمات والموارد الطبية التي تهدف إلى تعزيز صحتهم ورفاهيتهم، بما في ذلك الكشف الطبي الدوري والعلاج والرعاية الصحية الوقائية. ولضمان تقديم خدمات طبية سريعة وفعالة، يتواجد فريق من المهنيين الطبيين المتخصصين في المقر الرئيسي للبنك، لتقديم المساعدة الطبية اللازمة لجميع الموظفين عند الحاجة. وتعكس هذه المبادرة التزام البنك الزراعي المصري بتوفير بيئة عمل صحية وداعمة، حيث يحظى الموظفون بالرعاية الصحية اللازمة ليتمكنوا من تحقيق التوازن بين حياتهم المهنية والشخصية، والازدهار على الصعيدين المهني والشخصي.

الصحة والسلامة المهنية

تُعد الصحة والسلامة المهنية ركيزة أساسية في ثقافة العمل بالبنك الزراعي المصري، حيث تعكس التزامنا بتوفير بيئة عمل آمنة وسليمة لجميع موظفينا. ويتجلى هذا الالتزام من خلال مجموعة واسعة من المبادرات والبرامج التي ننفذها، بدءًا من التجديدات السنوية لخطط الحماية المدنية، وصولًا إلى إجراء تقييمات شاملة ودقيقة للمخاطر وتوفير برامج تدريبية متخصصة. وإدراكًا منا للأهمية القصوى لهذا المجال، فإننا نتعاون بشكل وثيق مع مختلف أصحاب المصلحة لرفع مستوى الوعي وتعزيز ثقافة السلامة والاستدامة في هذا المجال الحيوي.

إجراءات شاملة للصحة والسلامة المهنية

نضع في صميم استراتيجيتنا للصحة والسلامة المهنية إجراء تقييمات شاملة ودقيقة للمخاطر في جميع جوانب عملياتنا التشغيلية. ويتضمن ذلك تحليلًا دقيقًا للأنشطة لتحديد المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على صحة وسلامة الموظفين، وكذلك على البيئة والأمن والإنتاجية. ونحرص على تطبيق إجراءات صارمة وفعالة للحد من هذه المخاطر، مع الالتزام التام ببروتوكولات الصحة والسلامة المهنية المحددة في الكتاب الدوري رقم 60 لعام 2023، وتوفير التدريب اللازم لجميع موظفينا لضمان فهمهم وتطبيقهم لهذه الإجراءات. وفي عام 2023، أجرى البنك الزراعي المصري 117 جلسة تدريبية حول الصحة والسلامة، شارك فيها 3,342 موظفًا، مما ساهم في رفع مستوى الوعي بأهمية هذه القضية وتعزيز ثقافة السلامة في بيئة العمل. كما نحرص على التجديد السنوي لسياسات الحماية المدنية لضمان الجاهزية والاستعداد التام للتعامل مع أي حالات طوارئ قد تحدث. وقد قمنا مؤخرًا بإجراء اختبارات دقيقة لخطط الطوارئ لضمان فعاليتها وقدرتنا على الاستجابة السريعة والفعالة في حالة وقوع أي حادث. وقد حظي هذا النهج الاستباقي بتقدير كبير من مختلف الجهات المعنية، مما أتاح لنا فرصة تقديم جلسات تثقيفية وتوعوية حول استراتيجيات الصحة والسلامة المهنية والاستدامة، ومشاركة خبراتنا مع الآخرين.

117
جلسة تدريبية في مجال الصحة والسلامة

3,342
عدد الموظفين المشاركين

التواصل مع الموظفين والدعم

في البنك الزراعي المصري، نؤمن بأن التواصل المفتوح والفعال هو حجر الزاوية لبناء علاقات قوية ومثمرة مع موظفينا. ولذلك، أنشأنا قناة اتصال مخصصة (Healthandsafety@abe.com.ae) لتمكين الموظفين من التعبير عن آرائهم واقتراحاتهم ومخاوفهم المتعلقة بمسائل الصحة والسلامة المهنية بكل حرية وشفافية. كما نتعاون حاليًا مع قسم تكنولوجيا المعلومات لتطوير برنامج إلكتروني متطور يهدف إلى تعزيز التواصل والتفاعل مع الموظفين في مختلف القطاعات، وتسهيل تبادل المعلومات والأفكار فيما بينهم. ونحرص أيضًا على نشر رسائل توعية دورية لجميع الموظفين، لتعزيز الالتزام ببروتوكولات الصحة والسلامة وغرس ثقافة السلامة في جميع أنحاء المؤسسة، بما يساهم في توفير بيئة عمل آمنة وصحية للجميع.

التقييم الاجتماعي للموردين

نحن ملتزمون في البنك الزراعي المصري بضمان التزام جميع موردينا بأعلى معايير الصحة والسلامة المهنية، وبالأخص شركات الأمن التي نتعاقد معها. ومن خلال عملية تدقيق صارمة، نقوم بالتحقق من شهاداتهم وتقييم مدى التزامهم بتوفير التدريب اللازم والمزايا المناسبة لعمالهم ممن لهم صلة بعمليات البنك، بما يضمن حماية حقوقهم وسلامتهم.

فريق ضمان الجودة: عين ساهرة على سلامة الجميع

تقوم فرق ضمان الجودة المتواجدة في مختلف فروع البنك بمراقبة دقيقة لحالة الانشاءات والتجهيزات في الفروع الجديدة، وتعمل على رصد أي مخاطر محتملة على صحة وسلامة الموظفين. وإذا تم اكتشاف أي منها، يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية فورية، وإعداد تقارير مفصلة ورفعها إلى الإدارة العليا لمعالجة هذه المشكلات وضمان سلامة جميع الموظفين. ويواصل فريق ضمان الجودة القيام بزيارات يومية إلى الفروع لتقييم أي مخاوف تتعلق بالصحة والسلامة، وتقديم تقارير دورية للإدارة العليا، بما يتيح التدخل السريع والفعال لضمان بيئة عمل آمنة وصحية للجميع، وذلك تماشيًا مع التزام البنك الراسخ بحماية موظفيه وتوفير بيئة عمل مثالية لهم.

السياسات الرئيسية للصحة والسلامة المهنية

- سياسة الحماية المدنية
- سياسة الصحة والسلامة المهنية
- سياسة الأمن والحراسة

البنك الزراعي المصري
Agricultural Bank of Egypt
راعى أرض مصر

السلامة البيئية

إن نجاح البنك الزراعي المصري يرتبط ارتباطًا وثيقًا بنجاح المزارعين، الذين يواجهون تحديات متزايدة ومتفاقمة بسبب التغيرات المناخية العالمية. ومع تزايد حدة المخاطر المرتبطة بالمناخ، مثل الظواهر الجوية القاسية وندرة المياه وتقلص مساحات الأراضي الصالحة للزراعة، والتي تهدد سبل عيش المزارعين ومستقبل الزراعة في مصر، يدرك البنك الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات فورية وفعالة لمواجهة هذه التحديات. ومع ذلك، فإننا نؤمن بأن هذه التحديات تحمل في طياتها فرصًا واعدة، ونحن ملتزمون بأن نكون جزءًا لا يتجزأ من الحل. ولذلك، لا يقتصر تركيزنا على تقديم الدعم المالي للمزارعين فحسب، بل يشمل أيضًا إطلاق وتنفيذ مبادرات طموحة تهدف إلى تعزيز الاستدامة البيئية والمسؤولية البيئية في القطاع الزراعي. ومن خلال دمج مبادئ الاستدامة في صميم استراتيجية أعمالنا الأساسية، ووضع خطط عمل ملموسة لمواجهة التغيرات المناخية، فإننا في البنك نكرس جهودنا لتحقيق نتائج إيجابية ومستدامة للمزارعين، وتعزيز نمو أعمالنا، والحفاظ على كوكبنا للأجيال القادمة.

خلق قيمة مستدامة من خلال نموذج أعمال البنك الزراعي المصري

يكمن سر نجاح البنك الزراعي المصري في ازدهار وإنجازات المزارعين الذين نتعاون معهم، حيث يؤثر أداؤهم بشكل مباشر على النتائج الإجمالية التي يحققها البنك.

ونحن ندرك تمامًا أن ازدهار المزارعين يعتمد بشكل أساسي على صحة واستدامة بيئتهم المحيطة، مما يجعلها عاملًا حاسمًا في نجاحهم. ولذلك، فإننا في البنك الزراعي المصري نتبنى نهجًا استراتيجيًا يركز على دعم المزارعين وتمكينهم من تحقيق أهدافهم، مع الحرص على الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

ومن خلال دعمنا النشط وإعطاء الأولوية للمبادرات البيئية، فإننا لا نفي بمسؤوليتنا تجاه المجتمع والبيئة فحسب، بل نضمن أيضًا تحقيق نمو مستدام ونجاح طويل الأمد للبنك.

دعم استدامة الترابط بين المياه والطاقة والغذاء

في البنك الزراعي المصري، نعي تمامًا الترابط الوثيق بين المياه والغذاء والطاقة، ونسعى جاهدين لتعزيز هذا الترابط من خلال دعم المشاريع والمبادرات التي ترتقي بالأداء في كل من هذه الركائز الأساسية. ففي إطار **ركيزة المياه**، نركز جهودنا على تجديد وتطوير أنظمة الري وإدارة المياه، بهدف التصدي لتحديات ندرة المياه المتوقعة في المستقبل، والحفاظ على هذه الموارد الثمينة، وتحسين وصول المزارعين إليها. وتتماشى هذه المساعي الحثيثة مع هدفنا الاستراتيجي الأوسع المتمثل في تعزيز التنمية البشرية الشاملة والمستدامة، وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

وفي إطار **ركيزة الغذاء**، فإن مشاريعنا تتركز على تعزيز قدرة القطاع الزراعي على التكيف مع التحديات المناخية والبيئية، وزيادة مرونته في مواجهة هذه التحديات، وذلك من خلال تشجيع المزارعين على تبني ممارسات زراعية ذكية ومستدامة. ونتوقع أن يسهم هذا النهج المتطور في زيادة إنتاجية القطاع الزراعي، وتحسين جودة وكمية إنتاج الغذاء، وتعزيز سلسلة الإمداد الغذائي، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق الأمن الغذائي المنشود.

أما في إطار **ركيزة الطاقة**، فنحن نعمل على تحسين الوصول إلى مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة، كجزء من جهودنا للتخفيف من آثار التغير المناخي وحماية البيئة. ونسعى من خلال ذلك إلى تقليل انبعاثات غازات الدفيئة، وتحسين جودة الهواء، والمساهمة في تحقيق أهداف مصر الطموحة في مجال التنمية المستدامة ومكافحة التغير المناخي.

تعزيز مبادرات إدارة المياه في الزراعة

تمويل أنظمة الري بالطاقة الشمسية

في إطار رؤية البنك الزراعي المصري لتعزيز الاستدامة وتطوير القطاع الزراعي، يدعم البنك بقوة والبرامج التمويلية التي تهدف إلى تحديث أنظمة الري التقليدية واستبدالها بأنظمة ري حديثة تعمل بالطاقة الشمسية، وذلك لتمكين المزارعين والمنتجين من شراء وتركيب مضخات ري حديثة وصديقة للبيئة. وتساهم هذه المبادرة في توفير مصادر طاقة نظيفة ومتجددة بتكلفة منخفضة، كبديل فعال لاستخدام الديزل، مما يحقق وفورات مالية كبيرة للمزارعين ويقلل من التأثير السلبي على البيئة. ويقدم البنك العديد من البرامج والمبادرات التمويلية الجذابة لتحديث أنظمة الري، بعوائد سنوية ميسّرة ومتناقصة، لتشجيع المزارعين على تبني تكنولوجيا الطاقة الشمسية في مشاريعهم الزراعية وفي المناطق الريفية. كما يمكن للعملاء الاستفادة من المزايا العديدة التي يوفرها بروتوكول التعاون الموقع بين البنك ومؤسسة التمويل الدولية، والذي يتيح لهم الحصول على تمويل لشراء أنظمة الري بالطاقة الشمسية، بالإضافة إلى الاستفادة من الخدمات الاستشارية المتخصصة التي تشمل قاعدة بيانات شاملة للشركات المعتمدة من قبل هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة.

تمويل التحوّل من أنظمة الري التقليدية إلى الحديثة

يقود البنك الزراعي المصري جهودًا وطنية رائدة لتحديث أنظمة الري من خلال مبادرتين تمويليتين رئيسيتين بإجمالي تمويل يبلغ مليار جنيه مصري، وذلك بالتعاون مع البنك المركزي المصري ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ووزارة الموارد المائية والري. وتتميز المبادرة الأولى بتقديم تمويل بدون أي فائدة، في حين توفر المبادرة الثانية تمويلًا بفائدة 5٪. وتهدف هاتان المبادرتان إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، التي تتضمن الحفاظ على موارد المياه الثمينة، وتحسين جودة المحاصيل، وزيادة الإنتاج الزراعي. ويأتي هذا الجهد الكبير في إطار التزام البنك العميق بتحسين وتطوير القطاع الزراعي في مصر، ودعم الممارسات الزراعية المستدامة التي تراعي البيئة وتحافظ على الموارد الطبيعية.

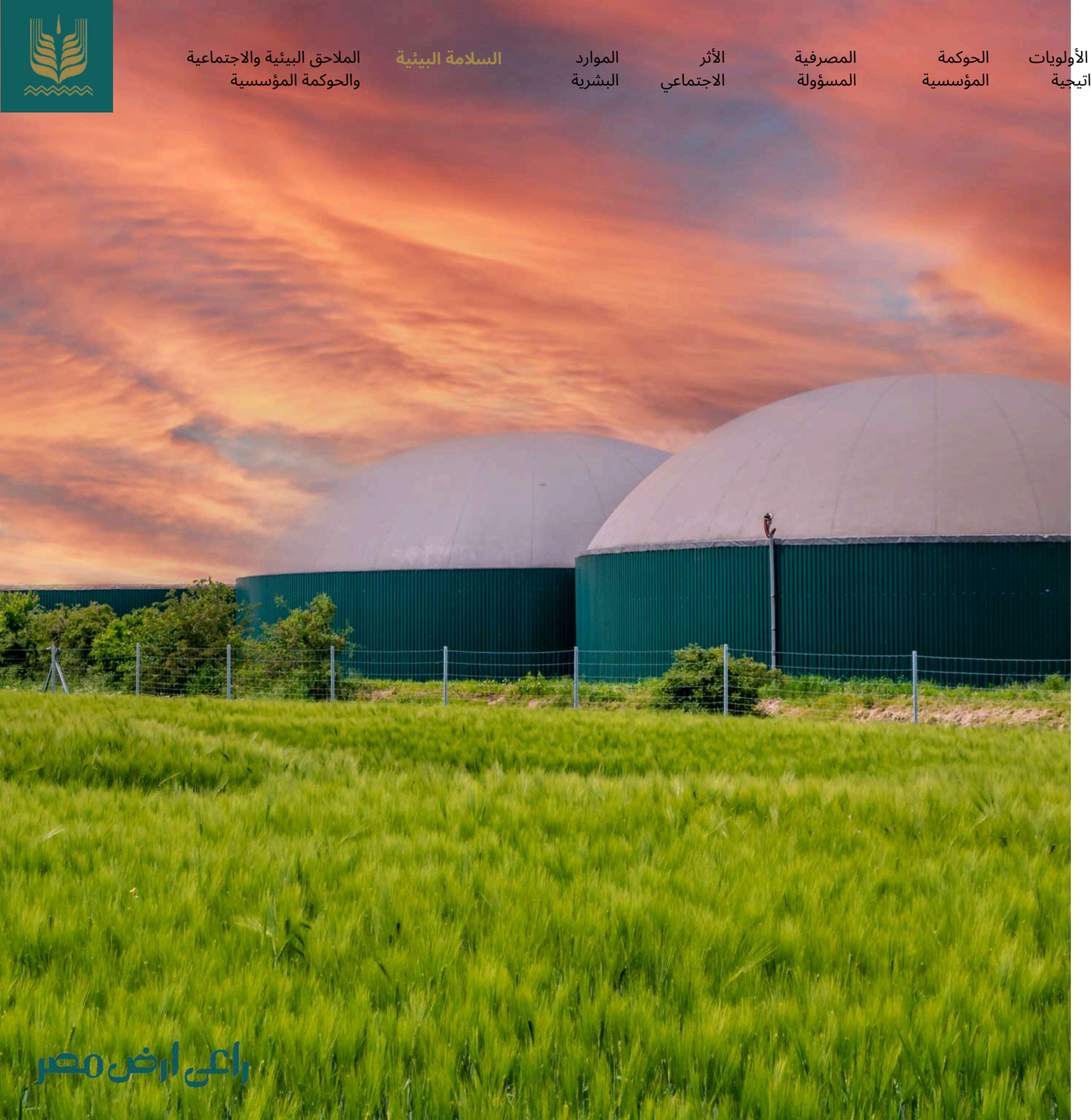

دعم استدامة الترابط بين المياه والطاقة والغذاء

مبادرات البنك الزراعي المصري في تعزيز الأمن الغذائي

يلعب البنك الزراعي المصري دورًا رياديًا في دعم وتعزيز الأمن الغذائي في مصر، من حيث يُعد المؤسسة المالية الوحيدة المؤهلة لدعم وتمويل المشروع القومي لإنشاء وتطوير مراكز تجميع الألبان على مستوى الجمهورية، بالتعاون مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي. ويسعى هذا المشروع إلى تشجيع صغار المربين ورواد الأعمال على إنشاء وتطوير مراكز تجميع الألبان وفقًا لأعلى المعايير والمواصفات العالمية. ومن خلال هذه المبادرة، لا نضمن فقط توفير منتجات ألبان بجودة استثنائية تلبي متطلبات السلامة الغذائية، بل نفتح أيضًا آفاقًا جديدة لتصدير منتجات الألبان وزيادة العوائد المالية للعاملين في هذا القطاع الواعد. إضافة إلى ذلك، يقدم البنك الزراعي المصري حزمة من البرامج التمويلية المتنوعة لدعم مشاريع الثروة الحيوانية، بما يشمل برامج التربية والتسمين وإنتاج الألبان، بهدف دعم صغار المربين والمنتجين الصغار وتمكينهم من توسيع أنشطتهم وزيادة إنتاجيتهم وتعزيز تطوير قطاع الثروة الحيوانية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء ومنتجات الألبان. وليس هذا فحسب، بل يشارك البنك بفاعلية في تقديم التمويل اللازم للمشروع القومي لإحياء البتلو، أحد أبرز المشاريع الوطنية التي تنفذها الدولة لدعم صغار المربين والمنتجين وتحفيزهم على توسيع أنشطتهم، مما يساهم في تقليص الفجوة الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء ومنتجاتها بأسعار مناسبة للمستهلكين. ويتعاون البنك مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي لتوفير التمويل اللازم لهذا المشروع من خلال قروض ميسرة بمعدل فائدة سنوي منخفض يبلغ 5%، وذلك تماشيًا مع مبادرة البنك المركزي المصري.

مشاريع الثروة الحيوانية | المشروع القومي لإحياء البتلو | تطوير مراكز تجميع الألبان

دعم استدامة الترابط بين المياه والطاقة والغذاء

تنشيط الزراعة

مبادرة توصيل الغاز الطبيعي لتنمية الريف

يواصل البنك الزراعي المصري جهوده الدؤوبة في دعم التنمية الريفية وتعزيز الاستدامة البيئية، وذلك من خلال تحديث برنامج التمويل المتخصص الخاص به، الذي يهدف إلى دعم توصيل وتركيب الغاز الطبيعي للمنازل والمنشآت التجارية في المناطق الريفية. وتأتي هذه المبادرة الطموحة في إطار استراتيجية البنك الأوسع لتحقيق تنمية ريفية شاملة ومستدامة، تراعي البعد البيئي والاجتماعي والاقتصادي.
ويسعى البرنامج، من خلال تسهيل الوصول إلى مصادر طاقة نظيفة وآمنة، إلى تحقيق العديد من الأهداف الإيجابية، التي تتضمن تقليل التأثير البيئي وتعزيز استخدام الطاقة المستدامة في المناطق الريفية والتي تعاني من نقص في الخدمات. ولترسيخ هذا الالتزام، وقع البنك بروتوكولات تعاون مع شركتي تاون جاس وإيجاس، بهدف تعزيز توافر واستخدام الغاز الطبيعي في محافظات القاهرة الكبرى وقنا وسوهاج ومرسى مطروح. ولا يقتصر أثر هذه الشراكات على دعم التنمية الاقتصادية فحسب، بل يتماشى أيضًا مع أهداف الاستدامة البيئية من خلال تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة الأكثر تلويثًا، والمساهمة في بناء مستقبل أكثر اخضرارًا واستدامة لمصر.

EGAS
TOWN GAS

تعزيز المسؤولية البيئية من خلال التمويل الزراعي

لا تقتصر قروض البنك الزراعي المصري على مساعدة المزارعين في تغطية تكاليف خدمة الأرض والإنتاج فحسب، بل تمتد لتشمل دورًا حيويًا في تعزيز الاستدامة البيئية. فمن خلال توفير الدعم المالي اللازم للممارسات الزراعية المستدامة، نمكّن خلال تمكين المزارعين ماليًا من تبني ممارسات زراعية مستدامة، يتيح البنك لهم فرصة اعتماد تقنيات حديثة تقلل من البصمة البيئية للزراعة. وبفضل هذه القروض والخدمات، يستطيع المزارعون الاستثمار في أساليب الزراعة العضوية، وأنظمة الري الموفرة للمياه، وتقنيات الطاقة المتجددة، مما يؤدي إلى تقليل الاعتماد على المواد الكيميائية الضارة، وخفض استهلاك المياه، وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة. لكن التزام البنك لا يتوقف عند هذا الحد؛ فمشاركته النشطة في الزراعة التعاقدية والمشروع القومي للميكنة الزراعية تعكس التزامه بالمسؤولية البيئية والمساهمة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة. ومن خلال تشجيع المزارعين على تبني ممارسات زراعية مستدامة، لا نسعى فقط إلى تحسين سبل عيشهم وزيادة إنتاجيتهم، بل نعمل أيضًا على حماية البيئة وضمان استدامة مواردها للأجيال القادمة. وفي عام 2023، واصل البنك الزراعي المصري دوره الريادي في دعم القطاع الزراعي، حيث قام بصرف قروض زراعية تجاوزت قيمتها 9 مليارات جنيه مصري، مما ساهم في تمكين المزارعين من تبني ممارسات زراعية مستدامة والمساهمة في الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية الزراعية المتوازنة.

سلسلة التوريد المستدامة

في البنك الزراعي المصري، نتبنى مفهوم سلسلة التوريد المستدامة كجزء لا يتجزأ من عملياتنا التجارية وشراكاتنا الاستراتيجية. ونسعى جاهدين لتحقيق هذا الهدف من خلال تقليل النفايات وخفض الانبعاثات الضارة، وبالتالي الحد من بصمتنا البيئية وتعزيز الاستدامة في القطاع الزراعي.من أبرز تجليات هذا الالتزام، امتلاكنا لـ 196 مستودعًا مخصصًا لتخزين محاصيل القمح بعناية فائقة، تلك المحاصيل التي نحصل عليها من المزارعين الذين ندعمهم ماليًا. وهذه المخازن ليست مجرد أماكن للتخزين؛ إنها دعائم قوية لجهودنا في بناء سلسلة توريد خضراء، تجمع بين الكفاءة التشغيلية والفوائد البيئية. من خلال توحيد مرافق التخزين، ننجح في تقليل انبعاثات النقل والحد من استخدام الأراضي، مما يساهم في الحفاظ على النظم البيئية الطبيعية وحماية التنوع البيولوجي. ولا يقتصر الأمر على ذلك، فقد تم تجهيز مستودعاتنا بأحدث التقنيات المتطورة لحفظ المحاصيل وحمايتها من التلف، مما يقلل بشكل فعال من الفاقد بعد الحصاد ويحد من هدر الغذاء. هذا النهج لا يخفف فقط من الضغط على الموارد الزراعية، بل يعزز أيضًا ريادتنا في مجال المسؤولية البيئية، ويساهم في تعزيز مرونة واستدامة القطاع الزراعي في مصر، لنظل دائمًا على العهد في تقديم الأفضل.

إطلاق بطاقات الائتمان الصديقة للبيئة

في خطوة تجسد التزامه العميق بالحفاظ على البيئة، أطلق البنك الزراعي المصري أول بطاقة ائتمانية لا تلامسية صديقة للبيئة في مصر، وذلك بالشراكة مع شركةفيزا العالمية، الرائدة في مجال المدفوعات الإلكترونية. وقد تم الكشف عن هذه المبادرة الرائدة خلال فعاليات مؤتمر الأطراف السابع والعشرين (COP 27) الذي استضافته مدينة شرم الشيخ، ليكون شاهدًا على رؤية البنك الطموحة لتحقيق التنمية المستدامة والتزامه بتحقيق رؤية مصر 2030. وتتميز هذه البطاقات المبتكرة بأنها مصنوعة من مواد نباتية متجددة، مما يساهم في تقليل انبعاثات الكربون بشكل كبير، حيث تقل نسبة الكربون المنبعثة منها بنسبة 73٪ مقارنة بالبطاقات البلاستيكية التقليدية طوال دورة حياتها. ويعكس هذا التعاون المثمر بين البنك الزراعي المصري وشركة فيزا، إلى جانب شركتي Giesecke+Devrient وإي فاينانس، نهج البنك الاستباقي في تعزيز الحلول المصرفية المستدامة، والمساهمة في بناء مستقبل أكثر خضرة واستدامة لمصر والعالم أجمع.

196

مستودع لتخزين المحاصيل

تتبع أثرنا البيئي

إدارة استخدام الموارد

في البنك الزراعي المصري، نضع إدارة استخدام الموارد على رأس أولوياتنا، سواء في مقراتنا الرئيسية أو فروعنا المنتشرة حول الجمهورية، من خلال تنفيذ سياسات شاملة مستمدة من أحدث التوجيهات المصرية. تتضمن هذه السياسات المحورية السياسات البيئية الرئيسية، والسياسات الاجتماعية والاقتصادية، وسياسات الحوكمة، والمعايير المعمول بها. كما يدرك البنك أن تبني الممارسات المستدامة هو المفتاح لتقليل الأثر البيئي، ويعمل بجد على تحسين كفاءة الطاقة، وتقليل النفايات، وتعزيز الحفاظ على الموارد. ومن خلال الرصد المستمر والتقييم الدقيق، يسعى البنك إلى تقليل الاستهلاك وتطوير خطط تواكب أهدافه الطموحة في مجال الاستدامة. كما أنه بالتركيز على إدارة الطاقة والموارد بشكل مستدام، لا يقتصر هدف البنك إلى الحفاظ على كفاءة عملياته التشغيلية، بل يمتد ليشمل المساهمة في بناء مستقبل أكثر اخضرارًا واستدامة، مما يقلل من بصمته البيئية ويعزز دوره في حماية كوكبنا.

تعزيز تدابير الحفاظ على الطاقة في البنك الزراعي المصري

في إطار التزامه العميق بالاستدامة، يقوم البنك الزراعي المصري بتطبيق سلسلة من المبادرات الرامية إلى تعزيز كفاءة استهلاك الطاقة وتقليل الأثر البيئي. وتشمل هذه المبادرات تركيب إضاءة ليد الموفّرة للطاقة، وتحسين كفاءة المعدات الكهربائية، وضبط درجات حرارة التكييف في الفروع لتحقيق أقصى درجات التوفير في استهلاك الطاقة. ولضمان تحقيق هذه الأهداف، يلزم البنك المقاولين بتدريب الموظفين على الاستخدام الأمثل للمعدات وصيانتها، مما يسهم في تعزيز كفاءة استهلاك الطاقة على مستوى المؤسسة. إضافة إلى ذلك، تم توزيع لوحات التبادل لوحدات التكييف بشكل استراتيجي في الفروع التي تعمل على مدار الساعة لضمان استخدام الطاقة بكفاءة عالية. وقد اعتمد البنك أيضًا مشاريع للطاقة الشمسية لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة، مما يعزز التزام البنك بالتحول إلى حلول طاقة أكثر استدامة. ولم يقتصر الأمر على ذلك، إذ يسعى البنك أيضًا إلى زيادة المساحات الخضراء في مقراته، مما يضفي جمالًا بيئيًا ويعزز التوازن البيئي.

مبادرات الحفاظ على المياه في البنك الزراعي المصري

وفاءً بالتزامه بالاستدامة، نفذ البنك الزراعي المصري مجموعة من التدابير للحفاظ على المياه بهدف تقليل الهدر في مختلف فروعه. تشمل هذه التدابير استخدام أجهزة ومفاتيح أوتوماتيكية للتحكم في مضخات المياه، مما يضمن تدفقًا منظمًا للمياه ويحد من الاستخدام غير الضروري لها. كما قام البنك بتركيب فلاتر خاصة على صنابير الحمامات لضمان استخدام فعال للمياه دون المساس بالوظائف الأساسية. هذه التدابير ليست مجرد خطوات تقنية للحفاظ على الموارد المائية، بل هي انعكاس لالتزام البنك العميق بالمسؤولية البيئية والإدارة الحكيمة للموارد، مما يعزز مكانته كقائد في مجال الاستدامة.

الارتقاء بإدارة النفايات

في إطار سعيه المستمر نحو الابتكار والاستدامة، يعمل البنك الزراعي المصري على صياغة خطة مستقبلية طموحة لإدارة النفايات، تتضمن استراتيجيات مبتكرة لتعزيز الاستدامة وتعميق المشاركة المجتمعية. ومن بين المبادرات الرائدة التي يعتزم البنك تنفيذها، هي تطبيق نظام فرز للنفايات في المقر الرئيسي، لتسهيل عمليات إعادة التدوير، حيث سيتم فرز المواد القابلة لإعادة التدوير ومعالجتها، مع توجيه الأرباح المتحققة لدعم الجمعيات الخيرية، كجزء من التزام البنك بمسؤوليته تجاه المجتمع المصري. ولأن البنك يدرك أهمية تقليل الهدر، فإنه يولي اهتمامًا كبيرًا بالاستخدام الأمثل للمواد المتاحة خلال عمليات تجديد الفروع. كما يحرص على إجراء صيانات شاملة للأرضيات والأسقف والجدران والأثاث والأجهزة، مع التركيز على إعادة استخدام ما يُمكن استخدامه. يعكس هذا النهج المستقبلي التزام البنك العميق بحماية البيئة وتعزيز المسؤولية الاجتماعية، بهدف إحداث تأثير إيجابي يمتد ليشمل البيئة والمجتمع على حد سواء.

البصمة الكربونية

قدّم البنك الزراعي المصري تقييمه الأول للبصمة الكربونية لعام 2021، يغطي الفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر من ذلك العالم. وقد تم إجراء هذا التقييم وفقًا لأعلى المعايير والبروتوكولات والإرشادات الدولية، بما يتماشى مع هدفه الاستراتيجي المتمثل في تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2030. ويتسق هذا الهدف مع رؤية مصر 2030 للتنمية المستدامة، كما يتوافق مع توجيهات البنك المركزي المصري التي تحث البنوك على تقييم أثرها البيئي، بدءًا من حساب انبعاثات غازات الدفيئة ضمن النطاقين 1 و2. كما يلتزم تقييم البصمة الكربونية بالمعايير الدولية، بما في ذلك بروتوكول غازات الدفيئة، وتوجيهات اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ (IPCC) لعام 2006 (مع تحسينات 2019)، ومعايير الأيزو 14064-1: 2019.

الحدود التنظيمية	**مقرين رئيسيين**
الحدود التشغيلية	**النطاق 1:** الاحتراق الثابت، الاحتراق المتنقل، الانبعاثات الهاربة
	النطاق 2: الطاقة المُشتراة
	النطاق 3: السلع والخدمات المُشتراة، الأنشطة المرتبطة بالوقود والطاقة (غير مدرجة في النطاق 1 و2)، النفايات المتولدة في العمليات، سفريات الأعمال، تنقلات العاملين

إجمالي الانبعاثات المطلقة حسب النطاق خلال عام 2021 (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)

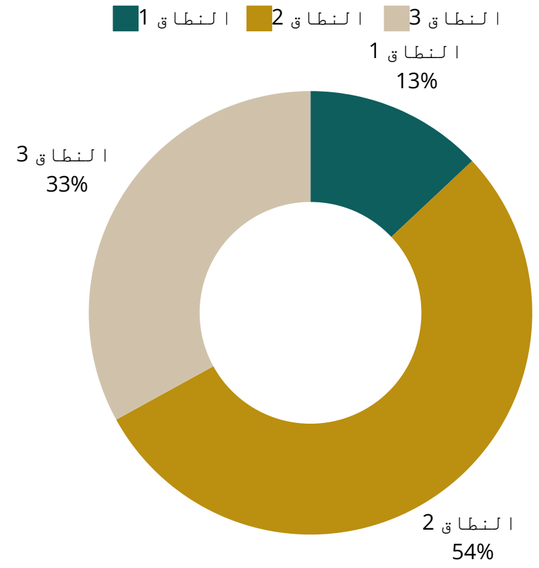

خطة إزالة الكربون

تستند خطة إزالة الكربون على المرئيات والبيانات المستخلصة من تقييم البصمة الكربونية، حيث توجهنا هذه الأفكار نحو صياغة استراتيجيات أعمال أكثر استدامة وتقييم سياساتنا المستقبلية من خلال مجموعة من المشاريع المتنوعة في تعقيداتها. تهدف هذه الخطة إلى تقليل استهلاك الموارد داخل المؤسسة، مما يساهم في تقليص البصمة الكربونية الإجمالية. ولتصميم هذه الخطة، أجرينا تدقيقًا كربونيًا شاملًا لتقييم الأداء البيئي للمبنى، مع التركيز على خمس فئات رئيسية موضحة في الجدول أدناه:

هيكل المبنى	تقييم مكونات المبنى مثل الحوائط، والأسقف، والنوافذ، والأبواب فيما يتعلق بمستويات اكتساب وفقدان الحرارة.
التدفئة والتهوية وتكييف الهواء	أنظمة التدفئة والتبريد
الإضاءة	الأحمال الكهربائية المتعلقة بالإضاءة
القوابس الكهربائية	الأحمال الكهربائية من مختلف المعدات والأجهزة
المياه	تقييم مصادر الطاقة غير المباشرة المتعلقة باستخدام المياه ومعالجتها والتخلص من النفايات السائلة

بعد تحديد مجالات التحسين، تم تطوير خطوات عملية مخصصة ضمن خطة إزالة الكربون. وفي المرحلة المقبلة، سيتم تقييم جدوى المشاريع المختارة بعناية، مع دراسة مكوناتها الأساسية بشكل دقيق لضمان قابليتها للتنفيذ. وبناءً على هذه التقييمات، سيتم اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان تحقيق أهداف الاستدامة.

تحالف البورصة المصرية والبنك الزراعي المصري وليبرا كابيتال لتأسيس شركة لإصدار شهادات الكربون

وتمثل الشراكة بين البورصة المصرية والبنك الزراعي المصري وليبرا كابيتال خطوة هامة نحو تعزيز الاستدامة والمسؤولية البيئية في القطاع المالي، ودعم الجهود العالمية لمكافحة التغير المناخي.

في خطوة هامة نحو تعزيز الاستدامة البيئية ومكافحة التغير المناخي، أعلنت البورصة المصرية مؤخرًا عن تعاون استراتيجي جديد يجمعها مع البنك الزراعي المصري وليبرا كابيتال. وقد أثمر هذا التعاون عن توقيع اتفاقية إطارية لتأسيس شركة متخصصة في تطوير وإدارة وإصدار شهادات الكربون، إلى جانب مجموعة متنوعة من المنتجات والشهادات البيئية الأخرى.

وشهد حفل التوقيع حضورًا بارزًا لعدد من الشخصيات البارزة في مجال التنمية المستدامة، من بينهم الدكتور محمود محيي الدين، رائد المناخ رفيع المستوى للأمم المتحدة في مصر، والسيد محمد فريد، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للرقابة المالية، بالإضافة إلى مسؤولين وممثلين عن كبرى شركات الطاقة المتجددة العالمية. وتأتي هذه الشراكة الاستراتيجية في سياق مبادرة "دي آي آي ديزرت إنرجي" (Dii Desert Energy)، وتعكس التزام الأطراف الثلاثة بتنويع خيارات الاستثمار المتاحة، خاصة المنتجات المالية التي تساهم في إحداث تأثير إيجابي على البيئة ومكافحة التغير المناخي.

وتجدر الإشارة إلى أن مبادرة "دي آي آي ديزرت إنرجي" هي شبكة دولية مستقلة غير ربحية للقطاعين العام والخاص، تتخذ من دبي مقرًا لها، وتهدف إلى تسريع وتيرة التحول في مجال الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة.

البنك الزراعي المصري
Agricultural Bank of Egypt
راعى ارض مصر

الملاحق البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

مؤشرات الأداء الرئيسية للبنك في المجال البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

المؤشرات البيئية

الطاقة والمياه والمواد والنفايات			
		الوحدة	2021
استهلاك الطاقة	مشتريات المياه المبرّدة	ميجاوات ساعة	8,736
	الديزل	ميجاوات ساعة	40
	بنزين 92	ميجاوات ساعة	1,775
	بنزين 95	ميجاوات ساعة	1,320
	الإجمالي	**ميجاوات ساعة**	**11,871**
المياه	استهلاك المياه من شبكة البلدية	متر مكعب	308,018
المواد	مشتريات الورق	كجم	38,283
	مشتريات الحبر	عدد الخراطيش	2,686
النفايات	النفايات غير الخطرة المتولدة	الإجمالي (طن)	116,640
	الورق الممزق	كجم	22,551

انبعاثات غازات الدفيئة			
		الوحدة	2021
النطاق 1 (الانبعاثات المباشرة)	الإجمالي	طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	927
النطاق 2 (الانبعاثات غير المباشرة)	الإجمالي (حسب الموقع)	طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	3,725
النطاقين 1+2	**الإجمالي**	**طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون**	**4,652**
النطاق 3 (الانبعاثات غير المباشرة الأخرى)	**الإجمالي**	**طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون**	**2,282**
	السلع والخدمات المشتراة	طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	48
	الأنشطة المرتبطة بالوقود والطاقة (غير مدرجة في النطاق 1 و2)	طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	263
	النفايات المتولدة في العمليات	طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	55
	سفريات الأعمال	طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	8
	تنقلات العاملين	طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	1,909
النطاقات (1+2+3)	**الإجمالي**	**طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون**	**6,934**
شدّة الانبعاثات الكربونية	النطاقين 1+2 لكل موظف	طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل موظف	2.7
	النطاقين 1+2 لكل منطقة	طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل متر مربع	0.07

مؤشرات الأداء الرئيسية للبنك في المجال البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

المؤشرات الاجتماعية

نظرة عامة على القوى العاملة		2023
العاملين	**إجمالي عدد العاملين**	**17,584**
	ذكر	11,187
	أنثى	6,397
	ذوي الهمم	**250**
التوزيع حسب الفئة العمرية	دون 25	يُحدد لاحقًا
	25-34	يُحدد لاحقًا
	35-45	يُحدد لاحقًا
التوزيع حسب المنطقة	**القاهرة الكبرى**	**2,738**
	ذكر	1,561
	أنثى	1,177
	الدلتا والإسكندرية	**8,252**
	ذكر	5,085
	أنثى	3,167
	البحر الأحمر وقناة السويس	**510**
	ذكر	329
	أنثى	181
	صعيد مصر	**6,084**
	ذكر	4,212
	أنثى	**1,872**
التوزيع حسب فئة العاملين (النسبة المئوية من الإجمالي)	**الموظفون**	**90%**
	الإدارة الوسطى	**9%**
	الإدارة العليا	**1%**

التعيينات الجديدة		2023
العاملين	**الإجمالي**	**4,563**
	ذكر	2,020
	أنثى	2,543
	ذوي الهمم	**يُحدد لاحقًا**
التوزيع حسب الفئة العمرية	**دون 25**	**يُحدد لاحقًا**
	25-34	**يُحدد لاحقًا**
	35-45	**يُحدد لاحقًا**
التوزيع حسب المنطقة	**القاهرة الكبرى**	**1,043**
	ذكر	565
	أنثى	478
	الدلتا والإسكندرية	**1,783**
	ذكر	657
	أنثى	1,126
	البحر الأحمر وقناة السويس	**115**
	ذكر	45
	أنثى	70
	صعيد مصر	**1,622**
	ذكر	753
	أنثى	869

مؤشرات الأداء الرئيسية للبنك في المجال البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

المؤشرات الاجتماعية

التدريب وتطوير المهارات		2023	
		النسبة من الإجمالي	إجمالي عدد الساعات
التوزيع حسب الجنس	ذكر	64%	6,848
	أنثى	36%	5,603
التوزيع حسب الفئة العمرية	دون 25	-	8,281
	34-25	-	329,989
	45-35	-	174,143
التوزيع حسب فئة العامل	الموظفون	90%	-
	الإدارة الوسطى	9%	-
	الإدارة العليا	1%	-
الإجمالي		**100%**	**982,000**

التوزيع حسب فئة العامل	أنثى (متوسط الراتب الأساسي)	ذكر (متوسط الراتب الأساسي)	نسبة الأجور بين الجنسين (متوسط أجر الذكر إلى متوسط أجر الأنثى)
الموظفون	875	907	4%
الإدارة الوسطى	5,633	6,100	8%
الإدارة العليا	10,000	9,728	3%-

نسبة الراتب والتعويضات الأساسية للفرد الأعلى أجرًا إلى متوسط جميع عاملي البنك الزراعي المصري	2023
نسبة الراتب والتعويضات الأساسية للفرد الأعلى أجرًا إلى متوسط إجمالي التعويضات السنوية لجميع العاملين	1%
نسبة الزيادة المئوية في إجمالي التعويضات السنوية للفرد الأعلى أجرًا إلى متوسط إجمالي التعويضات السنوية لجميع العاملين	10%

فهرس محتوى معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI)

بيان الاستخدام	أعد البنك الزراعي المصري تقريره وفقًا لمعايير المبادرة العالمية للتقارير للفترة من 1 يناير 2023 إلى 31 ديسمبر 2023.
معايير المبادرة العالمية للتقارير 1 المستخدمة	معايير المبادرة العالمية للتقارير 1: الأساسيات لعام 2021
معيار قطاع المبادرة العالمية للتقارير المعمول به	لا يوجد

الرقم	الافصاح	قسم التقرير أو الرد المباشر (رقم الصفحة)	التغاضي عن الافصاح			دليل الفهرس
			متطلب أو متطلبات محذوفة	السبب	الإيضاح	
المبادرة العالمية للتقارير 2: الافصاحات العامة لعام 2021						
المؤسسة وممارسات إعداد التقارير						
المبادرة العالمية للتقارير 2: الافصاحات العامة لعام 2021	2-1 التفاصيل التنظيمية	عن البنك الزراعي المصري (ص. 6)				PRB 1.1
	2-2 الكيانات المُدرجة في تقارير الاستدامة الخاصة بالمؤسسة	نبذة عن التقرير (ص. 3)				
	2-3 الفترة المشمولة بالتقرير والوتيرة ونقطة الاتصال	نبذة عن التقرير (ص. 3)				
	2-4 إعادة صياغة المعلومات	نبذة عن التقرير (ص. 3)				
	2-5 التصديق الخارجي	إقرار التأكيد المحدود (ص. 76)				

فهرس محتوى معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI)

الرقم	الافصاح	قسم التقرير أو الرد المباشر (رقم الصفحة)	التغاضي عن الافصاح			دليل الفهرس
			متطلب أو متطلبات محذوفة	السبب	الإيضاح	
	الأنشطة والعاملين					
	2-6 الأنشطة وسلسلة القيمة وعلاقات العمل الأخرى	عن البنك الزراعي المصري (ص. 6)				PRB 1.1
	2-7 العاملون	تنوّع وشمول العاملين (ص. 41) مؤشرات الأداء الرئيسية للبنك في المجال البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ص. 57)				SDG 8.5, 10.3 PRB 1.1
	2-8 العمّال من غير العاملين	سلسلة التوريد المستدامة (ص. 57)				SDG 8.5
	الحوكمة					
المبادرة العالمية للتقارير 2: الافصاحات العامة لعام 2021	2-9 هيكل الحوكمة ومكوّناتها	الحوكمة المؤسسية (ص. 12)				SDG 5.5, 16.7 PRB 5.1
	2-10 ترشيح واختيار أعلى هيئة إدارية	الحوكمة المؤسسية (ص. 12)				SDG 5.5, 16.7
	2-11 رئيس أعلى هيئة إدارية	الحوكمة المؤسسية (ص. 12)				SDG 16.6
	2-12 دور أعلى هيئة إدارية في الإشراف على عملية إدارة التأثيرات	الحوكمة المؤسسية (ص. 12)				SDG 16.7
	2-13 تفويض المسؤولية لإدارة التأثيرات	الحوكمة المؤسسية (ص. 12)				PRB 5.1
	2-14 دور أعلى هيئة إدارية في رفع تقارير الاستدامة	الحوكمة المؤسسية (ص. 12)				
	2-15 تضارب المصالح	الحوكمة المؤسسية (ص. 12)				SDG 16.6

فهرس محتوى معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI)

الرقم	الافصاح	قسم التقرير أو الرد المباشر (رقم الصفحة)	التغاضي عن الافصاح			دليل الفهرس
			متطلب أو متطلبات محذوفة	السبب	الإيضاح	
المبادرة العالمية للتقارير 2: الافصاحات العامة لعام 2021	2-17 المعرفة الجماعية لأعلى هيئة إدارية	الحوكمة المؤسسية (ص. 12)				
	2-18 تقييم أداء أعلى هيئة إدارية	الحوكمة المؤسسية (ص. 12)				
	2-19 سياسات المكافآت	الحوكمة المؤسسية (ص. 12)				
	2-20 عملية تحديد المكافآت	الحوكمة المؤسسية (ص. 12)				SDG 16.7
	2-21 نسبة التعويضات الإجمالية السنوية	الحوكمة المؤسسية (ص. 12)	أ، ب، ج	قيود السرية	تم اعتبار المعلومات سرية من قبل البنك.	
	الاستراتيجية والسياسات والممارسات					
	2-22 بيان حول استراتيجية التنمية المستدامة	كلمة رئيس مجلس الإدارة (ص. 4)				PRB 1.2
	2-23 التزامات السياسة	الحوكمة المؤسسية (ص. 12)				SDG 16.3 PRB 5.2 UNGC 7, 10
	2-24 تضمين التزامات السياسة	الحوكمة المؤسسية (ص. 12)				
	2-25 عمليات معالجة التأثيرات السلبية	الحوكمة المؤسسية (ص. 12)				
	2-26 آليات التماس المشورة وإثارة المخاوف	الحوكمة المؤسسية (ص. 12)				SDG 16.3

فهرس محتوى معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI)

الرقم	الافصاح	قسم التقرير أو الرد المباشر (رقم الصفحة)	التغاضي عن الافصاح			دليل الفهرس
			متطلب أو متطلبات محذوفة	السبب	الإيضاح	
المبادرة العالمية للتقارير 2: الافصاحات العامة لعام 2021	2-27 الامتثال للقوانين واللوائح	الحوكمة المؤسسية (ص. 12)				
	2-28 جمعيات العضوية	عن البنك الزراعي المصري (ص. 3)				
	إشراك أصحاب المصلحة					
	2-29 نهج إشراك أصحاب المصلحة	التعاون مع أصحاب المصلحة (ص. 8)				PRB 4.1
	2-30 اتفاقيات المفاوضة الجماعية	لا يشارك البنك في أي اتفاقيات مفاوضة جماعية، ولكنه يتيح الفرصة لتقديم كافة أنواع الملاحظات من خلال آلية التظلمات المتاحة وسياسة الباب المفتوح.				SDG 8.8 PRB 4.1
المبادرة العالمية للتقارير 2: الافصاحات العامة لعام 2021						
المبادرة العالمية للتقارير 3: المواضيع الجوهرية لعام 2021	3-1 عملية تحديد المواضيع الجوهرية	تحديد الأولويات الاستراتيجية (ص. 9)				
	3-2 قائمة المواضيع الجوهرية	تحديد الأولويات الاستراتيجية (ص. 9)				
	الحوكمة والشفافية ومكافحة الفساد					
	3-3 إدارة الموضوع الجوهري	تحديد الأولويات الاستراتيجية (ص. 9)				

فهرس محتوى معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI)

الرقم	الافصاح	قسم التقرير أو الرد المباشر (رقم الصفحة)	التغاضي عن الافصاح			دليل الفهرس
			متطلب أو متطلبات محذوفة	السبب	الإيضاح	
المعيار 205 من معايير المبادرة العالمية للتقارير: مكافحة الفساد 2016	205-1 عمليات تقييم المخاطر المتعلقة بالفساد	الحوكمة المؤسسية (ص. 12)				SDG 16.5
	205-2 التواصل والتدريب حول سياسات وإجراءات مكافحة الفساد	الحوكمة المؤسسية (ص. 12)				SDG 16.5
	205-3 حوادث الفساد المؤكدة والإجراءات المتخذة	الحوكمة المؤسسية (ص. 12)				SDG 16.5
المعيار 206 من معايير المبادرة العالمية للتقارير: السلوك المناهض للمنافسة (206)	206-1 الإجراءات القانونية المتّخذة ضدّ السلوكيات المناهضة للمنافسة والمضادة للثقة والممارسات الاحتكارية	الحوكمة المؤسسية (ص. 12)				SDG 16.3
الإقراض والاستثمار الهادف والمسؤول						
المبادرة العالمية للتقارير 3: المواضيع الجوهرية لعام 2021	3-3 إدارة الموضوع الجوهري	المصرفية المسؤولة (ص. 23)				
المبادرة العالمية للتقارير 201: الأداء الاقتصادي 2016	201-1 توليد القيمة الاقتصادية المباشرة وتوزيعها	أبرز إنجازات الأداء الاقتصادي لعام 2023 (ص. 24)				SDG 8.1, 8.2, 9.1, 9.4, 9.5
	201-2 الآثار المالية والمخاطر والفرص الأخرى بسبب تغير المناخ	إدارة المخاطر (ص. 18)				SDG 13.1
	201-3 التزامات خطة المزايا المحددة وخطط التقاعد الأخرى		ج، د، هـ	المعلومات غير متاحة/ غير مكتملة	سيتم دمج هذه المتطلبات في نظام إدارة البيانات الخاص بالبنك وسيتم أخذه في الاعتبار في دورة إعداد التقارير المستقبلية.	
	201-4 المساعدة المالية الواردة من الحكومة					

فهرس محتوي معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI)

الرقم	الافصاح	قسم التقرير أو الرد المباشر (رقم الصفحة)	التغاضي عن الافصاح			دليل الفهرس
			متطلب أو متطلبات محذوفة	السبب	الإيضاح	
المبادرة العالمية للتقارير 202: التواجد في السوق 2016	202-1 نسب أجر مستوى الدخول القياسي حسب الجنس مقارنةً بالحد الأدنى للأجور المحلية					SDG 1.2, 5.1, 8.5
	202-2 نسبة الإدارة العليا المُعيّنة من المجتمع المحلي					SDG 8.5
المبادرة العالمية للتقارير 203: الآثار الاقتصادية غير المباشرة 2016	203-1 استثمارات وخدمات البنية التحتية المدعومة					SDG 5.4, 9.1, 9.4, 11.2
	203-2 آثار اقتصادية غير مباشرة كبيرة					SDG 1.2, 1.4, 3.8, 8.2, 8.3, 8.5
Digitalization and Innovation						
المبادرة العالمية للتقارير 3: المواضيع الجوهرية لعام 2021	3-3 إدارة الموضوع الجوهري					
خصوصية وأمن البيانات						
المبادرة العالمية للتقارير 3: المواضيع الجوهرية لعام 2021	3-3 إدارة الموضوع الجوهري	الرقمنة وحماية المعلومات (ص. 20)				
المبادرة العالمية للتقارير 418: خصوصية العميل 2016	418-1 شكاوى موثقة تتعلق بانتهاكات خصوصية العميل وفقدان بياناته	الرقمنة وحماية المعلومات (ص. 20)				SDG 16.3, 16.10
Employee Diversity and Inclusion						
المبادرة العالمية للتقارير 3: المواضيع الجوهرية لعام 2021	3-3 إدارة الموضوع الجوهري	تنوّع وشمول العاملين (ص. 41)				

فهرس محتوى معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI)

الرقم	الافصاح	قسم التقرير أو الرد المباشر (رقم الصفحة)	التغاضي عن الافصاح			دليل الفهرس
			متطلب أو متطلبات محذوفة	السبب	الإيضاح	
المبادرة العالمية للتقارير 401: التوظيف 2016	401-1 تعيينات العاملين الجدد ودوران العاملين	مؤشرات الأداء الرئيسية للبنك في المجال البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ص. 57)				SDG 5.1, 8.5, 8.6, 10.3
	401-2 المزايا المقدمة للعاملين بدوام كامل والتي لا يتم توفيرها للعاملين المؤقتين أو بدوام جزئي					SDG 3.2, 5.4, 8.5
	401-3 إجازة الأمومة/الأبوة	مؤشرات الأداء الرئيسية للبنك في المجال البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ص. 57)				SDG 5.1, 5.4, 8.5
المبادرة العالمية للتقارير 402: العلاقات بين العمال والإدارة 2016	402-1 فترات الإخطار الدنيا بشأن التغييرات التشغيلية					SDG 8.8
المبادرة العالمية للتقارير 405: التنوع وتكافؤ الفرص 2016	405-1 تنوّع الهيئات الإدارية والعاملين	الحوكمة المؤسسية (ص. 12) مؤشرات الأداء الرئيسية للبنك في المجال البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ص. 57)				SDG 5.1, 5.5, 8.5
	405-2 نسبة الراتب والتعويضات الأساسية بين الذكور والإناث	مؤشرات الأداء الرئيسية للبنك في المجال البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ص. 57)				SDG 5.1, 8.5, 10.3
تطوير المهارات والتعلّم						
المبادرة العالمية للتقارير 3: المواضيع الجوهرية لعام 2021	3-3 إدارة الموضوع الجوهري	التعلّم والتطوير (ص. 42)				
المبادرة العالمية للتقارير 404: التدريب والتعليم 2016	404-1 متوسط الساعات التدريبية لكل عامل	مؤشرات الأداء الرئيسية للبنك في المجال البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ص. 57)				SDG 4.3, 4.4, 4.5, 5.1, 8.2, 8.5, 10.3
	404-2 برامج لتطوير مهارات العاملين وبرامج المساعدة الانتقالية					SDG 8.2, 8.5

فهرس محتوي معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI)

الرقم	الافصاح	قسم التقرير أو الرد المباشر (رقم الصفحة)	التغاضي عن الافصاح			دليل الفهرس
			متطلب أو متطلبات محذوفة	السبب	الإيضاح	
المبادرة العالمية للتقارير 404: التدريب والتعليم 2016	404-3 النسبة المئوية للعاملين الذين يتلقون أداء ووظيفة منتظمة	يخضع جميع العاملين بالبنك لتقييم منتظم للأداء والتطوير الوظيفي على أساس سنوي (100% من العاملين).				SDG 5.1, 8.5, 10.3
رفاه العاملين						
المبادرة العالمية للتقارير 3: المواضيع الجوهرية لعام 2021	3-3 إدارة الموضوع الجوهري	الصحة والسلامة المهنية (ص. 45)				
المبادرة العالمية للتقارير 403: الصحة والسلامة المهنية 2016	403-1 نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية	الصحة والسلامة المهنية (ص. 45)				SDG 3.3, 3.4, 3.9, 8.8, 16.1
	403-2 تحديد المخاطر وتقييمها والتحقيق في الحوادث	الصحة والسلامة المهنية (ص. 45)				SDG 8.8
	403-3 خدمات الصحة المهنية	الصحة والسلامة المهنية (ص. 45)				SDG 8.8
	403-4 مشاركة العمال والاستشارات والاتصال بشأن الصحة والسلامة المهنية	الصحة والسلامة المهنية (ص. 45)				SDG 8.8, 16.7
	403-5 تدريب العاملين على الصحة والسلامة المهنية	الصحة والسلامة المهنية (ص. 45)				SDG 8.8
	403-6 تعزيز صحة العمال	الصحة والسلامة المهنية (ص. 45)				SDG 3.3, 3.5, 3.7, 3.8
	403-7 منع وتخفيف آثار الصحة والسلامة المهنية المرتبطة مباشرة بالعلاقات التجارية	الصحة والسلامة المهنية (ص. 45)				SDG 8.8

فهرس محتوى معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI)

الرقم	الافصاح	قسم التقرير أو الرد المباشر (رقم الصفحة)	التغاضي عن الافصاح			دليل الفهرس
			متطلب أو متطلبات محذوفة	السبب	الإيضاح	
المبادرة العالمية للتقارير 403: الصحة والسلامة المهنية 2016	403-8 العمال المشمولون بنظام إدارة الصحة والسلامة المهنية	الصحة والسلامة المهنية (ص. 45)				SDG 8.8
	403-9 إصابات العمل	الصحة والسلامة المهنية (ص. 45)				SDG 3.6, 3.9, 8.8, 16.1
	403-10 اعتلال الصحة المتعلقة بالعمل	الصحة والسلامة المهنية (ص. 45)				SDG 3.3, 3.4, 3.9, 8.8, 16.1
الشمول المالي						
المبادرة العالمية للتقارير 3: المواضيع الجوهرية لعام 2021	3-3 إدارة الموضوع الجوهري	الشمول المالي (ص. 31)				
الاستثمارات المجتمعية						
المبادرة العالمية للتقارير 3: المواضيع الجوهرية لعام 2021	3-3 إدارة الموضوع الجوهري	الاستثمارات المجتمعية (ص. 31)				
المبادرة العالمية للتقارير 413: المجتمعات المحلية 2016	413-1 عمليات بمشاركة المجتمع المحلي وتقييمات الأثر وبرامج التنمية	الاستثمارات المجتمعية (ص. 36)				
	413-2 عمليات ذات تأثيرات سلبية فعلية ومحتملة على المجتمعات المحلية		413-2	لا ينطبق	لا توجد عمليات ذات تأثيرات سلبية فعلية ومحتملة على المجتمعات المحلية	SDG 1.4, 2.3
المبادرة العالمية للتقارير 415: Public Policy 2016	415-1 المساهمات السياسية		415-1	لا ينطبق	لا توجد مساهمات سياسية مباشرة من البنك.	SDG 16.5

فهرس محتوى معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI)

الرقم	الافصاح	قسم التقرير أو الرد المباشر (رقم الصفحة)	التغاضي عن الافصاح			دليل الفهرس
			متطلب أو متطلبات محذوفة	السبب	الإيضاح	
تجربة العميل						
المبادرة العالمية للتقارير 3: المواضيع الجوهرية لعام 2021	3-3 إدارة الموضوع الجوهري	فتح آفاق جديدة للجميع (ص. 34)				
المبادرة العالمية للتقارير 416: صحة وسلامة العملاء 2016	416-1 تقييم تأثيرات الصحة والسلامة على فئات المنتجات والخدمات		416-1	المعلومات غير متاحة	سيتم دمج هذه المتطلبات في نظام إدارة البيانات الخاص بالبنك وسيتم أخذه في الاعتبار في دورة إعداد التقارير المستقبلية.	SDG 16.3
	416-2 حوادث عدم الامتثال فيما يتعلق بآثار المنتجات والخدمات على الصحة والسلامة	فتح آفاق جديدة للجميع (ص. 34)				SDG 16.3
الإدارة البيئية						
المبادرة العالمية للتقارير 3: المواضيع الجوهرية لعام 2021	3-3 إدارة الموضوع الجوهري	تتبع أثرنا البيئي (ص. 52) سلسلة التوريد المستدامة (ص. 51)				
المبادرة العالمية للتقارير 301: المواد 2016	301-1 المواد المستخدمة من حيث الوزن أو الحجم	تتبع أثرنا البيئي (ص. 52) مؤشرات الأداء الرئيسية للبنك في المجال البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ص. 57)				SDG 8.4, 12.2
	301-2 استخدام مواد الإدخال المعاد تدويرها	تتبع أثرنا البيئي (ص. 52) مؤشرات الأداء الرئيسية للبنك في المجال البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ص. 57)				SDG 8.4, 12.2, 12.5
	301-3 المنتجات المستصلحة ومواد التعبئة والتغليف الخاصة بها		301-3	لا ينطبق	البنك الزراعي المصري هو مزود خدمة وليس لديه منتجات مادية لإعادة استصلاحها.	SDG 8.4, 12.2, 12.5

فهرس محتوى معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI)

الرقم	الافصاح	قسم التقرير أو الرد المباشر (رقم الصفحة)	التغاضي عن الافصاح			دليل الفهرس
			متطلب أو متطلبات محذوفة	السبب	الإيضاح	
المبادرة العالمية للتقارير 302: الطاقة 2016	302-1 استهلاك الطاقة داخل المؤسسة	دعم استدامة الترابط بين المياه والطاقة والغذاء (ص. 48) مؤشرات الأداء الرئيسية للبنك في المجال البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ص. 57)				SDG 7.2, 7.3, 8.4, 12.2, 13.1
	302-2 استهلاك الطاقة خارج المؤسسة	دعم استدامة الترابط بين المياه والطاقة والغذاء (ص. 48) مؤشرات الأداء الرئيسية للبنك في المجال البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ص. 57)				SDG 7.2, 7.3, 8.4, 12.2, 13.1
	302-3 كثافة الطاقة	دعم استدامة الترابط بين المياه والطاقة والغذاء (ص. 48) مؤشرات الأداء الرئيسية للبنك في المجال البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ص. 57)				SDG 7.3, 8.4, 12.2, 13.1
	302-4 تخفيض استهلاك الطاقة	دعم استدامة الترابط بين المياه والطاقة والغذاء (ص. 48) مؤشرات الأداء الرئيسية للبنك في المجال البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ص. 57)				SDG 7.3, 8.4, 12.2, 13.1
	302-5 تخفيضات متطلبات الطاقة من المنتجات والخدمات		أ، ب، ج، د	لا ينطبق	لا يبيع البنك أي خدمات أو منتجات بمتطلبات تخفيض طاقة	SDG 7.3, 8.4, 12.2, 13.1
المبادرة العالمية للتقارير 303: المياه والنفايات السائلة 2016	303-1 التفاعلات مع الماء كمورد مشترك		أ، ب، ج، د	لا ينطبق	نظرًا لطبيعة عملياته، ليس لدى البنك تأثيرات كبيرة متعلقة بتصريف المياه.	SDG 6.3, 6.4, 6.A, 6.B, 12.4
	303-2 إدارة التأثيرات المتعلقة بتصريف المياه		أ	لا ينطبق	نظرًا لطبيعة عملياته، ليس لدى البنك تأثيرات كبيرة متعلقة بتصريف المياه.	SDG 6.3
	303-3 سحب المياه	دعم استدامة الترابط بين المياه والطاقة والغذاء (ص. 48) مؤشرات الأداء الرئيسية للبنك في المجال البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ص. 57)				SDG 6.4

فهرس محتوى معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI)

الرقم	الافصاح	قسم التقرير أو الرد المباشر (رقم الصفحة)	التغاضي عن الافصاح			دليل الفهرس
			متطلب أو متطلبات محذوفة	السبب	الإيضاح	
المبادرة العالمية للتقارير 305: الانبعاثات 2016	305-1 انبعاثات الغازات الدفيئة المباشرة (النطاق 1)	البصمة الكربونية (ص. 53) مؤشرات الأداء الرئيسية للبنك في المجال البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ص. 57)				SDG 3.9, 12.4, 13.1, 14.3, 15.2
	305-2 انبعاثات الغازات الدفيئة غير المباشرة جرّاء استهلاك الطاقة (النطاق 2)	البصمة الكربونية (ص. 53) مؤشرات الأداء الرئيسية للبنك في المجال البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ص. 57)				SDG 3.9, 12.4, 13.1, 14.3, 15.2
	305-3 انبعاثات الغازات الدفيئة غير المباشرة الأخرى (انبعاثات النطاق 3)	البصمة الكربونية (ص. 53) مؤشرات الأداء الرئيسية للبنك في المجال البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ص. 57)				SDG 3.9, 12.4, 13.1, 14.3, 15.2
	305-4 شدّة انبعاثات الغازات الدفيئة	البصمة الكربونية (ص. 53) مؤشرات الأداء الرئيسية للبنك في المجال البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ص. 57)				SDG 13.1, 14.3, 15.2
	305-5 الحدّ من انبعاثات الغازات الدفيئة	البصمة الكربونية (ص. 53) مؤشرات الأداء الرئيسية للبنك في المجال البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ص. 57)				SDG 13.1, 14.3, 15.2
المبادرة العالمية للتقارير 306: النفايات 2020	306-1 إنتاج النفايات والتأثيرات الكبيرة الناتجة عنها	تتبع أثرنا البيئي (ص. 52)				SDG 3.9, 6.3, 6.6, 11.6, 12.4, 12.5
	306-2 إدارة التأثيرات الكبيرة الناتجة عن النفايات	تتبع أثرنا البيئي (ص. 52)				SDG 3.9, 6.3, 8.4, 11.6, 12.4, 12.5
	306-3 إنتاج النفايات	تتبع أثرنا البيئي (ص. 52)				SDG 3.9, 6.6, 11.6, 12.5, 12.4, 15.1
	306-4 النفايات المحولة من مرحلة التخلص منها	تتبع أثرنا البيئي (ص. 52)				SDG 3.9, 11.6, 12.4, 12.5
	306-5 النفايات الموجهة للتخلص منها	تتبع أثرنا البيئي (ص. 52)				SDG 3.9, 6.6, 11.6, 12.4, 12.5, 15.1

فهرس محتوى معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI)

الرقم	الافصاح	قسم التقرير أو الرد المباشر (رقم الصفحة)	التغاضي عن الافصاح			دليل الفهرس
			متطلب أو متطلبات محذوفة	السبب	الإيضاح	
الشراء المسؤول						
المبادرة العالمية للتقارير 3: المواضيع الجوهرية لعام 2021	3-3 إدارة الموضوع الجوهري	سلسلة التوريد المستدامة (ص. 51)				
المبادرة العالمية للتقارير 408: عمالة الأطفال 2016	408-1 العمليات والموردين في خطر كبير لحوادث عمل الأطفال	سلسلة التوريد المستدامة (ص. 51)				SDG 8.8
المبادرة العالمية للتقارير 409: العمل الجبري أو القسري 2016	409-1 العمليات والموردين المعرضين لخطر كبير لحوادث العمل القسري أو الإجباري	سلسلة التوريد المستدامة (ص. 51)				SDG 5.2, 8.7
المبادرة العالمية للتقارير 308: التقييم البيئي للمُورِّد 2016	308-1 الموردين الجدد الذين تم فحصهم باستخدام المعايير البيئية	سلسلة التوريد المستدامة (ص. 51)				
	308-2 الآثار الاجتماعية السلبية في سلسلة التوريد والإجراءات المتخذة	سلسلة التوريد المستدامة (ص. 51)				
المبادرة العالمية للتقارير 414: التقييم الاجتماعي للمُورِّد 2016	414-1 الموردين الجدد الذين تم فحصهم باستخدام المعايير الاجتماعية	سلسلة التوريد المستدامة (ص. 51)				SDG 5.2, 8.8, 16.1
	414-2 الآثار الاجتماعية السلبية في سلسلة التوريد والإجراءات المتخذة	سلسلة التوريد المستدامة (ص. 51)				SDG 5.2, 8.8, 16.1
التمويل المسؤول						
المبادرة العالمية للتقارير 3: المواضيع الجوهرية لعام 2021	3-3 إدارة الموضوع الجوهري	دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال الزراعة المستدامة (ص. 29)				

فهرس محتوي مؤشر مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB)

معيار المحاسبة	الفئة	وحدة القياس	الرمز	المرجع من التقرير / الرد المباشر
أمن البيانات				
(1) عدد خروقات البيانات، (2) النسبة المئوية لمعلومات التعريف الشخصية (PII)، (3) عدد أصحاب الحسابات المتأثرين	كمي	رقم، نسبة مئوية (%)	FN-CB-230a.1	الرقمنة وحماية المعلومات (ص. 20)
Description of approach to identifying and addressing data security risks	المناقشة والتحليل	لا ينطبق	FN-CB-230a.2	
الشمول المالي وبناء القدرات				
(1) عدد و(2) مبلغ التمويلات المستحقة المؤهلة للبرامج المصممة لتعزيز الأعمال التجارية الصغيرة وتنمية المجتمع	كمي	جنيه مصري	FN-CB-240a.1	المصرفية المسؤولية (ص. 23) الشمول المالي (ص. 31)
(1) عدد و(2) مبلغ التمويلات متأخرة السداد وغير التراكمية المؤهلة للبرامج المصممة لتعزيز الأعمال التجارية الصغيرة وتنمية المجتمع	كمي	جنيه مصري	FN-CB-240a.2	
عدد الحسابات الجارية للأفراد بدون تكلفة المقدمة للعملاء الذين لم يتعاملوا مع البنوك في السابق أو الذين يعانون من نقص في خدمات البنوك	كمي	عدد	FN-CB-240a.3	
عدد المشاركين في مبادرات التثقيف المالي للعملاء غير المتعاملين مع البنوك، أو ذوي الخدمات المصرفية المحدودة، أو غير المخدومين بشكل كاف.	كمي	عدد	FN-CB-240a.4	الشمول المالي (ص. 31)

معيار المحاسبة	الفئة	وحدة القياس	الرمز	المرجع من التقرير / الرد المباشر
دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحليلات الائتمان				
الانكشاف الائتماني التجاري والصناعي، حسب القطاع	كمي	جنيه مصري	FN-CB-410a.1	إدارة المخاطر (ص. 18)
وصف النهج المتبع في دمج عوامل الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة في تحليلات الائتمان	Discussion and Analysis	n/a	FN-CB-410a.2	
أخلاقيات الأعمال				
إجمالي مبلغ الخسائر المالية نتيجة الإجراءات القانونية المرتبطة بالاحتيال أو التداول من الداخل أو مكافحة الاحتكار أو السلوك المضاد للمنافسة أو التلاعب بالسوق أو سوء التصرف أو قوانين أو لوائح القطاع المالي الاخرى ذات الصلة	كمي	جنيه مصري	FN-CB-510a.1	إدارة المخاطر (ص. 18)
وصف سياسات وإجراءات الإبلاغ عن المخالفات	مناقشة وتحليل	لا ينطبق	-FN-CB 510a.2	الحوكمة المؤسسية (ص. 12)
إدارة المخاطر النظامية				
سجل البنك العالمي ذي التأثير الهام، حسب الفئة	كمي	نقطة أساس	FN-CB-550a.1	إدارة المخاطر (ص. 18)
وصف النهج المتبع في دمج نتائج اختبارات الإجهاد الإلزامية والطوعية في تخطيط كفاية رأس المال واستراتيجية الشركة طويلة الأجل وأنشطة الأعمال الأخرى	مناقشة وتحليل	لا ينطبق	FN-CB-550a.2	
مقاييس النشاط				
(1) عدد و (2) قيمة حسابات التوفير والحسابات الجارية حسب القطاع: (أ) الأفراد و (ب) الشركات الصغيرة	كمي	جنيه مصري	FN-CB-000.A	المصرفية المسؤولية (ص. 23)
(1) عدد و (2) قيمة القروض حسب القطاع: (أ) الأفراد، (ب) الشركات الصغيرة، و(ج) الشركات الكبيرة	كمي	جنيه مصري	FN-CB-000.B	

فهرس محتوى المبادئ العشرة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC)

المبدأ	البيان	المرجع من التقرير / الرد المباشر
حقوق الإنسان		
المبدأ 1	يجب على الشركات دعم واحترام حماية حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا	الحوكمة المؤسسية (ص. 12)
المبدأ 2	التأكد من أن الشركات ليست متواطئة في انتهاكات حقوق الإنسان	الحوكمة المؤسسية (ص. 12)
العمل		
المبدأ 3	يجب أن تدعم الشركات حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحق في المفاوضة الجماعية	
المبدأ 4	القضاء على جميع أشكال العمل القسري والإجباري	سلسلة التوريد المستدامة (ص. 51)
المبدأ 5	الإلغاء الفعلي لعمل الأطفال	سلسلة التوريد المستدامة (ص. 51)
المبدأ 6	القضاء على التمييز فيما يتعلق بالتوظيف والمهن	تنوّع وشمول العاملين (ص. 41)
البيئة		
المبدأ 7	يجب أن تدعم الشركات نهجًا احترازياً إزاء التحديات البيئية	السلامة البيئية (ص. 46)
المبدأ 8	القيام بمبادرات لتعزيز قدر أكبر من المسؤولية البيئية	السلامة البيئية (ص. 46)
المبدأ 9	تشجيع تطوير ونشر التقنيات صديقة البيئة.	السلامة البيئية (ص. 46) الرقمنة وحماية المعلومات (ص. 20)
مكافحة الفساد		
المبدأ 10	يجب أن تعمل الشركات على مكافحة الفساد بجميع أشكاله، بما في ذلك الابتزاز والرشوة.	الحوكمة المؤسسية (ص. 12)

المبادئ الاسترشادية لإصدار التقارير الصادرة عن البنك المركزي المصري

مبادئ التمويل المستدام		المرجع من التقرير / الرد المباشر
المبدأ 1	**بناء القدرات والمعرفة اللازمة**	التعلّم والتطوير (ص. 42)
المبدأ 2	**تعزيز التمويل المستدام**	دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال الزراعة المستدامة (ص. 26)
المبدأ 3	**إشراك الأطراف المعنية**	التعاون مع أصحاب المصلحة (ص. 8)
المبدأ 4	**إدارة مخاطر تغير المناخ**	إدارة المخاطر (ص. 18)
المبدأ 5	**تطبيق مبادئ الاستدامة على أنشطة وأعمال البنك الداخلية**	الالتزام بالاستدامة في البنك الزراعي المصري (ص. 7)
المبدأ 6	**إعداد التقارير**	نبذة عن التقرير (ص. 3)

فهرس محتوى إطار العمل المعني بالإفصاح المالي المتعلق بالمناخ (TCFD)

التوصية	المرجع من التقرير / الرد المباشر
الحوكمة	
أ. وصف إشراف مجلس الإدارة على التبعيات والآثار والمخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ.	الحوكمة المؤسسية (ص. 12) إدارة المخاطر (ص. 18)
ب. وصف دور الإدارة في تقييم وإدارة التبعيات والآثار والمخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ.	
الاستراتيجية	
أ. وصف التبعيات والآثار والمخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ على المدى القصير والمتوسط والطويل.	إدارة المخاطر (ص. 18)
ب. وصف تأثير التبعيات والآثار والمخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ على نموذج أعمال المنظمة والاستراتيجية والتخطيط المالي	
ج. وصف مرونة استراتيجية المؤسسة، مع الأخذ في الاعتبار السيناريوهات المختلفة المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك سيناريو بدرجتين مئويتين أو أقل.	
إدارة المخاطر	
أ. وصف عمليات المؤسسة لتحديد وتقييم المخاطر المتعلقة بالمناخ.	إدارة المخاطر (ص. 18)
ب. وصف عمليات المؤسسة لإدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ.	
ج. وصف كيفية دمج عمليات تحديد وتقييم وإدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ في إدارة المخاطر الشاملة للمؤسسة.	

التوصية	المرجع من التقرير / الرد المباشر
المقاييس والمستهدفات	
أ. الافصاح عن المقاييس التي تستخدمها المؤسسة لتقييم المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ بما يتماشى مع استراتيجيتها وعملية إدارة المخاطر.	سلامة البيئة (ص. 46)
ب. الافصاح عن انبعاثات غازات الدفيئة ضمن النطاق 1 والنطاق 2 النطاق 3 (إن وُجد)، مع المخاطر ذات الصلة.	
ج. وصف المستهدفات التي تضعها المؤسسة لإدارة المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ والأداء مقابل تحقيق المستهدفات.	

إقرار التأكيد المحدود

المقدمة وأهداف الارتباط

تعاقد (البنك الزراعي المصري) («المؤسسة مقدّمة التقرير») مع شركة مصادر للخدمات البيئية والطاقة ش.م.م («مقدّم التأكيد») لغرض تقديم تأكيد معتدل من النوع 1 («التأكيد») بشأن الالتزام بمعايير AA1000AS الإصدار الثالث (2020) لتقرير الاستدامة للبنك الزراعي المصري لعام 2023 («التقرير»).

النطاق والموضوع محل التأكيد والقيود

موضوع التقرير هو الإبلاغ عن بيانات ومعلومات أداء المؤسسة مقدّمة التقرير فيما يتعلق بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023. يقتصر نطاق التأكيد على مراجعة المعلومات المختارة المدرجة أدناه:

- إدارة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG) في البنك الزراعي المصري
- التفاعل مع أصحاب المصلحة
- تقييم المواضيع الجوهرية

القيود والاستثناءات التي خضعت لها عملية التأكيد:

- التحقق من البيانات أو المعلومات التي قدمها البنك الزراعي المصري المذكورة في قسم المقدمة، وكلمة رئيس مجلس إدارة وكلمة المحافظ.
- ملاءمة التعريفات وأي معايير داخلية خاصة بإعداد التقارير اعتمدها البنك الزراعي المصري في الافصاحات الخاصة بها.
- ملاءمة أي التزامات وأهداف جديدة حددها وأعلن عنها البنك الزراعي المصري.
- محتوى المواقع الخارجية أو الوثائق المُشار إليها في التقرير والمستخدمة من قبل البنك الزراعي المصري.

لم يتم تكليفنا بأي من الآتي:

- التحقق من أي بيان يشير إلى نية و/أو رأي و/أو اعتقاد و/أو طموح البنك الزراعي المصري.
- تحديد الاستنتاجات التي ينبغي تنفيذها، إن وجدت.

المستخدمون المستهدفون

المستخدمون المستهدفون من ارتباط التأكيد هم المؤسسة مقدّمة التقرير وأصحاب المصلحة فيها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، العملاء والعاملين والمستثمرين والحكومة والجهات التنظيمية.

معايير التقرير

تم إعداد الصياغة المختارة وفقًا لمعايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI)، ومعايير مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB)، إلى جانب الإطار الدولي لإعداد التقارير المتكاملة، وتوصيات إطار العمل المعني بالإفصاح المالي المتعلق بالمناخ (TCFD)، المبادئ العشرة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC).

مسؤوليات المؤسسة مقدّمة التقرير

يقع على عاتق إدارة البنك الزراعي المصري المسؤولية الكاملة لتوفير المعلومات المختارة في التقرير. وتتحمل المؤسسة مقدّمة التقرير مسؤولية إعداد التقرير طبقًا لمعايير التقرير المذكورة، وبما يتماشى مع المبادرة العالمية للتقارير لعام 2021.

مسؤوليات مُقدم التأكيد

تتمثل مسؤوليتنا في فحص معلومات الموضوع محل التأكيد وإجراء عملية تأكيد محدودة مستقلة والإعلان عن الاستنتاج الذي توصّلنا إليه استنادًا إلى العمل المنجز. وتتلخص مسؤولياتنا في الآتي:

- تقديم تأكيد معتدل من النوع 1 وفقًا للمعيار AA1000AS الإصدار الثالث بشأن صحة وموثوقية وحيادية المعلومات الواردة ضمن التقرير؛
- التوصل إلى استنتاج مستقل استنادًا إلى الإجراءات المُنفّذة والأدلة التي حصلنا عليها.

المنهجية المُتبعة

للتوصّل إلى استنتاجنا، قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية:

- مقابلة الإدارة والأشخاص المسؤولين عن أداء المؤسسة مقدّمة التقرير فيما يخص الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG) بهدف تقييم نطاق تطبيق معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI)لعام 2021 في إعداد التقرير؛
- تحليل وتقييم الهياكل والعمليات والإجراءات والضوابط الرئيسية المتعلقة بإعداد التقرير؛
- تقييم مدى توافق نهج الإدارة بخصوص المواضيع الجوهرية المعروضة في التقرير مع الإدارة العامة للاستدامة في البنك الزراعي المصري وأداءه الفعلي في هذا الشأن؛
- تقييم مدى اكتمال ودقة فهارس محتويات المبادرة العالمية للتقارير (GRI)، ومعايير مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB)، وإطار العمل المعني بالإفصاح المالي المتعلق بالمناخ (TCFD)، المبادئ العشرة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC) بشأن الافصاحات وما تم التغاضي عنه؛
- مقابلة الإدارة وملّاك البيانات لمناقشة عملية تحديد البيانات وطرق جمعها وتوحيدها والإبلاغ عنها لمؤشرات الأداء الرئيسية المختارة؛
- مراجعة وتقييم مقاييس انبعاثات غازات الدفيئة الخاصة بالبنك الزراعي المصري.
- مراجعة مؤشرات الأداء الرئيسية المختارة مقابل حسابات البنك الزراعي المصري الداخلية والوثائق الداعمة؛
- مقارنة مضمون التقرير مع نتائج الإجراءات المُحددة.

إقرار التأكيد المحدود

إقرار الاستقلالية والحيادية

يُقر كل من مقدّم التأكيد والمؤسسة المُقدمة للتقرير بالتزامهما الراسخ بأسس الاستقلالية والموضوعية، مؤكدين على عدم وجود أي علاقات قائمة بينهما من شأنها التأثير على قدرتهما على تقديم إقرار يتسم بالاستقلالية والحيادية.
مصادر للخدمات البيئية والطاقة ش.م.م هي مرخّصة لتقديم خدمات التأكيد تحت معيار التأكيد AA1000AS الإصدار الثالث، بموجب اتفاقية الرخيص رقم 000-882 مع منظمة "Accountability AA1000 CIC".
يتمتع فريق التأكيد بخبرة غنية ومتمرسة في مجال تقديم التأكيدات للبيانات والأنظمة والإجراءات ذات الصلة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.

التوصيات

في ضوء ارتباط التأكيد وما تم من إجراءات، نوصي المؤسسة المُقدمة للتقرير بتنفيذ الإجراءات التحسينية لرفع مستوى التقارير المستقبلية، وذلك كالتالي:

- الحرص على تحقيق تناغم واضح بين المقاييس المُبلغ عنها والأهداف والمستهدفات طويلة الأمد المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، مع إبراز التقدّم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛
- ضمان الإفصاح الكامل والمستمر عن أي تفاعلات مع أصحاب المصلحة تمت بهدف إعداد هذا التقرير، إن وُجد.

الاستنتاج

تم الوصول إلى استنتاجاتنا استنادًا إلى المعطيات والمسائل المطروحة في هذا التقرير، ونحن على ثقة بأن الأدلة التي تم جمعها كافية ومناسبة لتشكيل أساس متين لاستنتاجاتنا. وفيما يلي نعرض استنتاجنا بشأن تطبيق مبادئ التأكيد AA1000 (2018).

الشمول	أبرزت المؤسسة مقدّمة التقرير، من خلال الأدلة المُقدمة، مدى شموليتها في إدارة علاقاتها مع أصحاب المصلحة، مُظهرةً فهمًا عميقًا وتمثيلًا دقيقًا لمصالحهم ضمن مُحتوى التقرير.
المواضيع الجوهرية	قدمت المؤسسة مقدّمة التقرير وصفًا شاملًا للمواضيع الجوهرية وعملية تقييمها. وفي ضوء ارتباطنا، نستشف بأن هذه المواضيع تعكس بدقة تأثيرات وافصاحات المؤسسة مقدّمة التقرير المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، وقد تم تنظيم الافصاحات ضمن التقرير بأسلوب تُبرز الأداء المتعلق بكل موضوع جوهري، ولكن يوصى بعرض العلاقة بين مستهدفات المؤسسة مقدّمة التقرير والافصاحات المُبلغ عنها بشكل أكثر مباشرة ووضوحًا.
الاستجابة	تُشير الأدلة المُستقاة إلى كفاية استجابة المؤسسة مقدّمة التقرير للمسائل التي طرحها أصحاب المصلحة من خلال جمع الملاحظات بانتظام عبر قنوات اتصال مُخصصة وإجراءات مناسبة لمعالجة التظلّمات والتعليقات وغيرها من مُدخلات أصحاب المصلحة.
الأثر	قدمت المؤسسة مقدّمة التقرير دليلًا على الإجراءات والأنظمة التي تم تطبيقها لرصد وقياس تأثيراتها على البيئة، وكذلك الإجراءات المُتخذة لضمان تحمل المسؤولية عن هذه التأثيرات.

استنادًا إلى الإجراءات التي تم تنفيذها والأدلة التي حصلنا عليها، كما هو موضح أعلاه، لم يلفت انتباهنا أي أمور تجعلنا نعتقد أن المعلومات المُختارة من تقرير البنك الزراعي المصري للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 لم يتم إعدادها، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقًا للمعايير والأطر والمبادئ المُشار إليها في قسم «معايير التقرير» أعلاه.

وفقًا لشروط ارتباطنا، تم إعداد إقرار التأكيد المستقل هذا عن المعلومات المُختارة بناء على طلب البنك الزراعي المصري ليتم عرضه على أصحاب المصلحة للمؤسسة مقدّمة التقرير ولا يجوز استخدامه لأي غرض آخر أو في أي سياق آخر.

بالنيابة عن شركة مصادر للخدمات البيئية والطاقة ش.م.م

د. عبد الحميد بشارة،

المؤسس والرئيس التنفيذي

مصادر للخدمات البيئية والطاقة ش.م.م

القاهرة، 28 يوليو 2024

البنك الزراعي المصري
Agricultural Bank of Egypt
راعى ارض مصر